

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

المالية والمحاسبة : 2019/

ستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ()

2019 :

الميدان: إقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

: علوم المالية والمحاسبة

: مالية

دور نظم المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية

دراسة حالة: شركة مناجم الفوسفات - تبسة -

من إعداد الطالبتين:

- أماني بن ذيب

حسام مسعودي

- رزيقة بوغنبوز

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tébessi - Tébessa

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

| الصفة | الرتبة العلمية | الإسم واللقب |
|---------------|----------------|-------------------|
| رئيسا | أستاذ محاضر أ | عبد الكريم زرفاوي |
| مشرفا ومقرررا | أستاذ مساعد أ | حسام مسعودي |
| عضوا مناقشا | أستاذ مساعد أ | عمار زريقي |



جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
العلوم المالية والمحاسبة :
الرقم التسلسلي:/ 2019

ستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ()
2019 :

الميدان: علوم إقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير
العلوم المالية والمحاسبة :
مالية :

دور نظم المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية دراسة حالة: شركة مناجم الفوسفات - تبسة -

من إعداد الطالبتين: تحت إشراف الأستاذ
- أماني بن ذيب حسام مسعودي

- رزيقة بوغنبوز
جامعة العربي التبسي - تبسة
Universite Larbi Tebessi - Tebessa

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

| الإسم واللقب | الرتبة العلمية | الصفة |
|-------------------|----------------|--------------|
| عبد الكريم زرفاوي | أستاذ محاضر أ | رئيسا |
| حسام مسعودي | أستاذ مساعد أ | مشرفا ومقررا |
| عمار زريقي | أستاذ مساعد أ | عضوا مناقشا |

الإهداء

لك الحمد لله ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك.

أنه لا يسعني في هذه اللحظات التي لعني لا أرا

عدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

، ضياء قلبي ونور بصري

"محمد صلى الله عليه وسلم"

الوالدين الكريمين اللذان ضحى من أجلي بكل ما يملكون

اسأل الله العظيم أن يرحمهما ويجعلهما من أهل الجنة.

: إخوتي وأخواتي.

الذين أحاطوني بمساعدتهم ويحبهم: أهلي وأقاربي.

المعادلة التي ترسم حياتي أصدقائي.

من قضى زهرة شبابه في محراب العلم المقدس.

بن ذيب أماني

رزيقة

شكرو عرفان

ما زالت الكتابة تسجل بألفاظها خلجات النفوس ونبضات القلوب
لذلك كان لابد من كتابة هذه العبارات التي أبدؤها بالشكر وعظيم الامتنان لربنا وحده
الذي نصرنا وأيدنا بقدرته.
ثم نتقدم بشكرنا الجزيل، وتقديرنا الكبير إلى ما كنت نصائح نورا ساطعا في ظلمات الحياة،
ووقوفه إلى جانبنا، قدرا واحتراما ودفعا للإمام الأستاذ المشرف مسعودي حسام.
كما نتوجه بخالص شكرنا وتقديرنا إلى كل من ساعد من قريب أو بعيد على إ
كما نشكر كل:

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد، ولو بكلمة لإتمام هذا العمل القيم.
والحمد لله الذي تمت بنعمته الصالحات.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نظام المعلومات ومدى على تأثيره على فعالية الممارسات المحاسبية، ومن أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة تم الإعتماد على الإطار النظري المتعلق بالموضوع بغية تشخيص متغيرات الدراسة، أما في الإطار العملي إستخدمنا الإستبانة لهذا الغرض، إضافة إلى الأساليب الإحصائية ومن أهمها الإحصاء الوصفي كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن شركة مناجم الفوسفات SOMIPHOS تطبق نظام معلومات محاسبي والذي يعمل بدوره على تشغيل البيانات المتعلقة بالعمليات المحاسبية وتوفير المعلومات المفيدة، وضمان وصل هذه المعلومات الموثوقة والدقيقة بالشكل الملائم والوقت المناسب، كما أن هذا الأخير ساهم في إعطاء قوائم وتقارير مالية تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية وكذا استخدامها في اتخاذ القرارات الرشيدة. في حين تشير النتائج إلى أن نظام المعلومات المحاسبي يسهل في العمل المحاسبي بصورة فعالية.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات، الممارسة محاسبية، شركة مناجم الفوسفات SOMIPHOS، نظام المعلومات المحاسبي.

Résumé:

Le but de cette étude est la reconnaissance du système informatique et son influence sur l'efficacité des opérations comptable. Pour atteindre les but de cette étude s'est basée sur le contexte théorique, afin de diagnostiquer les variations de l'étude, concernant le contexte pratique le chercheur s'est basé sur un sondage, ainsi que les méthodes analytiques ; parmi les plus importantes : l'analyse descriptif, les moyennes calculés, et les écarts types.

A la fin de cet étude à conclut que l'entreprise des mines de phosphate SOMIPHOS utilise un système de comptabilité informatisé qui fait fonctionner les données des opérations comptables et fournit des informations utiles, il permet aussi de lier ces informations minutieuses et archivés d'une façon coordonnées dans le temps. Ce système a permis aussi de donner des listes et des rapports financiers qui résumant la situation financière réelle. Ces données peuvent être utilisé pur prendre des décisions rationnelles.

En fin d'étude il s'est avéré que le système de comptabilité informatisé facilite le travail de comptabilité d'une façon très efficace.

فهرس المحتويات



فهرس المحتويات

| رقم الصفحة | العنوان |
|------------|-------------------------|
| III | الإهداء |
| IV | شكر وعرفان |
| V | الملخص |
| VI | فهرس المحتويات |
| VII | فهرس الجداول |
| VIII | فهرس الأشكال |
| IX | فهرس الإختصارات والرموز |
| X | فهرس الملاحق |
| أ-و | المقدمة العامة |

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظم المعلومات

| | |
|--|---|
| 8 | تمهيد |
| 9 | المبحث الأول: مفاهيم عامة حول نظام المعلومات |
| 9 | المطلب الأول: مفاهيم حول النظام والمعلومة |
| 12 | المطلب الثاني: تعريف نظام المعلومات وأسباب نشأته |
| 13 | المطلب الثالث: أنواع وموارد نظم المعلومات |
| 17 | المبحث الثاني: وظائف ومصادر نظم المعلومات |
| 17 | المطلب الأول: وظائف وأهداف نظم المعلومات |
| 19 | المطلب الثاني: خصائص ودعائم نظم المعلومات |
| 22 | المطلب الثالث: مصادر نظم المعلومات |
| 23 | المبحث الثالث: دور نظم المعلومات في مراقبة التسيير واتخاذ القرار |
| 23 | المطلب الأول: الخطوات الأساسية لمراقبة التسيير وخصائص نظام الرقابة الفعال |
| 24 | المطلب الثاني: علاقة نظم المعلومات بمراقبة التسيير |
| 26 | المطلب الثالث: علاقة نظم المعلومات باتخاذ القرارات |
| 30 | خلاصة الفصل الأول |
| الفصل الثاني: أثر تطبيق نظم المعلومات ودورها في تحسين فعالية الممارسة المحاسبية | |
| 32 | تمهيد |
| 33 | المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة والممارسات المحاسبية ومتغيراتها |
| 33 | المطلب الأول: ماهية المحاسبة |

| | |
|---------|--|
| 34 | المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للمحاسبة وأهدافها |
| 40 | المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي ونظم المعلومات المحاسبية |
| 48 | المبحث الثاني: تكنولوجيا المعلومات |
| 48 | المطلب الأول: ماهية تكنولوجيا المعلومات |
| 51 | المطلب الثاني: الشبكات المعلوماتية |
| 55 | المطلب الثالث: نظام المعلومات في ظل تكنولوجيا المعلومات |
| 61 | المبحث الثالث: علاقة نظم المعلومات بالممارسة المحاسبية |
| 61 | المطلب الأول: دور نظم المعلومات في تطوير الممارسة المحاسبية |
| 62 | المطلب الثاني: تطور الحاجة للمحاسبة كنظام معلوماتي |
| 65 | المطلب الثالث: دور إستعمال أدوات تكنولوجيا المعلومات في نظام المعلومات المحاسبية |
| 70 | خلاصة الفصل الثاني |
| | الفصل الثاني: دراسة ميدانية بشركة مناجم الفوسفات SOMIPHOS -تبسة- |
| 72 | تمهيد |
| 73 | المبحث الأول: تقديم عام لشركة مناجم الفوسفات SOMIPHOS -تبسة- |
| 73 | المطلب الأول: التعريف بشركة مناجم الفوسفات SOMIPHOS -تبسة- |
| 75 | المطلب الثاني: أهداف ومهام شركة مناجم الفوسفات SOMIPHOS -تبسة- |
| 76 | المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لشركة مناجم الفوسفات SOMIPHOS -تبسة- |
| 81 | المبحث الثاني: إجراءات الدراسة وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية |
| 81 | المطلب الأول: إجراءات الدراسة |
| 84 | المطلب الثاني: اعتماد الإستبيان وتداوله |
| 89 | المطلب الثالث: عرض وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية |
| 94 | المبحث الثالث: تحليل محاور الدراسة واختبار فرضياتها |
| 94 | المطلب الأول: تحليل محاور الدراسة |
| 100 | المطلب الثاني: نتائج إختبار الفرضية الرئيسية الأولى |
| 104 | المطلب الثالث: نتائج إختبار الفرضية الرئيسية الثانية وفرضياتها الفرعية |
| 109 | خاتمة الفصل الثالث |
| 112-110 | الخاتمة العامة |
| 117-113 | قائمة المراجع |
| 118 | الملاحق |

فهرس الجداول:

| رقم الصفحة | البيان | الرقم |
|------------|---|-------|
| 42 | طرق الإفصاح العامة | 1-2 |
| 44 | أهم متطلبات الإفصاح لكل من لجنة المبادئ المحاسبية ولجنة المعايير المحاسبية المالية | 2-2 |
| 84 | توزيع أسئلة استمارة الاستبيان على محاور الدراسة | 1-3 |
| 85 | سلم ليكرت الخماسي | 2-3 |
| 85 | إختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة | 3-3 |
| 86 | تداول الاستبيان | 4-3 |
| 87 | نتائج إختبار التوزيع الطبيعي | 5-3 |
| 88 | طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي | 6-3 |
| 89 | توزيع مجتمع الدراسة وفقا لمتغير الجنس | 7-3 |
| 90 | توزيع مجتمع الدراسة وفقا للفئة العمرية | 8-3 |
| 91 | توزيع مجتمع الدراسة وفقا للمستوى العلمي | 9-3 |
| 92 | توزيع مجتمع الدراسة وفقا لمتغير المستوى الوظيفي | 10-3 |
| 93 | توزيع مجتمع الدراسة وفقا لمتغير الخبرة المهنية | 11-3 |
| 94 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف لفقرات محور واقع نظم المعلومات | 12-3 |
| 98 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور تفعيل الممارسة المحاسبية | 13-3 |
| 101 | نتائج إختبار الفرضية الرئيسية الأولى وفرضياتها الفرعية | 14-3 |
| 105 | إختبار التباين الأحادي لمحاور حسب الجنس | 15-3 |
| 105 | إختبار التباين الأحادي لتحليل المحاور حسب العمر | 16-3 |
| 106 | إختبار تحليل التباين الأحادي للمحاور حسب المستوى التعليمي | 17-3 |
| 107 | إختبار تحليل التباين الأحادي لمحاور حسب المستوى الوظيفي | 18-3 |
| 108 | إختبار تحليل التباين الأحادي لتحليل المحاور حسب الخبرة المهنية | 19-3 |

فهرس الأشكال:

| الرقم | البيان | الصفحة |
|-------|--|--------|
| 1-1 | أجزاء نظام المعلومات | 10 |
| 2-1 | دعائم نظام المعلومات | 20 |
| 1-3 | الهيكل التنظيمي لمؤسسة SOMIPHOS-تبسة- | 80 |
| 2-3 | نموذج الدراسة | 83 |
| 3-3 | توزيع مجتمع الدراسة وفقا لمتغير الجنس | 89 |
| 4-3 | توزيع مجتمع الدراسة وفقا لمتغير العمر | 90 |
| 5-3 | توزيع مجتمع الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي | 91 |
| 6-3 | توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المستوى الوظيفي | 92 |
| 7-3 | توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية | 93 |

فهرس الرموز والاختصارات

| الرقم | الدلالة | الرمز |
|-------|--|-------|
| 01 | نظم تشغيل البيانات DPS | DPS |
| 02 | نظم دعم القرار "DSS" | DSS |
| 03 | جمعية المحاسبة الأمريكية | AAA |
| 04 | للجنة معايير المحاسبة الدولية | IASC |
| 05 | هيئة معايير المحاسبة المالية | FASB |
| 06 | لجنة المبادئ المحاسبية | APB |
| 07 | النظام المالي المحاسبي | SCF |
| 08 | خدمات البريد الإلكتروني | EMAIL |
| 09 | بروتوكول نقل الملفات وتبادلها | ETP |
| 10 | إدارة قاعدة البيانات | DBMS |
| 11 | برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية | SPSS |

فهرس الملاحق:

| العدد | عنوان الملحق |
|-------|--|
| 01 | إستمارة الإستبيان باللغة العربية |
| 08-02 | مخرجات المعالجة الاحصائية لبرنامج SPSS |

المقدمة العامة



1. توطئة:

تحظى نظم المعلومات بمكانة واسعة ذات أهمية كبرى في كل المجالات الإدارية، حيث تطورت أنظمة المعلومات بخطى سريعة وتعددت تطبيقاتها في جميع المستويات والأنشطة الإدارية، وتعد المعلومات التي تنتجها الأنظمة موردا أساسيا من موارد المنظمات على مختلف أشكالها، فنظم المعلومات ضرورية للمديرين لأن اغلب المنظمات تحتاجها للبقاء والنجاح وتطوير وتنمية قدرتها وتطبيق استراتيجياتها، ومن خلال مساهمتها في توسيع الوصول إلى المواقع البعيدة، وإعادة تشكيل الوظائف وتدفقات العمل، وحتى تغيير طريقة العمل في المنظمة.

يعد نظام المعلومات المحاسبي عنصرا هاما في تحديد فعالية وكفاءة المنظمة، إذ يلعب نظام المعلومات المحاسبي دورا هاما في تشغيل البيانات المتعلقة بالعمليات المحاسبية وتوفير المعلومات المفيدة وضمان وصل هذه المعلومات الموثوقة والدقيقة بالشكل الملائم والوقت المناسب من أجل الإفصاح عن الوضعية الحقيقية للمنظمة وكذا استخدامها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

وبتقدم تكنولوجيا المعلومات طورت العديد من المنظمات نظم المعلومات التي تصمم خصيصا لتسهيل إدارة المعرفة، وأصبح معترف بها في مجال قدرتها على خلق، استرجاع، نشر واستعمال المعرفة. ولهذا قام العديد من مفكري ومنظري المحاسبة ببذل جهودات كبيرة بغية تفعيل الممارسات المحاسبية من خلال العمل على تكييف المعايير المحاسبية الدولية مع السياسات المحاسبية للدول، والبحث على استخدامها كأساس لبناء المعايير الوطنية، وبالتالي القضاء على العديد من المشاكل والاختلافات في الأنظمة المحاسبية والمحلية والدولية.

2. إشكالية الدراسة:

على غرار ما سبق ذكره نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير أنظمة المعلومات المحاسبية في تفعيل الممارسة المحاسبية؟

ولحل هذه الإشكالية المطروحة يتم الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

✓ هل يؤدي تطور نظم المعلومات في مختلف سواء المالية والإدارية في حل المشاكل في إدارة المؤسسة والقضاء على التداخل في أداء المهام؟

✓ ما مدى تطبيق نظم المعلومات المحاسبي في تسيير المؤسسة؟

✓ ما هي الانعكاسات الناجمة عن نظام المعلومات المحاسبي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية؟

✓ كيف يؤثر نظام المعلومات المحاسبي في ظل تكنولوجيا المعلومات؟

✓ ما هو واقع استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركة مناجم الفوسفات SOMIPHOS-تبسة-؟
✓ هل يعد تطبيق نظام المعلومات ملائماً في الوقت الحالي للإفصاح على واقع الأحداث والعمليات
المحاسبية؟

3. فرضيات البحث:

كإجابة مبدئية على أسئلة البحث، قمنا بصياغة الفروض الآتية انطلاقاً من الأدبيات النظرية
والتطبيقية السابقة في هذا المجال، والتي نسعى إلى محاولة إثبات صحتها أو نفيها من خلال دراسة جوانب
هذا الموضوع:

نصت الفرضية الرئيسية الأولى على أنه:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية بشركة مناجم
الفوسفات -تبسة-

وتفرعت إلى ما يلي:

- الفرضية الفرعية الأولى: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوفير المعلومات في تفعيل الممارسة
المحاسبية بشركة مناجم الفوسفات -تبسة-

- الفرضية الفرعية الثانية: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعامل البشري المؤهل في تفعيل الممارسة
المحاسبية بشركة مناجم الفوسفات - تبسة-

- الفرضية الفرعية الثالثة: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام التكنولوجيا في تفعيل الممارسة
المحاسبية بشركة مناجم الفوسفات -تبسة-

4. أسباب اختيار الدراسة:

✓ ارتباط الموضوع بالتخصص بالإضافة إلى الرغبة والميول الشخصي في معالجة هذا الموضوع
و الاجتهاد فيه.

✓ استخلاص أهمية نظم المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية.

✓ كون هذا الموضوع من متطلبات العصر كما لأنظمة المعلومات من دور في تطوير المنظمات؛

✓ إن اعتماد تكنولوجيا المعلومات تجعل من المعلومات المحاسبية نظام ذو كفاءة وفعالية؛

✓ رصد وتشخيص كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبية وماله من دور في اتخاذ القرار.

5. أهداف الدراسة وأهميتها:

- ✓ التعرف على استخدام المعلومات وتطبيقاتها على وظائف المؤسسة؛
- ✓ التعرف على طبيعة الممارسات المحاسبية في هذا القطاع؛
- ✓ التمكن من معرفة صحة القياس والتسجيل والإفصاح المحاسبي في المؤسسة.

6. حدود الدراسة:

1.6. الحدود الزمنية: تمنا بالدراسة الميدانية باستخدام أداة الاستبيان خلال الفترة الممتدة من مارس إلى

ماي 2019.

2.6. الحدود المكانية: شركة مناجم الفوسفات SOMIPHOS-تبسة

7. المنهج المستخدم في البحث:

بغية تحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي في الفصول النظرية لمعالجة جوانب موضوع البحث، أما في الفصل التطبيقي فكان الغرض منه معرفة آراء أفراد العينة من مديريين ورؤساء المصالح المالية والمحاسبة في مدى استخدام نظم المعلومات في المؤسسة والتعرف على واقع الممارسة المحاسبية في ظل نظم المعلومات، وفي هذا الإطار تم جمع البيانات اللازمة من خلال إجراء مع مقابلة عينة من موظفي هذه المؤسسة باستخدام استبيانات (LesQuestionnaires)، ثم تم تفرغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

8. الدراسات السابقة (مرجعية البحث):

من خلال محاولة تتبعنا لموضوع الدراسة المتمثلة في تأثير نظم المعلومات في تفعيل الممارسات المحاسبية، واجهنا نقصا في إيجاد دراسات متماثلة، ولكن تم إيجاد عدد من الدراسات التي تتوافق مع موضوع الدراسة في جانب أو عدة جوانب، سنحاول الاطلاع على أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسات:

1.8. NORMAH ABDALLAH (1998) :

جاءت بعنوان؛ "الرضا المعلوماتي للمستعمل والرضا الوظيفي: استكشاف العلاقة" تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول إمكانية وجود علاقة ارتباط بين الرضا الوظيفي والرضا المعلوماتي لمستعمل تكنولوجيا المعلومات، استعمل الباحث عينة 157 مستعملا من 08 منظمات ماليزية، توصل الباحث إلى نتائج مفادها أن العلاقة موجودة بين المفهومين ولكن درجات ارتباطهما ضعيفة.

2.8. ROY JAMES CAMBS(2001):

جاءت بعنوان؛ «هل يرفع استعمال أدوات ونظم المعلومات الموارد البشرية في الوكالات الحكومية الأمريكية من فعالية إدارة الموارد البشرية؟» هذه الدراسة عبارة عن رسالة دكتورا نوقشت في جامعة كاليفورنيا، جاءت إشكالية الرسالة بنفس عبارة العنوان، تمت الدراسة على عينة مكونة من 32 وكالة حكومية، تم استخدام المقابلات مع مدراء وظيفة الموارد البشرية، ثم الوصول إلى نتيجة هي:

✓ يؤثر استعمال نظم وتكنولوجيا إدارة الموارد البشرية مثل؛ برامج التوظيف الإلكتروني على فعالية أداء هذه الوظيفة بشكل لافت.

3.8. دراسة القشي ودهمش (2003):

بعنوان؛ "مدى فعالية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية" حيث هدفت الدراسة إلى مايلي:

✓ التعرف على المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية.

✓ تطوير نموذج للربط بين نظام المعلومات والتكنولوجيا.

✓ اقتراح بعض التوصيات المناسبة والكفيلة بتقوية النظام المحاسبي الذي يتم ربطه بالتجارة الإلكترونية.

وقد تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

✓ إن التجارة الإلكترونية تعمل في بيئة فريدة من نوعها، بحيث أن جميع العمليات التي تتم من خلال عمليات غير ملموسة الطابع تفتقد لآلية التوثيق في أغلب مراحلها.

✓ إن توفير كل من الأمان والموثوقية والتوكيدية لايمكن تحقيقه إلا من خلال إنشاء وتطوير نظام ربط بين الشركة وموقعها الإلكتروني على شبكة الأنترنت، الإكسترانت، الأنترنت وذلك ضمن سياسات وإجراءات تقنية ومحاسبية تعتمد على المؤسسة، ويتم التدقيق عليها من جهة خارجية مؤهلة محاسبيا وتكنولوجيا.

4.8. دراسة قدور وياسين (2003):

بعنوان؛ "نموذج مقترح لدراسة تأثير تكنولوجيا المعلومات على الاستخدام الأمثل للموارد في المنشأة" تم خلال هذه الدراسة اختبار النموذج المقترح من خلال إجراء مسح نظري لعدة نماذج في حقل التكنولوجيا المعلومات لغرض قياس القدرة التطبيقية للنموذج المقترح في ظل فرضيات محددة لهيكل السوق وأهداف المنتج في المدى القصير و المدى الطويل.

النتيجة الشاملة للدراسة تتلخص بان ما يحصل عليه المنتج من خفض التكلفة التسويقية نتيجة للتغيير تكنولوجيا المعلومات يتناسب طرديا مع مرونة الطلب، بشرط ثبات مرونة العرض ويمكن قياس فعالية

النموذج المقترح على الاستخدام الأمثل للموارد من خلال دراسة تحليل اقتصاديات الإنتاج، وذلك باستخدام دالة الكلفة المتضمنة علاقة الإنتاج بالكلفة بالمدى الطويل.

5.8. دراسة محمد الهاشمي حجاج وحسام مسعودي بعنوان:

بعنوان؛ "دور تحديث أنظمة المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بعين توتة (باتنة)، ملتقى وطني لجامعة الوادي، يومي 05-06/05/2013.

هدفت هذه الدراسة إلى تثبيت بأن نظام المعلومات المعدل وفق النظام المحاسبي المالي له أهمية بالغة في توفير الوقت والجهد و المال، وبالإضافة إلى هذه المزايا، يعطينا هدف التطوير مزيدا من الإفصاح والشفافية عن المعلومات، وبالتالي تحسين أداء الشركة، حيث اعتمد الباحثان من خلال هذه الورقة البحثية على جانب نظري حول الموضوع، للإطاحة بتكنولوجيا المعلومات كما تطرق إلى الممارسة المحاسبية في المؤسسات، أي انه اعتمد على الجانب النظري من اجل استعماله في تحليل النتائج التي توصل إليها وأخذت دراسة حالة على شركة الإسمنت بعين توتة -باتنة.

6.8. دراسة ناصر دادي عدون ود. معراج هواري:

بعنوان؛ "دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية" دراسة ميدانية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر. هدفت الدراسة إلى:

✓ الوقوف على مدى توفر الأوضاع في التقارير المالية من وجهة نظر المستخدمين منها.

✓ معرفة مدى انسجام بيانات التقارير المالية للشركات الاقتصادية مع التشريعات والقوانين الجزائرية المتعلقة بالإفصاح.

✓ بيان مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم "5" ومن ثم الحكم على مدى مصداقية التشريعات الجزائرية لمتطلبات هذا المعيار.

7.8. دراسة لمين علوطي:

بعنوان؛ "تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتأثيرها على تحسين الأداء الاقتصادي" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2004.

والذي توصل إلى أن من الضرورة تطوير ثقافة المعلومات لدى الأفراد قبل استعمال المعلوماتية كأداة لتسيير المعلومات، وأن القرارات تتسم بالرشد والخطط التي تعتمد على معلومات سليمة أو غير كاملة تؤدي

إلى إهدار الموارد، ومنه تعتبر المعلومات موردا هاما لا يقل أهمية بل يزيد عن الموارد المادية و البشرية المتاحة للمؤسسة.

8.8 .HAJER KHALIFA ABDELSSALEM (2004) :

جاءت بعنوان؛ "تقييم نظم المعلومات" وهي رسالة دكتورا وكانت إشكاليته تقييم نظم المعلومات في المنظمات في استعمال مقارنة ضرورية في سياق زرع ومواءمة نظم المعلومات في التنظيم. بحيث أن الرسالة في جزأين واحد نظري و الثاني إسقاط تطبيقي للنموذج النظري، تطرق الجزء الأول لكل سياقات عملية تقييم نظم المعلومات بحيث تناول مقاربات عديدة توضح العلاقة بين نظم المعلومات والتكنولوجيا بشكل عام وارتباطها بالتنظيم والمنظمة وقد استعانت الباحثة بالعديد من النماذج التي قيمت نظام المعلومات من مختلف الزوايا، أما الجزء الثاني فقد تناول بالدراسة الميدانية عينة 101 مستعملا لنظام قواعد بيانات مستخدم في بنك ذو فرعين (باريس ولندن)، وقد توصلت الباحثة إلى نتيجة مفادها أن الأداء المدرك للمستعملين و العوامل السياقية مثل خصائص النظام المستعمل ودور وظيفة نظم المعلومات قد تولد أنماط استعمال مختلفة ترتبط فعاليتها بطبيعة التغيير التنظيمي الذي يحدث في التنظيم.

9. هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى:

الفصل الأول من البحث تحت عنوان؛ "الإطار المفاهيمي لنظم المعلومات" وقد قسم إلى ثلاث مباحث رئيسية وهي: المبحث الأول مفاهيم عامة حول نظام المعلومات والمبحث الثاني وظائف ومصادر التصميم نظم المعلومات أما المبحث الثالث دور نظم المعلومات في مراقبة التسيير واتخاذ القرار. وفيما يخص الفصل الثاني جاء بعنوان؛ "أثر تطبيق نظم المعلومات ودورها في تحسين فعالية الممارسة المحاسبية" فتطرقنا فيه إلى ثلاث مباحث؛ المبحث الأول عموميات حول المحاسبة والممارسات المحاسبية ومتغيراتها، والمبحث الثاني تكنولوجيا المعلومات، أما المبحث الثالث علاقة نظم المعلومات بالممارسة المحاسبية.

أما الفصل الثالث يتناول الدراسة الميدانية من خلال إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع للتعرف على دور نظم المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تعرضنا في المبحث الأول تقديم عام ل شركة مناجم الفوسفات **SOMIPHOS** -تبسة ، أما في المبحث الثاني فقد قمنا بعرض إجراءات الدراسة وتحليل البيانات الشخصية و الوظيفية، وفي المبحث الثالث قمنا بمعالجة وتحليل محاور الدراسة واختبار فرضياتها.

الفصل الأول: اطار
المفاهيمي لتنظيم المعلومات



تمهيد:

نظام المعلومات يؤدي دورا هاما وحساسا داخل المؤسسة بصفته منتجا للمعلومات، فهو يعتبر عنصر حيوي، إذ على أساس المعلومات التي ينتجها يتم اتخاذ القرارات الفورية والاستراتيجية للمؤسسة. وهذا ما سنحاول إبرازه في الفصل الأول من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث؛ نعرض في المبحث الأول مفاهيم عامة حول المعلومة والنظام ومختلف التعاريف التي تميز بها نظام المعلومة وتوضيح أسباب نشأته وأهم أنواعه، أما في المبحث الثاني فسنعرض على وظائف، أهداف وخصائص نظام المعلومات وأهم مصادر تصميمه وتطويره، أما في المبحث الثالث والأخير سنتطرق إلى مجالات العمل لنظم المعلومات وتطبيقاته:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول نظام المعلومات؛

المبحث الثاني: وظائف ومصادر التصميم لنظم المعلومات؛

المبحث الثالث: دور نظم المعلومات في مراقبة التسيير واتخاذ القرار.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول نظام المعلومات

حتى يمكن فهم نظام المعلومات علينا أن نبدأ بفهم كل من المعلومة والنظام فالمعلومة هي منتج نظام المعلومات، ومنها يجب التفرقة بين البيانات والمعلومة فالبيانات هي حقائق خام وقد تكون أرقاما أو حتى رموزا وهي تمثل مدخلات نظام المعلومات وبالتالي فإن المعلومة هي بيانات تم تحويلها إلى معلومة وذلك بمعالجتها.

أما النظام فهو إطار متكامل له هدف واحد أو أكثر من هدف ويقوم بتنسيق فيما بين الموارد المطلوبة لتحويل المدخلات إلى مخرجات، والموارد قد تكون خدمات أو آلات أو طاقة وذلك بالاعتماد على نوع النظام، ونظرا للترابط الموجود بين هذه العناصر الثلاثة أي المعلومة والنظام ونظام المعلومات، فقد ارتأينا لتقسيم هذا المبحث إلى مايلي:

المطلب الأول: مفاهيم حول النظام والمعلومة؛

المطلب الثاني: تعريف وأسباب نشأة نظام المعلومات؛

المطلب الثالث: أنواع وموارد نظم المعلومات.

المطلب الأول: مفاهيم حول النظام والمعلومة

سيتم التطرق فيه إلى ماهية النظام وماهية المعلومة.

أولا: المفاهيم الأساسية للنظم

يمكن تعريف النظم على انه مجموعة من المكونات المرتبطة والتي تكون معا كيانا واحدا، وهناك العديد من أنواع النظم موجودة في العالم مثلا: المجموعة الشمسية، جسم الإنسان وغيرها.¹ أما مفهوم النظام من منظور نظم المعلومات فهو مجموعة من المكونات المرتبطة والتي تعمل معا نحو تحقيق هدف واحد عن طريق قبول مدخلات من البيئة وإجراء عمليات تحويلية عليها لتحويلها إلى مخرجات.

ويعتبر النظام ديناميكيا في حالة قيامه بالوظائف الثلاثة التالية وهي:

1.1 الإدخال: ينطوي على تجميع العناصر اللازمة لتشغيل النظام فمثلا لابد من تجميع المواد الخام، والتأكد

من البيانات قبل أن يتم التشغيل.

2.1 التشغيل: ينطوي على عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات مثل إجراء عملية حسابية على البيانات.

¹ سليمان مصطفى الدلاهمة، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص10.

3.1. المخرجات: ينطوي على نقل المخرجات الناتجة من عملية التحويل إلى مقرها النهائي، مثل توزيع التقارير على المستخدمين.

ويعتبر النظام قادرا على تنظيم نفسه إذا تمت إضافة العنصرين التاليين:

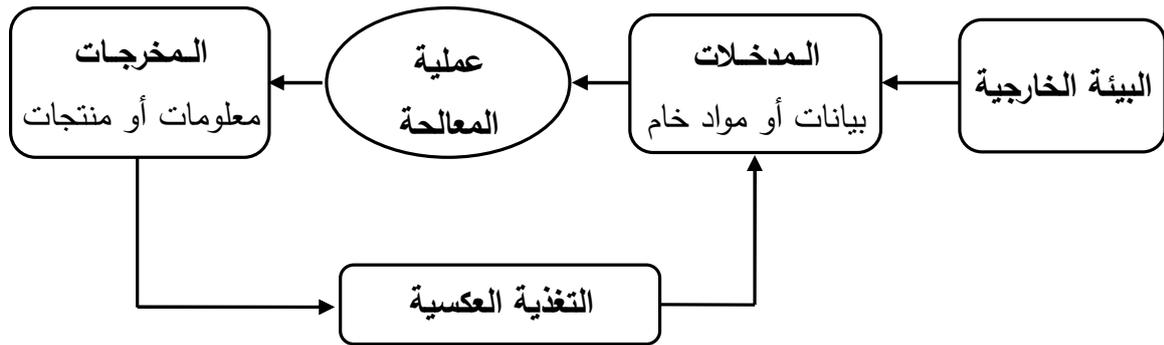
✓ **التغذية المرتدة:** وهي تمثل معلومات حول أداء النظام مثل: صدور معلومات حول أداء رجال البيع لمدير المبيعات.

✓ **الرقابة:** تنطوي على متابعة وتقييم المعلومات المرتدة باستمرار لتحديد أي انحرافات للنظام عن أهدافه، وكذلك اتخاذ الإجراء اللازم لتعديل مدخلات وعمليات النظام لضمان الوصول إلى مخرجات ملائمة.

ومن بين أهم الخصائص التي يتميز بها النظام:

- يجب أن يتكون النظام من مجموعة من الأجزاء تتمثل في المدخلات وعملية المعالجة والمخرجات والتغذية العكسية ويمكن توضيح هذه الأجزاء من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): أجزاء نظام المعلومات



جزء من المخرجات تصبح مدخلات

المصدر: سليمان مصطفى الدلاهمة، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار الوراق للنشر والتوزيع،

عمان، 2008، ص11.

- يجب أن تكون هناك علاقة متبادلة ومتداخلة بين الأجزاء الأساسية.

- يجب أن تعمل أجزاء النظام من أجل تحقيق هدف مشترك قد يكون في شكل إنتاج سلعة مادية ملموسة أو خدمة غير ملموسة أو إتاحة معلومات كما هو الحال بالنسبة لنظام المعلومات.

ثانيا: بعض المفاهيم الأساسية للمعلومات

يمكن تعريف المعلومة على أنها هي المعرفة التي لها معنى مفيد في تحقيق الأهداف، ويجب أن تتصف المعلومة بالدقة في الوصف والسرعة في تحضيرها وجلبها إضافة إلى تميزها بالبساطة، بحيث نحصل على المعلومات من المصادر التالية:¹

1.2. المصادر الداخلية: هذه المصادر تعطي البيانات على شكل رسمي وغير رسمي من داخل المؤسسة ويتم تجميعها للأحداث الواقعة حقيقة، وبمجرد الحاجة إلى المعلومات يتم تصميم أسلوب لجمعها واستخراج الحقائق منها.

2.2. المصادر الخارجية: تتشكل من المعطيات الناتجة عن المحيط الخارجي للمؤسسة وتشمل أطرافاً متعددة فالحكومة مثلاً تصدر معلومات عن القوانين والسياسات الاقتصادية، إضافة إلى هذا هناك مصادر أخرى كالموردين والعملاء.

3.2. المصادر الشفاهية: تعرف على أنها المناقشات التي تجري بين العمال وكذا اللقاءات والاجتماعات.

4.2. المصادر الوثائقية: وتنقسم بدورها إلى مصادر أولية وأخرى ثانوية، حيث أن المصادر الأولية تتمثل في الدوريات والبحوث الميدانية وكذلك الأطروحات الجامعية، أما المصادر الثانوية فيمكن حصرها في القوانين والأجهزة الحكومية وكذا المطبوعات والمنشورات، ومن ميزة هذه المصادر أنها محددة وجاهزة وتكلفتها نسبية وتقدم حجم كبير من المعلومات.

هناك طرق متعددة لجمع المعلومات ويتم اختيار أنسب طريقة تبعاً إلى الاحتياجات وفيما يلي أذكر

أهم الطرق:

أ. البحث وفحص السجلات: وتتم عن طريق متابعة الخريطة التنظيمية للملفات والتقارير ونماذجها، سجلات العمل، القرارات، الشكاوى إضافة إلى المشاكل التي سجلت حين إعداد وتنفيذ الخطط والموازنات وكذلك خرائط المسارات.

ب. أسئلة الاستبيان: هي استمارة يتم ملؤها من قبل المستوجب الذي يعتبر سيد القرار ويعتبر الاستبيان طريقة للكشف عن الحقائق وميول الأفراد.

ت. المقابلة الشخصية: هي من أهم الطرق للحصول على المعطيات إذ تساعد في ملاحظة سلوك الأفراد والجماعات ومعرفة آرائهم.

¹ سليمان مصطفى الدلاهمة، مرجع سبق ذكره، ص 12.

ج. الملاحظة: تعتمد على إرسال الملاحظين لتسجيل الوقائع أثناء العمل على شكل إحصائيات الرقابة الموجودة.

ح. العينات: هي عبارة عن أخذ عينة من المدخلات والمخرجات أو عينة من المواقف مثل عينة على طلبات البيع، شكاوى العملاء، الموظفين.

خ. الأنترنت: إن الأنترنت أو ما يعرف بشبكة الشبكات، هي من أحدث الطرق لجمع المعلومات ظهرت مع التطور التكنولوجي، وسببها التفتح العالمي إضافة إلى الخدمات التي توفرها الشبكة فهي تتميز بسهولة الاستعمال وانخفاض التكلفة.

المطلب الثاني: تعريف نظام المعلومات وأسباب نشأته

يتكون نظام بصفة عامة من عدة عناصر مرتبطة ببعضها البعض، وذلك لتأدية وظيفة معينة أو عدة وظائف، لذا سنذكر عدة تعاريف خاصة بنظام المعلومات وأسباب نشأته فيما يلي:

أولاً: تعريف نظام المعلومات

نظام المعلومات هو إطار يتم في ظلّه التنسيق بين الموارد (موارد بشرية، موارد مادية)، لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (معلومات) وذلك لتحقيق أهداف المشروع.

ولقد تعددت تعاريف ومفاهيم نظام المعلومات وذلك حسب اختلاف وجهات نظر الباحثين فنجد:

يعرفه "Robert Remix" أنه: «مجموعة من الموارد والوسائل والبرامج والأفراد والمعطيات والإجراءات التي

تسمح بجمع ومعالجة وإيصال المعلومات على شكل نصوص، صور، رموز في المؤسسة.»¹

ويعرفه "عبد الهادي مسلم" على أنه: «مجموعة من الإجراءات التي يتم من خلالها تجميع أو إستخراج تشغيل،

تخزين ونشر المعلومات، بغرض دعم عمليات وضع القرار وتحقيق الرقابة داخل المؤسسة.»²

أما "أحمد رجب" فقد عرف نظام المعلومات على أنه: «نشاط المشروع الذي ينطوي على تجميع وتصنيف

وتبويب وتوزيع البيانات.»³

ثانياً: أسباب نشوء نظم المعلومات

تعددت الأسباب حول استخدام نظم المعلومات هذه الأسباب يمكن حصرها في العوامل التالية:⁴

1. Robert Reix, **Traitement des informations**, édition Vuibert, paris, 2001, p 165.

2. عبد الهادي مسلم، **مذكرة في نظم المعلومات الإدارية-المبادئ والتطبيقات**، مركز التنمية الدراسية مصر، 1994، ص 16.

3. أحمد رجب عبد العالي، **المعاصرة في المحاسبة الإدارية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص 13.

4. أحمد رجب عبد العالي، **مرجع سيق ذكره**، ص 15.

1.2. المشكلة الإدارية: إن جوهر المشكلة الإدارية يتمثل في اتخاذ القرارات التي تحدد كيفية توزيع الموارد المحدودة على أوجه الاستخدام غير المحدود، حيث أن الإدارة غير السليمة لا تملك القدرة للسيطرة على العوامل الخارجية التي تتأثر بها لكن تستطيع أن تخفف من أثرها السلبي، كما أن تلك القرارات تتخذ في ظروف تتصف بنقص المعلومات وعدم التأكد وصعوبة الرؤية المستقبلية وهذا كله يتطلب نظام معلومات فعال يساعد الإدارة على تقدير الاحتمالات المستقبلية بصورة صحيحة واتخاذ القرارات السليمة.

2.2. تقسيم العمل: إن تقسيم العمل أدى إلى ظهور تبادل المعلومات فالمؤسسة تنقسم اليوم إلى العديد من الإدارات المختلفة (المشتريات، الإنتاج، المالية والمحاسبة، التسويق...) وحتى يتم أداء الأنشطة بشكل فعال ويجب أن تتم عملية تبادل المعلومات بين هذه الإدارات والأقسام بشكل أفقي بين الإدارات والأقسام بشكل أفقي بين الإدارات في المستوى الواحد، وعمودي بين الإدارات في المستويات المختلفة من أجل تحقيق الأهداف المرسومة، ومنه نقول أنه كلما زاد التقسيم الوظيفي للعمل زادت أهمية تبادل المعلومات بين الإدارات المختلفة وبالتالي تنشأ الحاجة إلى نظم المعلومات.

3.2. التقدم العملي والفني: إن التطورات العلمية والتقنية للإنتاج تجعل العملية الإنتاجية أكثر تعقيداً، فالمشروعات أصبحت كبيرة الحجم، وتحتاج إلى تمويل كبير، كل هذه العوامل أدت إلى صعوبة اتخاذ القرار، إذ أن كل قرار خاطئ يعود بخسارة كبيرة، وبالتالي فالمؤسسة تحتاج إلى كم هائل من المعلومات الصحيحة المفيدة والمؤكدة التي يجب أن تتدفق بشكل منظم بين المراكز الإدارية المتعددة في المؤسسة.

4.2. المنافسة الدولية والمحلية: إن الاقتصاديات المعاصرة تتسم بالانفتاح على العالم أي تقوم على اقتصاد السوق، حيث توجد مؤسسات عديدة منافسة على الصعيد الدولي والمحلي.

5.2. العرض: نقصد به العرض الذي يتطلب على المؤسسة ضمان بقائها في السوق واستمرارها في العمل في ظل جميع الظروف، وهذا يتطلب جمع بيانات هامة تساعد المؤسسة على التحدي ومتابعة كل التغيرات.

المطلب الثالث: أنواع وموارد نظم المعلومات

في ظل الدور الاستراتيجي الذي تقوم به نظم المعلومات، وباعتبار المعلومات كمورد من موارد المنظمة وكونها أداة لاغني عنها لامتلاك وتحقيق الميزة التنافسية، لذا سنذكر أهم أنواع وموارد نظم المعلومات فيما يلي:

أولاً: أنواع نظم المعلومات

من أهم أنواع نظم المعلومات ما يلي:¹

1.1. نظام معلومات الإنتاج: تختص وظيفة الإنتاج بتحويل مجموعة من المدخلات إلى مجموعة من المخرجات في شكل سلع وخدمات، فمثلاً في نظام صناعي مثل صناعة السيارات، تقوم وظيفة الإنتاج بتحويل مجموعة من المدخلات متمثلة في الموارد المتاحة من عمالة ورأس مال إلى منتجات نهائية في شكل سيارات، ويتكون نموذج معلومات الإنتاج من المكونات التالية:

- ✓ تخطيط الاحتياجات من الموارد.
- ✓ العمليات التحويلية (تحويل فعلي إلى منتجات وخدمات).
- ✓ الهندسة الصناعية (تعمل على اتصال وثيق مع التسويق عند تصميم المنتج).
- ✓ الشحن والاستلام (العملاء والموردين).
- ✓ المشتريات.
- ✓ رقابة الجودة.

2.1. نظام معلومات التسويق: منذ عام 1950 بدأت وظيفة التسويق تزداد وتتمو أهميتها وفي بعض المؤسسات تتضمن وظيفة التسويق إدارة المخزون والتوزيع المادي للمنتجات النهائية.

ويتكون نموذج معلومات التسويق من المكونات التالية:

- ✓ بحوث التسويق: (دراسة السوق).
- ✓ التسعير: (تحديد السعر الصحيح).
- ✓ الترويج.
- ✓ إدارة المبيعات: (نجاح أو فشل التسويق ينسب لقوة رجال البيع).

3.1. نظام معلومات التمويل: إن نظام معلومات التمويل يتضمن وظائف محاسبية وتتمثل المكونات الأساسية لهذا النظام في:

- ✓ الميزانية (تعد أداة رقابية لكل الموارد المالية).
- ✓ محاسبة التكاليف.
- ✓ التحصيل.
- ✓ المحاسبة المالية.

¹سونيا محمد البكري وإبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية، دار النشر الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 254.

✓ حسابات الدفع: (الدفع للموردين).

✓ حسابات القبض: (تعتبر امتداد منطقي للتحصيل).

✓ إدارة الأموال: (الغرض هو التأكد من أن الأموال متاحة لمواجهة الالتزامات المالية للتنظيم وفي نفس الوقت تنظم العائد على الأموال المتاحة للاستثمار).

4.1. نظام معلومات الأفراد: إن نظام معلومات الأفراد لم يلق الاهتمام المناسب وقد يرجع السبب في هذا

إلى أن تطبيقات الأفراد عادة ما تكون روتينية مثل أنشطة حفظ السجلات، وبسبب آخر يرجع إلى أنه ما لم يكن عدد الموظفين كبير فإن سجلات الأفراد من السهل المحافظة عليها يدويا.

ويتكون نموذج معلومات الأفراد من المكونات التالية:

✓ علاقات العمل (يمثل التداخل مع نقابات العمال وغيرها من التنظيمات العمالية).

✓ شؤون الأفراد (المحافظة على سجلات الأفراد).

✓ التدريب (يعتبر نشاط غير محدد ويجب أن يتم تحديده وفقا لميزانية معينة).

✓ المرتبات والأجور.

5.1. نظام المعلومات المحاسبي: هو نظام معلوماتي منهجي، فهو يشمل على خصائص مصدرها طبيعة

المحاسبة، التي تتعلق بالتأثير الاقتصادي للأحداث التي تأثر على أنشطة المشروع.

يقبل نظام المعلومات المحاسبي البيانات الاقتصادية الناتجة من الأحداث الخارجية ويتم التعبير عن معظم هذه العناصر من البيانات في شكل مالي مثل كمية المبيعات للعميل، ولكنها تحول إلى بيانات كمية في النهاية مثل إجمالي المبلغ المسدد للعميل، ومن جانب المخرجات ينتج نظام المعلومات المحاسبي المستندات والقوائم وغيرها من معلومات المخرجات التي يتم التعبير عن محتواها بشكل مالي، هذه المعلومات تساعد على اتخاذ القرار.

ثانيا: موارد نظم المعلومات

هناك خمسة موارد أساسية يتم استخدامها في استقبال موارد البيانات وتحويلها إلى منتجات معلوماتية، وهذه الموارد هي:¹

1.2. الموارد البشرية: إن وجود الأفراد ضروري لعمل أي نظام معلوماتي وهناك نوعين أساسيين من الموارد البشرية وهما المستخدمون النهائيين والأخصائيون في نظم المعلومات.

¹سونيا محمد البكري وإبراهيم سلطان، مرجع سبق ذكره، ص 255.

2.2. الموارد المادية (المعدات): وتتضمن جميع الأجهزة المادية والموارد المستخدمة في تشغيل المعلومات وتشمل الحاسوب وهي وحدة التشغيل المركزية، والأجهزة المكملة ونقصد بها مكونات الحاسوب والوسط وهي جميع الأشياء الملموسة والتي يتم تسجيل البيانات عليها.

3.2. موارد البرمجيات: تشمل جميع أنواع تعليمات تشغيل البيانات من برنامج وإجراءات.

موارد البيانات: يتم الاحتفاظ بالبيانات داخل قواعد البيانات، والتي تتكون من مجموعة من الملفات والسجلات المرتبطة بطريقة منطقية.

4.2. موارد الشبكات: ويستخدم هذا المورد في حالة نظم المعلومات الآلية، حيث أصبحت شبكات الاتصال ضرورية لقيام المؤسسة بالتجارة والأعمال الإلكترونية في جميع المؤسسات وفي نظم المعلومات.

المبحث الثاني: وظائف ومصادر نظم المعلومات

إن نظام المعلومات الفعال هو الذي يسعى إلى تحقيق عدة أهداف من خلال الوظائف التي يقوم بها وتتعدد الوظائف التي يقوم بها نظام المعلومات تعددت الخصائص والدعائم التي يتميز بها، والتي يبقى نظام المعلومات دائما يتلاءم مع استراتيجيات المؤسسة وجب عليه أن يتميز بمصادر تطوير وتصميم خاصة به، فقد ارتأينا لتقسيم هذا المبحث إلى مايلي:¹

المطلب الأول: وظائف وأهداف نظم المعلومات؛

المطلب الثاني: خصائص ودعائم نظم المعلومات؛

المطلب الثالث: مصادر نظم المعلومات.

المطلب الأول: وظائف وأهداف نظم المعلومات

أولاً: وظائف نظم المعلومات

هناك أربعة وظائف رئيسة لنظم المعلومات والتي نوضحها فيما يلي:

1.1. وظيفة الإعلام: هي وظيفة الحصول على البيانات وتتضمن تحديد كل البيانات اللازمة سواء داخل

المؤسسة أو من خارجها، في ضوء احتياجات المستويات الإدارية في المؤسسة والملخصة كما يلي:²

أ. **الإدارة العليا:** تحتاج الإدارة العليا إلى المعلومات اللازمة لتحديد الأهداف والسياسات العامة للمؤسسة ووضع الخطط الاستراتيجية التي تمتد إلى عدة سنوات.

ب. **الإدارة التنفيذية:** تختص الإدارة التنفيذية بوضع الخطط القصيرة الأجل وتحديد الإجراءات اللازمة لتنفيذها ومن ثم تحتاج إلى معلومات التالية:

✓ معلومات عن سوق توزيع المنتجات وسوق المواد المستخدمة في الإنتاج.

✓ معلومات عن سوق التوزيع الفعلي للمنتجات والتوزيع المستهدف.

✓ معلومات عن تكاليف العمل وعن مستويات المخزون.... الخ .

2.1. وظيفة المعالجة: إن معالجة البيانات هي مجموعة متباينة من العمليات التي تسمح بتغيير المدخلات

إلى مخرجات وهي:

أ. **إعداد التعليمات الخاصة بتشغيل البيانات:**

تحدد هذه التعليمات في ضوء الاعتبارات التالية:³

¹. محمد يوسف حفاوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل، الأردن، 2001، ص ص 18-19.

². عبد الحليم المغربي، نظم المعلومات الإدارية، المكتبة العصرية، المنصورة، 2002، ص ص 92-93.

³. يحيى مصطفى حلمي، أساسيات نظم المعلومات، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1998، ص 156.

✓ الاستخدام: يحدد طبيعة استخدام المعلومات ومن ثم طريقة معالجة البيانات.

✓ الخيرات المتخصصة: يشترك متخصصون في وضع التعليمات وبرامج التشغيل اللازمة لإعداد التقارير المطلوبة.

✓ تكنولوجيا المعلومات: تحديد التكنولوجيا والإجراءات الفنية المستخدمة.

ب. تجميع وتحليل وتلخيص البيانات: تتضمن هذه الوظيفة تقييم البيانات للتأكد من صحتها ومناسبتها للغرض التي تستعمل فيه، ويتم تشغيل البيانات بهدف إعداد المعلومات.

3.1. وظيفة التخزين: وتسمى أيضا بتصنيف المعلومات ملفات، حيث تحتفظ بجميع المعلومات المتحصل عليها، بطريقة يسهل الرجوع إليها عند الحاجة وهذا وفقا للتكنولوجيا المتاحة¹.

4.1. وظيفة الاتصال: إن الوظيفة الحيوية في نظم المعلومات هي اتصال المعلومات إلى مستخدميها النهائي، وقد يتطلب ذلك نقلها من مكان معالجتها إلى مكان استخدامها باستعمال عدة وسائل:

أ. استخراج المعلومات وفق حاجة مستخدميها بعد تشغيل البيانات يتم استخراج المخرجات التي تحقق الهدف وبعد حفظ نسخة من المعلومات، تعد منها نسخة لترسل إلى الأشخاص المعنيين بها.

ب. توصيل المعلومات إلى مستخدميها: ليس للمعلومة أي قيمة إذ لم يتم استخدامها لذلك وجب توصيلها بالشكل المطلوب، وفي الوقت المناسب، ولا تقتصر وظيفة الاتصال في نظم المعلومات على مجرد توصيل المعلومات بل لا بد أن يكون هناك اتصال مزدوج من أجل التأكد من فهم للمعلومة المطلوبة ويمكن أن يكون الاتصال على عدة أشكال مثل أن يكون شفهيًا، مرئيًا على شاشة الحاسوب مستنديًا².

ثانياً: أهداف وضع نظم المعلومات في المؤسسة

هناك مجموعة من الوظائف لنظم المعلومات في المؤسسة ونذكر أهمها فيما يلي:

✓ إنتاج معلومة مفيدة.

✓ تقديم وصف دقيق للمؤسسة.

✓ تسهيل وضع التقديرات.

✓ توضيح القرارات الضرورية الواجب اتخاذها.

✓ استخراج الانحرافات بين التقديرات والإنجازات، وإمكانية تحديد أسبابها وتقليصها.

✓ يسمح بوضع إجراءات تصحيحية مفيدة لحركة المؤسسة.

¹. G. david, Molson, **systeme information pour le management**, tome 1 – édition economico, paris 1985. p106.

². سعد بن البار، دور نظم المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2010/2009، ص ص 25-26.

✓ بنية المؤسسة قبل وقوع الخطأ (نظام شنيء).

✓ يساعد المسيرين والعاملين في تحديد المشاكل، وتطوير المنتجات وإِشاء منتجات جديدة.

المطلب الثاني: خصائص ودعائم نظم المعلومات

نتطرق في هذا المطلب الى جملة من الخصائص و الدعائم التي ميزت نظام المعلومات فيما يلي:

أولاً: خصائص نظم المعلومات

يمكن حصر خصائص نظم المعلومات في العناصر التالية:

1.1. شبكة الاتصال: يشبه نظام المعلومات حالة شبكة الاتصال في أنه يزود بمسارات معلوماتية إلى الكثير

من النقاط، وهو يساعد المعلومات حالة شبكة الاتصال في أنه يزود بمسارات معلوماتية إلى الكثير من

النقاط وهو يساعد المعلومات على التدفق في كل مكان بالمشروع وربما أماكن خارج المشروع.¹

2.1. مراحل تحويل وتوظيف البيانات: تقوم نظم المعلومات بتحويل مدخلات إلى مخرجات، وهنا توجد ثلاث

مراحل أساسية في هذا التحويل وهي مرحلة وهي مرحلة إدخال ومرحلة التشغيل ومرحلة الإخراج، وترتبط

بهذه المراحل عدة وظائف هي تجميع البيانات وتشغيلها وإنتاج معلومات، كما يتم تزويد وظائف أخرى هي

رقابة وإدارة البيانات.

3.1 إدخال البيانات وإخراج المعلومات: يتم إدخال البيانات خلال مرحلة الإدخال بينما يتم الحصول على

المعلومات خلال مرحلة المخرجات، وعليه فإن البيانات هي الخامات التي تتحول إلى منتجات معلوماتية

تنتج المعلومات لمختلف الأهداف والمستخدمين

4.1 مستخدمو المعلومات: يتم إنتاج المعلومات من نظام المعلومات بالمشروع وذلك لاستخدامه من طرف

المستخدم الداخلي أو الخارجي، ويشمل المستخدم الداخلي المديرين والموظفين بالمشروع، أما المستخدم

الخارجي فيشمل كافة الجهات المهتمة خارج المشروع مثل الدائنتين والموردين وحملة الأسهم والوكالات

الحكومية واتحاديات العمال.²

5.1 الأهداف: أي نظام معلومات بأي مشروع له ثلاث أهداف أساسية وهي:

✓ التزويد بالمعلومات المساندة لعملية اتخاذ القرار .

✓ التزويد بالمعلومات المساندة للعمل اليومي الروتيني .

✓ التزويد بالمعلومات المساندة .

¹ حيدر معالي فهمي، نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 104.

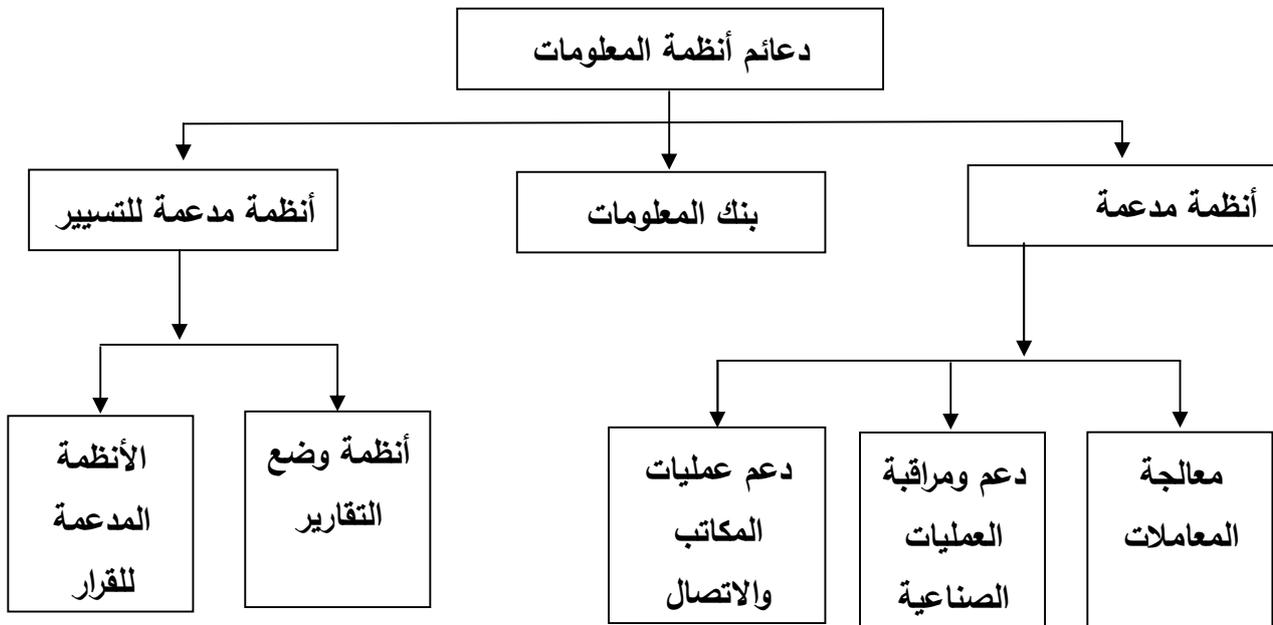
² سعد بن البار، مرجع سبق ذكره، ص 183.

6.1. الموارد: يحتاج نظام المعلومات إلى موارد لإتمام وظائفه ويمكن بتبويب هذه الموارد على أنها بيانات مهمات، معدات، أفراد، وأموال وعموما يتم شرح النظام المعلومات حسب موارده، فنظام المعلومات الذي يعمل باستخدام الموارد البشرية هو نظام المعلومات يدوي، فنظام المعلومات الذي يعمل باستخدام الموارد البشرية هو نظام معلومات يدوي ونظام المعلومات الذي يركز على استخدام المعدات يعرف على أنه نظام معلومات إلكتروني لإدخال البيانات وخروج المعلومات من نظام المعلومات، كما أنها معلومات تساعد متخذ بيانات غير روتينية في القرارات الإدارية.¹

ثانيا: دعائم نظام المعلومات

في أغلب الأحيان يفضل التمييز بين مختلف دعائم نظام المعلومات تبعا للغاية من وجودها والشكل التي يمثل تقييم دعائم نظام المعلومات:

الشكل رقم (1-2): دعائم نظام المعلومات



المصدر: ثناء علي القباني، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2002/2003، ص 18.

1.2. الأنظمة المدعمة للعمليات: هذه الأنظمة التي تزود بالمعلومات مختلف الأنشطة يمكن أن يكون على ثلاثة أشكال مختلفة.²

¹ محمد يوسف حفاوي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

² لواتي خاتمة، تسيير التغيير في ظل برنامج تخطيط موارد المؤسسة، مذكرة ماجستير، تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة ورقلة، 2013، ص 54.

أ. أنظمة معالجة المعاملات: إن أي مؤسسة تجري عدة معاملات (الشراء، البيع، اللوائح، القوانين) إذا لتحضير هذه المعاملات لابد من إتمام عدة عمليات متعلقة بمعالجة المعلومات وغالبا ما تكون هذه العمليات مادية.

ب. دعم ومراقبة العمليات الصناعية: في أغلب الأنشطة الصناعية يتم مراقبة تشغيل الأجهزة والآلات الإنتاجية عن طريق حواسيب تطبق نماذج للمراقبة، هذا التشغيل بدوره ينتج معلومات مثل الكميات المنتجة، المواصفات، مشاكل، ومعوقات التشغيل والتي يمكن أن تخزن وتستهمل من طرف أنظمة المعلومات مختلفة وأيضا إلى جانب هذه الأنظمة الإنتاجية بالحواسيب، نجد أنظمة للتصميم وأنظمة رسم وهذا في مصلحة الدراسات.

ج. دعم عمليات المكاتب والاتصال: تم تطوير الأنظمة مدعمة للمعلومات هدفها الرئيسي إنهاء ولو جزئيا أنشطة المكاتب وبصفة عامة أنشطة الاتصال داخل المؤسسة.

2.2. بنك المعلومات: نظام بنك المعلومات هو مجموعة من البرامج لفحص السجلات على الحاسوب، الهدف منه حفظ البيانات والمعلومات وجعل هذه المعلومات متاحة للمستخدمين عند الحاجة إليها.¹

3.2. الأنظمة المدعمة للتسيير: يعتبر الهدف الأساسي لهذه النظم هو جمع معلومات لمتخذي القرارات، ويمكن التمييز بين:

أ. أنظمة وضع التقارير:

في أغلب المنظمات والمؤسسات يتم إيصال المعلومات الضرورية بمساعدة تقارير دورية كجداول المبيعات، الموازنات الشهرية الانحرافات وفي أغلب الأحيان يشكل النظام المحاسبي الركيزة لمثل هذه التقارير، ويمكن لهذه التقارير أن توضع تبعا لما يلي:²

✓ بطريقة نظامية طبقا لفترة دورية محددة سلفا.

✓ بناء على طلب المستعلمين.

ب. أنظمة دعم القرار: هي أنظمة هدفها الرئيسي مساعدة المقررين عند مختلف سواء مختلف سواء من ناحية البحث وجمع المعلومات، أو اختيار النماذج الملائمة لاتخاذ القرار المناسب.

¹ رجم خالد، تقييم أثر نظام معلومات الموارد البشرية على فعالية استراتيجيات الموارد البشرية، أطروحة دكتوراه، تخصص أنظمة المعلومات، جامعة ورقلة، 2017، ص 77.

² إسماعيل محمد السيد، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية، المكتب العربي الحديث، مصر، ص 57.

المطلب الثالث: مصادر نظم المعلومات

نتطرق في هذا المطلب إلى حاجات تطوير وتصميم نظم المعلومات، واكتشاف الاخطاء في النظام الحالي كنتيجة لفشل النظام في تسجيل بعض العمليات، أو تعطله بصورة متكررة وظهور تكنولوجيا جديدة يترتب على استخدامها تخفيض التكاليف ومنها نذكر الاطراف المشاركة لبناء النظم والتي هي كالتالي:

اولا: المجموعات التنظيمية: تتضمن مايلي:

1.1. الإدارة العليا: توفر الخطة الاستراتيجية للمؤسسة وتقدم التمويل والدعم اللازمان لبناء النظام.

2.1. المجموعة المهنية: مثل القانونيين الذين يتولون عقود شراء البرامج والحسابات.

3.1. الإدارة الوسطى: تبنى نظم المعلومات لمساعدة الإداريين على اتخاذ القرار.

4.1. الإدارة الإشرافية: عليها أن يمد المحليين والمصممين بكافة المعلومات التي يطلبونها أثناء المقابلات الشخصية معهم.¹

ثانيا: المجموعات الفنية: تحتوي على ما يلي

1.2. الإدارة العليا: في مجال تشغيل البيانات، إذ يتولى هؤلاء مهام التنسيق بين النظام المقترح والنظم الأخرى داخل المؤسسة، وترجع إليهم مسؤولية الحصول على تأييد الإدارة العليا بالمؤسسة، الحصول على التمويل اللازم تنفيذ مشروع تطوير النظام.

2.2. مديري المشروع: يتولى مدير المشروع التأكد من الموارد المطلوبة لبناء النظام والتأكد من أن التاريخ المستهدف يمكن تحقيقه.

3.2. المحلل الرئيسي: يقوم بالتنسيق بين محلي النظم والمبرمجين المصممين.

4.2. محللو النظم: يحددون متطلبات النظام الجديد والمفاهيم والإجراءات اللازمة لتطوير النظام والوصول إلى التصميم الفعلي له.

5.2. المبرمجون: يقومون بكتابة وتشفير وتحقيق الاتصال والربط بين إجراء النظام بحيث يصبح صالح للعمل والتشغيل.

¹.Firre Carrier Lémyhudou, Suzane Jean, **Bases Données Dans Le Développement de Systèmes**, Caétam, morin,ouedee,1991, p57.

المبحث الثالث: دور نظم المعلومات في مراقبة التسيير واتخاذ القرار

تعد المعلومة الوسيلة الوحيدة والفعالة والمدعمة لاتخاذ القرارات في جميع المستويات الإدارية ومراقبة تلك القرارات، هذه المعلومة يتم تنظيمها في إطار ما يسمى بنظم المعلومات الخاصة باتخاذ القرارات ومراقبتها، لهذا وجب ان نضع خط احمر للعلاقة الموجودة بين نظم المعلومات ومراقبة التسيير ثم علاقته باتخاذ القرار وترشيدها، لذا ارتأينا إلى تقسيم هذا المبحث إلى:¹

المطلب الأول: الخطوات الأساسية لمراقبة التسيير وخصائص نظام الرقابة الفعال.

المطلب الثاني: علاقة نظم المعلومات باتخاذ القرارات.

المطلب الثالث: علاقة نظم المعلومات بمراقبة التسيير.

المطلب الأول: الخطوات الأساسية لمراقبة التسيير وخصائص نظام الرقابة الفعال

نتطرق في هذا المطلب الى الخطوات الأساسية للتحكم ومراقبة التسيير وكذا خصائص نظام الرقابة الفعال
أولاً: تعريف مراقبة التسيير

هي عملية مستمرة لمقارنة الإنجازات الفعلية بالعمليات المخططة، والحد من الانحرافات الحاصلة في الأداء التنفيذي ووضع التصحيحات اللازمة لتحقيق الأهداف وتعتبر مراقبة التسيير مجموعة من التقنيات الكمية والكيفية التي يمكن استعمالها لمساعدة المسؤول عن التسيير من أجل تحقيق الأهداف، إضافة إلى ذلك فإنها تعد العملية التي تسمح للمسيرين بالتأكد من أن الموارد المادية والبشرية قد استخدمت بفعالية من الوصول إلى الهدف.²

باختصار يمكن تعريف مراقبة التسيير بأنها التحكم في التسيير، وتكمن الخطوات الأساسية لها في ما

يلي:

✓ تحديد الهدف بدقة مسبقاً.

✓ قياس مستوى الأداء.

✓ تخصيص الانحرافات وتصحيحها.

ثانياً: شروط مراقبة التسيير

من بين هذه الشروط نذكر أهمها:

✓ وجود أهداف دقيقة في جميع المستويات وقابلة للتحقيق ومحفزة.

¹. عادل محمد حسون وخالد ياسين القيسي، **النظم المحاسبية**، الجزء الأول، دار الكتب والوثائق، بغداد، 1997، ص 72.

². Hamini, A, **le contrôle internet et l'élaboration du bilan**, paris, 1993, p23.

✓ وجود التنظيم لأنه يسمح بتحديد المهام وتوزيع الصلاحيات بشكل واضح.
✓ التنسيق.

✓ يعمل مراقب التسيير بمنهجية الإدارة الاستثنائية أي يتدخل في الانحرافات الكبيرة الغير مقبولة.
✓ وجود نظام معلومات حيث إن مراقبة التسيير تتطلب استعمال مؤشرات مالية و غير مالية، تتحصل عليها من عدة مصادر في المؤسسة (محاسبة عامة، مالية، مراقبة المخزون)، وعلى أساس هذه المعلومات يتم متابعة أنشطة المؤسسة و اتخاذ التصحيحات المناسبة في حالة وجود انحرافات وتحديد المسؤوليات في إطار مراقبة التسيير.

ثالثا: خصائص نظام الرقابة الفعالة

يوجد نظام رقابة واضح يمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها بفعالية فلا بد من توفر الخصائص التالية:

- 1.3. الوضوح: يجب أن يكون نظام الرقابة واضحا وسهل الفهم من جميع المسؤولين على تطبيقه.
- 2.3. انخفاض التكاليف: مردودية نظام الرقابة لا بد أن تكون منافعه أكثر من تكاليفه.
- 3.3. المرونة: نظام الرقابة لا بد عليه أن يتكيف مع التغيرات الحاصلة داخل المؤسسة وخارجها.
- 4.3. سرعة الإبلاغ عن الإحرفات: وذلك قبل وقوعها لتصحيحها.
- 5.3. إمكانية تصحيح الإحرفات: تظهر فعالية وكفاءة نظام الرقابة من خلال إمكانية تصحيح الانحرافات بعد تحديد الأسباب التي إليها.

المطلب الثاني: علاقة نظم المعلومات بمراقبة التسيير

يتدخل كل نوع من أنظمة المعلومات في الرقابة على الوظيفة التي تنأ من أجلها، وسنتطرق إليها باختصار كما يلي:

أولا: فيما يخص نظام المعلومات التسويقي

- يلعب نظام المعلومات دور هاما في تدعيم أنشطة الرقابة على العمليات التسويقية كالتالي:¹
- ✓ جمع وتسجيل البيانات والمعلومات التي تعكس مستوى الأداء الفعلي بالأداء المعياري، وتحديد الانحرافات وتحديد أسباب حدوثها.
 - ✓ إعداد التقارير التي تمكن في تدعيم الرقابة.
 - ✓ تحديد أهداف وخطط نمطية وتسويقية للمؤسسة، ومن أهم مخرجات نظام المعلومات التسويقي تتمثل في التقارير التالية:

¹. أمينة محمود حسين محمود، نظام المعلومات التسويقية، مطبعة كلية الزراعة، القاهرة، سنة 1994-1995، ص 185.

- تقارير تقييم كفاءة المؤسسة في استغلال الفرص التسويقية على مستوى السوق والمنتج و الزبون.
- تقارير بمعدل ربحية كل سلعة، عميل، منطقة بيع، منطقة توزيع.... الخ.
- تقارير كفاءة النظم التسويقية في المؤسسة.
- تقارير تقييم كفاءة الإطار التنظيمي المسؤول عن وظيفة التسويق داخل المؤسسة.
- تقارير كفاءة الإنفاق التسويقي.
- تقارير تقييم الأنشطة التسويقية من خلال توضيح الأنشطة الواجب تدعيمها أو التخلص منها، أو إعادة النظر فيها.
- قرارات تصحيحية لتعديل الخطط التسويقية مستقبلا.

ثانيا: فيما يخص نظام المعلومات الإنتاجي

- بهدف تقديم المعلومات في الوقت المطلوب لترديد اتخاذ القرارات الخاصة بالمؤسسة و المرتبطة بوظيفة الإنتاج، وهو يلعب دورا هاما في مراقبة التسيير إذ يساعد على:
- ✓ تقديم خدمات أفضل للزبائن.
 - ✓ مساعدة الإنتاج في سرعة الاستجابة لاحتياجات الزبائن.
 - ✓ تقديم المعلومات في الوقت المناسب، والتي تمكن من تحليل العمليات الإنتاجية في الوقت الحالي والمستقبلي.
 - ✓ تحسين درجة التنسيق بين إدارة الإنتاج والإدارات الأخرى.

ثالثا: فيما يخص نظام المعلومات المالي

- يلعب دور في الرقابة على التدفقات النقدية الخارجة الداخلة و المنظمة و متابعة الأسواق المالية والأطراف ذات العلاقة بالنواحي المالية للمؤسسة، مما تمكن المديرين من اتخاذ قراراتهم الخاصة من ناحية تمويل الأعمال الخاصة بالموارد المالية، و الرقابة على استعمالها.¹

رابعا: فيما يخص نظام المعلومات الفردي

- يلعب دور هاما في الرقابة على وظيفة الموارد البشرية، لأنها تعتبر الركيزة الأساسية في المؤسسة وهي تعمل على التنبؤ باحتياجات المؤسسة للأفراد، والتأكد من استقطاب الأفراد الذي تحتاجهم المؤسسة والتأكد من أن الأفراد المختارين لشغل المناصب المعنية ذات كفاءة في المنشأة.

¹. يحي مصطفى حلمي، مرجع سبق ذكره، ص 210.

كما يهدف إلى تصميم وتقديم برنامج لضمان صحة وأمن الأفراد والمساعدة على حل المشاكل التي تؤثر على مهامها.

خامسا: فيما يخص نظام المعلومات المحاسبي

يقوم بتسجيل تدفق الأموال تاريخيا وتعد التقارير بناء على ذلك، بالإضافة إلى القوائم المالية المستقبلية، كل ذلك من اجل وضع الأهداف الموضوعية للمستقبل، ويشمل ذلك تقييم إمكانيات المؤسسة الداخلية وإمكانيات البيئة المحيطة بها، ويتم الاعتماد على البيانات الداخلية التي تولدها نظم تشغيل البيانات كمصدر ألسي للمعلومات عن الوضع الحالي و الماضي.¹

ويقوم أيضا بتشخيص الانحرافات والعمل على تصحيحها، وعند إجراء المقارنة بين الأداء والخطط تظهر اختلافات تبين أهمية الرقابة العلاجية، والتي تضم الأنشطة المختصة في اتخاذ الخطوات لإعادة التوازن للنظام، ويساهم نظام المعلومات في هذه المرحلة في تشخيص الانحرافات، وتحديد طبيعته وسبب وجوده، والتوصل إلى تحديد الحلول الملائمة لحل المشكلة وتفاذي الانحرافات في المستقبل.

المطلب الثالث: علاقة نظم المعلومات باتخاذ القرارات

قبل التطرق لعلاقة الموجودة بين نظم المعلومات واتخاذ القرارات لابد من معرفة النظم التي تستخدم في اتخاذ القرار، ونلخصها كما يلي:²

أولاً: نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ القرارات

تعمل نظم المعلومات على تدعيم جميع مستويات اتخاذ القرارات والتي تتدرج من مستوى التخطيط الاستراتيجي ثم الرقابة الإدارية والرقابة التشغيلية، ولكي تقوم هذه النظم بخدمة الاحتياجات المتنوعة، تظهر الحاجة إلى وجود العديد من نظم المعلومات، وهنا سنعرض ثلاثة أنواع من نظم المعلومات التي تشغل ألبا:

1.1 نظم تشغيل البيانات DPS: هي نظم آلية تختص بتسجيل وتشغيل العمليات اليومية الروتينية الضرورية لسير العمل"، وهي تحل محل عملية مسك الدفاتر في نظم المعلومات اليدوية، وتقوم هذه النظم بتجميع وفرز وتصنيف وتشغيل وتلخيص وتخزين البيانات الناتجة عن المعلومات، وذلك بطريقة تمكن من استخدامها في فترات لاحقة.

مخرجات هذه النظم مفيدة في عملية الرقابة التشغيلية واتخاذ القرارات الهيكلية، لذلك هي ملائمة لخدمة مديري الإدارة الدنيا والإشرافية، وتساهم في التأكد من أداء المهام الجزئية وفقا لمستويات الأداء المتفق عليها

¹. سعد بن البار، دور نظم المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية الرقابية الداخلية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2010/2009، ص ص 25-26.

².G.davis,Molson,systemed'information pour le management,tome1-éditionéconomico, Paris,1985.p352.

وتعتبر هذه المخرجات مصدر للاستجابة للتساؤلات الروتينية حيث أنها تمد المديرين بمعلومات عن الموقف الحالي والماضي، مع اعتباره مصدرا أساسيا يغذي نظم المعلومات الأخرى بما تحتاجه من بيانات، كما تقوم نظم تشغيل البيانات بالربط بين المؤسسة والبيئة الخارجيين خلال تسجيل تدفقات المدخلات و المخرجات.

ويمكن تلخيص أهم مخرجات نظم تشغيل البيانات في:¹

✓ تقارير عن ملخصات المعاملات.

✓ تقارير مراجعة أخطاء التشغيل.

✓ تقارير رصد المعاملات التفصيلية.

2.1. نظم دعم القرار "DSS": هي نظم معلومات حاسوبية تفاعلية تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات الغير

هيكلية وشبه الهيكلية وذلك من خلال استخدام النماذج وقاعدة البيانات وواجهة مساعدة للمستخدمين.²

ويتميز نظم دعم القرار بدعمها المباشر للإدارة العليا والوسطى مع إمكانية استفاضة الإدارة الدنيا، كما تتميز بسهولة الاستخدام والمرونة واقتراح الحلول بدلا من تقديم المعلومات التي تحتاج إليها الإدارة، وتتميز بإمكانية تحليل عالية عن طريق استخدامها لقواعد بيانات داخلية وخارجية، وهي تستمد الاحتياجات الداخلية عادة من نظم تشغيل البيانات ونظم المعلومات الإدارية.

3.1. النظم الخبيرة: هي برامج تتسم بالذكاء، تعتمد على معارف مستمدة من الخبرة البشرية وقواعد

الاستدلال المنطقي في الوصول إلى النتائج وأسباب الحصول عليها.

معرفة + استدلال = نظم خبيرة

ومن أهم المزايا التي يمكن أن تعود على المؤسسة من خلال استخدام النظم الخبيرة هي:

✓ الحصول على الخبرات النادرة.

✓ تحسين الإنتاجية، حيث تعمل النظم الخبيرة بشكل أسرع وأدق من العنصر البشري، زيادة إلى كونها

تخفض التكاليف الخاصة والتكاليف المتعلقة بالاستعانة بالخبراء والتكاليف الناتجة عن الأخطاء.

✓ تتصف النظم الخبيرة بالمرونة في الحلول المقدمة للمستخدمين.

ويمكن تصنيف النظم الخبيرة إلى ثلاثة أنواع أساسية هي:

أ. **نظم تعمل كمساعدة:** تعتبر هذه النظم اقل خبرة، حيث تقوم بمساعدة المستخدم في أداء التحليل

الروتيني.

ب. **النظم التي تعمل كزميل:** هي تسمح للمستخدم أن يناقش المشكلة مع النظام.

¹ سعد غالب ياسين، المعلوماتية وإدارة المعرفة، المستقبل العربي، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، ص 121.

² منال الكردي وجمال إبراهيم العيد، نظم المعلومات الإدارية، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، ص 192.

ج. نظم المعلومات كخبير حقيقي: حيث يقبل المستخدم نصيحة النظام دون مناقشة.

ثانيا. علاقة نظم المعلومات باتخاذ القرارات:

تلعب نظم المعلومات بأنواعها المختلفة دورا هاما في كل مرحلة من مراحل عملية اتخاذ القرارات ويظهر هذا بالتحديد حسب نموذج H· Simon الذي ميز بأربعة مراحل أساسية لاتخاذ قرارات وهي:

1.2. مرحلة الاستخبارات: أهم ما تحتاجه مرحلة الاستخبارات خاصة في خطواتها الأولى المتعلقة بالبحث عن المشكلات والتعرف على البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، بغرض جمع وتخزين كميات هائلة من المعلومات التي يمكن أن تفيد صانع القرار للقيام بصنع هذه الخطوة بسهولة، ويكون ذلك عن طريق نظم المعلومات اليدوية أو المبنية على الحاسب الآلي.

فالبيانات الداخلية والخارجية توفر قاعدة من المعلومات التي تساعد في التعرف على المشكلات ونظم دعم الإدارة العليا، من خلالها يتم الاتصال الشبكي بمصادر المعلومات التي تساعد المدير على سرعة اكتشاف المشكلات.

2.2. التصميم: هي عملية تجميع الكثير من المعلومات وهذه المعلومات قد تكون في صورة حقائق مختزنة في قواعد البيانات أو الملفات نظم المعلومات، أو التقارير أو التنبؤات عن المتغيرات الهامة والمكونة للمشكلة وعملية توليد البدائل، وتجميع المعلومات تستغرق وقتا كبيرا، لكن نظم المعلومات يمكنها توطئة تلك الجهود من خلال توفير إمكانيات الاتصال السريع والسهل بقواعد البيانات.

لهذا فان لنظم دعم القرارات دورا هاما في مساندة المديرين، إلا انه العامل المؤثر في استخدام هذه الأدوات يكمن في الحكم الشخصي للمدير الذي يقوم باختيار أسلوب التحليل المناسب لطبيعة البديل والمشكلة وتفسير وترجمة نتائج التحليل، كما أن النظم الخبيرة تساعد في إظهار بدائل الحل بالنسبة للمشكلات المعقدة.

3.2. البحث و الاختيار: إن نظم المعلومات لا تقوم بصنع القرار ولكن تساهم في تحديده، وذلك بما توفره من نماذج رياضية وكمية... الخ، وتعمل على تحديد الحلول الممكنة وتقييمها حيثيسر ع عملية الاختيار الحل المناسب ويمكنان تساهم هنا نظم دعم القرار عن طريق إجراء عملية التقييم الكمي للبدائل، كما أن النظم الخبيرة يمكنها أن تساهم في عملية تقييم واقتراح الحلول الممكنة.¹

4.2. التنفيذ: لا يتوقف دور نظم المعلومات في عملية المساهمة في تحديد القرار النهائي، بل يتعداه إلى العمل في تسهيل عملية تنفيذ القرار التي تستلزم هليات اقتناع الأطراف المشاركة والأطراف المنفذة، وان عملية الإقناع نفسها تحتاج إلى عمليات اتصال بين العديد من الأطراف المعنية بالقرار، وهنا يمكن استخدام

¹ طالب احمد نورالدين، **ISO 27001 كإحدى متطلبات في الحوسبة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني للذكاء الاقتصادي، بجامعة عنابة، يومي 05-06/05/2015.

نظم دعم القرار في إجراء هذه الاتصال من خلال شبكات الاتصال، وكلما اعتمدت عملية الإقناع على تقديم مخرجات النظام وعرضها في أشكال بيانية ونتائج تحليل كلما كانت أسهل، والنظم الخبيرة تساهم في هذه المرحلة من خلال استخدامها في عمليات التفسير والتبريد والمصاحبة للقرار الذي تم صنعه حتى يسهل تنفيذه.

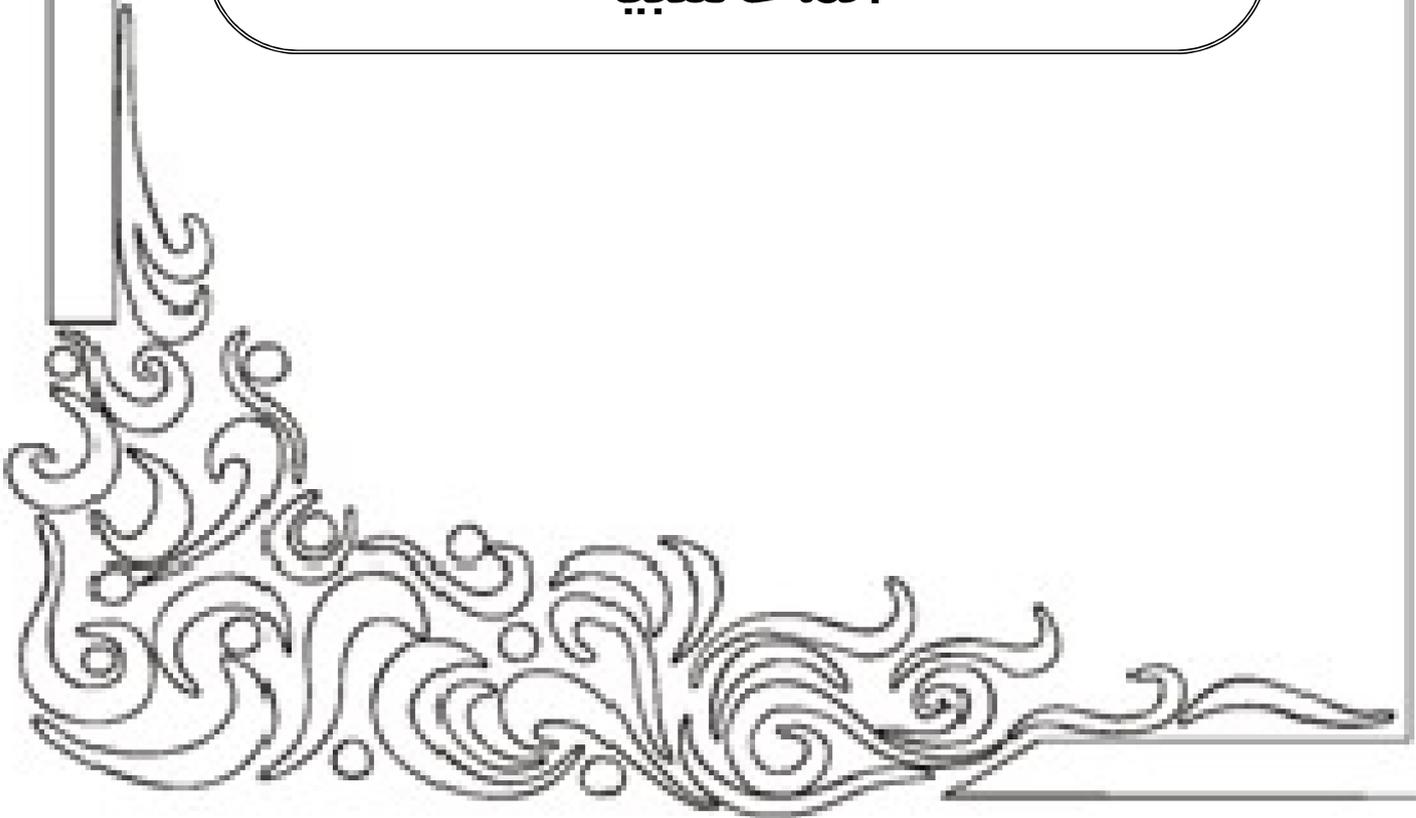
والدور الأهم لنظم المعلومات في هذه المرحلة، هو متابعة نتائج التنفيذ من خلال توفير تقارير واضحة ومحددة عن نتائج الأداء، بحيث يساعد في اتخاذ الإجراءات التصحيحية وتقييم جودة القرارات.

خلاصة الفصل الأول:

إن الحاجة إلى نظم المعلومات تزداد كلما كان هناك كما كبيرا من البيانات التي تنشأ عن القيام بالعديد من العمليات الاقتصادية، بهدف معالجتها وتوفير المعلومات التي يمكن أن تحقق الفائدة لمستخدميها المتعددين.

يمثل نظام المعلومات حلقة وصل بين كل من مراكز القرارات ومراكز التنفيذ فيها، وذلك من خلال عناصره الأساسية المتمثلة في: المدخلات، العمليات التشغيلية، المخرجات، التغذية العكسية، وكضرورة حتمية للتطورات العديدة والمستمرة التي تحدث في بيئة الأعمال الحديثة، فإن الأمر يتطلب مواصلة تطوير مهارات الأفراد للعاملين في نظام المعلومات، وذلك من خلال دورات التعليم المستمر ودورات الكفاءة المهنية، في سبيل الاطلاع على الاطلاع على كافة المستجدات والتطورات التي تحصل في كل مجال. كما تطرقت أيضا إلى نظم المعلومات تتدخل في مختلف الوظائف والمستويات الإدارية، إذ نلمس تدخله في وظيفة جد هامة مراقبة التسيير فهي تضمن تحقيق النتائج المرغوبة، ولكي تكون مراقبة التسيير فعالة لا بد من استخدام نظام المعلومات، فهو يقدم خدمات لمستخدمي القرارات سواء كانت القرارات فورية أو إستراتيجية.

الفصل الثاني: أثر تطبيق
نظم المعلومات ودورها في
تحسين فعالية الممارسة
المحاسبية



تمهيد:

تعتبر المحاسبة نظام معلومات يقوم بتجميع وتوصيل المعلومات المالية عن مؤسسة معينة إلى أطراف مختلفة منهم المستخدمين ومختلف الأشخاص الذين لهم علاقة بنشاط هذه المؤسسة من مستثمرين ومورين الإدارة الجبائية وغيرهم، وتعتبر القوائم المالية هي المخرجات الأساسية لهذا النظام حيث تقوم هذه المعلومات الضرورية لمستخدميها، فيجب على المؤسسة أن تغطي قوائم مالية تمتاز بشفافية وموضوعية لجعلها غير مظلمة، وان تحترم الممارسات المحاسبية من اجل الوصول إلى الأهداف المسطرة، كما أصبح من الضروري استخدام تكنولوجيا المعلومات (الحاسب الإلكتروني) لما له اثر إيجابي على نظام المعلومات المحاسبي، نظرا لمساهمتها في تطوير عمله من خلال تحقيق السرعة والدقة في معالجة البيانات المحاسبية وهذا ما سنحاول إبرازه في الفصل الثاني من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة والممارسات المحاسبية ومتغيراتها؛

المبحث الثاني: تكنولوجيا المعلومات؛

المبحث الثالث: علاقة نظم المعلومات بالممارسة المحاسبية.

المبحث الأول: عموميات حول المحاسبة والممارسات المحاسبية ومتغيراتها

تعتمد المؤسسات على أنظمة محاسبية من أجل الوصول إلى الوضع المالي للمؤسسة، لذا سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على ماهية المحاسبة وعلى الممارسات المحاسبية ومتغيراتها في ظل النظام المحاسبي المالي. فقد ارتأينا لتقسيم هذا المبحث إلى مايلي:

المطلب الأول: ماهية المحاسبة ؛

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للمحاسبة وأهدافها ؛

المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي ونظم المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: ماهية المحاسبة

المحاسبة عبارة عن تقنية كمية لمعالجة البيانات الناتجة عن حركة الأموال بين الأعوان الاقتصاديين في اقتصا ما، ونظرا للتطور الوظيفي للمحاسبة فمن الطبيعي أن يكون هناك تطورا موازيا في تعريفها ولهذا هناك عدة تعاريف للمحاسبة نذكر منها:

1. المحاسبة هي علم يشمل مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد التي تستعمل في تحليل العمليات المالية عن حدوثها، وتسجيلها من وقائع مستندية مؤيدة لها، ثم تبويب وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها بحث تمكن الوحدة الأساسية من تحديد إيراداتها وتكلفة الحصول على هذه الإيرادات، ومن ثم استخراج نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة في فترة مالية معينة، وبيان مركزها المالي في نهاية الفترة.¹
2. المحاسبة هي نظام يختص بقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بقص تمكن مستعملي هذه المعلومات من اتخاذ قرارات.²

ومنه يمكن أن نعرف المحاسبة بشكل عام على أنها مجموعة من العمليات اليدوية والحاسوبية التي تهدف إلى إنشاء السجلات المحاسبية، ومن ثم وضع الضوابط والطرق التي تساعد على تحليلها وتلخيصها من أجل الحصول على المعلومات المالية التي تساعد في تقييم الأعمال الخاصة بها بطريقة صحيحة، وعن طريق اعتماد على مجموعة من الأساليب التي تساعد في إنشاء، وحفظ، واستعادة هذه المعلومات سواء من خلال تخزينها ورقيا أو حاسوبيا، حتى يسهل التعامل معها والإستفادة منها في اتخاذ القرارات ضمن بيئة المؤسسة.

¹. هوام جمعة، تقنيات المحاسبة المعقدة وفقا للدليل المحاسبي الوطني، الجزء الأول، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2007، ص09.

². كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل، ط1، عمان، الأردن، 2004، ص03.

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للمحاسبة وأهدافها

تضبط المبادئ المحاسبية الإطار العام الذي يحكم العمليات المتبعة في إثبات العمليات المالية وإعداد القوائم المالية.

أولاً: المبادئ الأساسية للمحاسبة

ونتطرق إلى هذه المبادئ وفقاً لما يلي:

1.1. مبدأ التكلفة التاريخية: تعتبر التكلفة التاريخية هي الأساس السليم للتسجيل المحاسبي للاستثمارات، المخزونات..... الخ، وطبقاً لمبدأ التكلفة فإن العمليات الكاملة هي الوقائع التي يعترف بها المحاسبون والتي تخضع للقيود المحاسبية.

2.1. مبدأ التحقق (تحقيق الإيراد): يعني هذا المبدأ بتوقيت وجود النواتج أو الاعتراف بها ولا بد من وجود أدلة موضوعية لعم عملية تحقيق النواتج، مثلاً كوجود عملية تبادل خارج تنتقل بمقتضاه السلعة أو الخدمة للغير.

3.1. مبدأ مقابلة الأعباء بالنواتج: يعني مبدأ المقابلة أنه بعد تحديد نواتج الفترة المحاسبية، فإن المصارف المرتبطة بتلك النواتج لا بد أن تخصم منها للوصول إلى صافي الدخل (النتيجة الصافية للدورة) بهذه الفترة.

4.1. مبدأ التجانس: إن الاستخدام المتجانس للمبادئ المحاسبية بالنسبة لنفس المؤسسة يعتبر مطالباً أساسياً لإمكانية إجراء مقارنة بين القوائم المالية الخاصة بفترات محاسبية مختلفة.

5.1. مبدأ الإفصاح: يتطلب مبدأ الإفصاح الكامل أن تكون القوائم المالية كاملة بحيث تشمل على كافة المعلومات الضرورية للتعبير الصادق، ولا يسري مبدأ الإفصاح على العمليات التي تحدث خلال السنة المالية فقط وإنما يمتد إلى العمليات الهامة التي تحدث بعد تاريخ الميزانية وقبل نشر القوائم المالية.

6.1. مبدأ الموضوعية: ينبغي أن تعتمد المحاسبة على أدلة موضوعية كلما كان هذا ممكناً، فالتكلفة التاريخية مثلاً تمثل بياناً موضوعياً يمكن التحقق منه بسهولة، فالتمسك بهذا المبدأ يساعد على خلو القوائم المالية من أي انحياز.

7.1. مبدأ الأهمية النسبية: يرتبط هذا المبدأ بشكل كبير مع مبدأ الإفصاح وبناءً على هذا المبدأ فإن العناصر قليلة القيمة لا ينبغي أن تستغرق كثيراً من الجهد، وإنما معالجتها بأكثر الأساليب ملائمة اقتصاداً.

8.1. مبدأ الحيطة والحذر: يعني هذا المبدأ أنه في الحالات التي يتوافر للتقديرات والطرق المختلفة أدلة معقولة، ينبغي اختيار القيمة التي تأثيرها أقل بالنسبة لتحسين الربح أو المركز المالي للمؤسسة في السنة

الجارية ويقتضي هذا المبدأ بمراعاة الحيطة والحذر لضمان عم المبالغة في الأرباح أو تحسين المركز المالي.

9.1. مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر بحيث يقر مبدأ تغليب الواقع المالي على الشكل القانوني، أنه ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس الظاهر القانوني، فمن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.¹

ثانياً: أهداف المحاسبة

المحاسبة عبارة عن نظام متكامل من الإجراءات والوثائق والمستندات الموجهة لحساب وقياس الذمة المالية للمؤسسة، وتهدف المحاسبة إلى:²

✓ تتبع جميع العمليات التي تحدث خلال الدورة المالية للمؤسسة وقياس التغيرات التي تطرأ على ممتلكاتها وحقوقها.

✓ مراقبة مصروفات المشاريع وإيراداتها، لإجراء الدراسة عليها من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح.

✓ تحديد الربح الخاضع للضريبة (الوعاء الضريبي)، وبالتالي تحديد حق الخزينة العمومية في الأرباح.

✓ توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الفعالة في الوقت المناسب.

✓ التقرير عن المسؤولية الاجتماعية للوحدة المحاسبية.

ثالثاً: الممارسات المحاسبية

تعد المحاسبة الركيزة الأساسية في النظام الاقتصادي، والذي يعتمد بدوره على إلزامية وضع أسس دولية لمهنة المحاسبة، لذا سنتطرق إلى مجموع التعاريف من خلال ما يلي:

1.3. تعريف الممارسات المحاسبية:

هي تلك العمليات اليومية التي يقوم بها المحاسب أو مجموعة من المحاسبين بناء على مبادئ أو قواعد وطرق محاسبية وقوانين تم وضعها من أجل الوصول إلى نتائج معبرة عن تلك الوضعية في فترة من الزمن أو هي ذلك العمل المحاسبي الذي يكون بشكل، ويكون فيه للتسجيل والتبويب والتلخيص بناء على المبادئ والقواعد والطرق المحاسبية التي نص عليها القانون وحددها.³

¹ شعيب شنوف، المحاسبة المالية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والنظام المحاسبي المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 22.

² شبايكي سعدان، تقنيات المحاسبة العامة حسب المخطط الوطني المحاسبي، الجزائر، 2002، ص 149.

³ رشيد قريرة، تقييم الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين في ظل نظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 12.

هي الطريقة الروتينية التي يتم جمعها من يوم إلى يوم والأنشطة المالية لكيان تجاري وتسجيلها و الممارسات المحاسبية للشركة تشير إلى الطريقة التي يتم من خلالها تنفيذ سياستها المحاسبية والالتزام بها على أساس روتيني، وعادة م قبل مدقق الحسابات أو فريق من المهنيين في المحاسبة".¹

2.3. الاعتراف والقياس والتسجيل المحاسبي بين المفهوم والموصفات:

يعتبر الاعتراف والقياس بمثابة العمل الأساسي في مجال التطبيق المحاسبي، ولهذا سنحاول التطرق إلى هذه المفاهيم وفقا لما يلي:

أ. مفهوم الاعتراف المحاسبي:

الاعتراف المحاسبي حسب ما جاء به في الإطار المفاهيمي للجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) بأنه عملية تضمين الميزانية أو قائمة الدخل ببند يتوافق مع تعريف عنصر من عناصر القوائم المالية الأصول، الإيرادات، المصروفات.... الخ، وبذات الوقت ينبغي أن تنطبق على البند شروط الاعتراف التالية:

✓ احتمالية تدفق المنافع الاقتصادية المرتبطة به من والى المؤسسة، وتعني احتمالية انخفاض درجة عدم التأكد المرتبطة بتدفق المنافع الاقتصادية من والى المؤسسة.

✓ إمكانية قياس تكلفته أو قيمته بموثوقية، ولا يتعارض التقدير مع الموثوقية والذي يجب أن يتم بمعقولية أو منطقية.

✓ الملائمة: أي يمكن للعنصر التأثير على قرارات مستخدمي المعلومات المرتبطة به.

✓ الموثوقية: أي أن المعلومات المتعلقة به موثوقة وخالية من الخطأ، وتتميز بالدقة والصحة.

✓ اهتم كذلك البيان رقم (5) المتعلق بالإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية الصادر عن هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) سنة 1974 بمعايير الاعتراف بالبند، ليتم إثباته في القوائم المالية، حيث جاء فيه أن الاعتراف والإثبات المحاسبي لكل بند من بنود القوائم المالية يجب أن يكون شاملا لتاريخ هذه العملية منذ نشأتها، وتتبع أي تغيير يحدث لاحقا إلى أن يتم استبعاد هذا البند نهائيا من السجلات والقوائم المالية.

ب. مواصفات الاعتراف المحاسبي:

ولقد حدد البيان السالف أربع مواصفات أو معايير ينبغي توافرها حتى يتم الاعتراف بالبند ويكون

قابلا للإثبات المحاسبي وهي:¹

¹ عوادي نعمان، القياس المحاسبي وأثره على التمثيل الصادق لأصول المنشأة وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي والنظام المحاسبي المالي الدولي SCF، مذكرة ماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012، ص 33.

- ✓ انطباع تعريف أحد عناصر القوائم المالية؛
- ✓ القياس والتعبير عن أحد عناصر القوائم المالية بوحدة القياس النقدي المعتمدة؛
- ✓ توافر خاصية الملاءمة، أي أن يكون البن مؤثرا في عملية اتخاذ القرارات؛
- ✓ توافر خاصية الموثوقية، أي إمكانية الاعتماد على نتيجة القياس.

3.3. القياس المحاسبي:

يهتم المحاسبون الماليون في نظرتهم للقياس بالبحث في الأساس العلمي لتعيين أرقام للظواهر الاقتصادية الماضية والمستقبلية المتعلقة بوحدة اقتصادية في ضوء ملاحظة الماضي والحاضر وطبقا لقواعد معينة، ولهذا سنتطرق إلى هذه المفاهيم وفقا لما يلي:

أ. مفهوم القياس المحاسبي: في كتاب **Compell** يعود أول تعريف علمي لعملية القياس بشكل عام إلى التعريف الذي قدمه سنة 1957 الذي عرفها كما يلي:

✓ يتمثل القياس بشكل عام " في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناء لقواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة " ².

✓ كما عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) "القياس المحاسبي يتمثل في قرن الأعداد بأحداث المؤسسة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية أو بموجب قواعد محددة".

✓ كما عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) "القياس بأنه عملية تحديد القيم النقية للعناصر التي سوف يعترف بها في القوائم المالية، وهذا يتطلب اختيار أساس معين للقياس، ويتم استخدام أسس مختلفة للقياس في القوائم المالية المتمثلة في (التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة القابلة للتحقق، القيمة الحالية)".

✓ يتمثل القياس المحاسبي في القياس الكمي للتعبير عن العمليات المالية المتبادلة أو القابلة للتبادل، والتي تقوم بها الوحدة المحاسبية خلال الفترة المحاسبية، وذلك في صور أرقام محددة سواء كانت بالتكلفة أو بالقيمة عن طريق استخدام وحدة النقود. ³

¹ محمد مطر وموسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، داروائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2008، ص130.

² سيد عطا الله سيد، النظريات المحاسبية، دار للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص181.

³ مستمد من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، الجزائر.

ب. مواصفات القياس المحاسبي: عن القيام بعملية القياس لابد من الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعايير التي تحكم عمليات تسجيل البيانات المحاسبية، إذ توجد أربع معايير يمكن الاعتماد عليها في عملية القياس وتتمثل فيما يلي:¹

✓ **الصلاحية للغرض المستهدف (الملائمة):** يعتبر قياس الربح، من الأهداف الأساسية في عملية القياس المحاسبي وهذا يتطلب بيانات ومعلومات محاسبية كافية ودقيقة، يمكن الاعتماد عليها لتفسير الاحتياجات المختلفة للمستخدمين منها.

لابد من وجود التكافؤ بين الأرقام الكمية المعبرة عن الأهداف المحاسبية وبين الأحداث او العمليات الاقتصادية التي تعبر عنها هذه الأرقام، حتى يمكن الاعتماد عليها وعرضها عرضاً صادقاً أميناً، وهذا مما يزيد من درجة الاعتمادية على البيانات المحاسبية في اتخاذ القرارات الرشيدة.

✓ **القابلية للتحقق:** تشكل البيانات المحاسبية قاعة أساسية لاتخاذ قرارات متماثلة عند استخدامها من قبل أشخاص مختلفين، وفي ظل ظروف متشابهة ولتحقيق أغراض محددة، وبالتالي فان البيانات والمعلومات المحاسبية ينبغي ان يكون لها دلالة وتستند إلى مصدر موثوق فيه كالمستندات والإجراءات الموثقة التي يمكن التحقق من صحتها ومطابقتها للمصدر، بصرف النظر عن شخصية الفاحص أو المستفيد منها.

✓ **الالتزام بالموضوعية:** يقصد بالموضوعية أو بالإيجابية في القياس عدم التحيز أو خضوعه لتقديرات شخصية بحتة، وبمعنى آخر يقصد بالموضوعية بصفة عامة للتعبير عن الحقائق بون تحريف وبعيد عن التحيز الشخصي.

✓ **قابلية القياس الكمي:** جرت العادة على استخدام الأساس النقدي كمعيار القياس الوحيد الذي يتم إتباعه للتعبير عن الأحداث الاقتصادية في المؤسسة، وكان ذلك نتيجة حتمية لعدم إمكانية استخدام مقاييس كمية لقياس التغيرات المحاسبية وتلخيص وعرض البيانات المتعلقة بها والمعلومات الناتجة عنها، وذلك لاختلاف طبيعة العناصر المكونة لهذه التغيرات وعدم تماثلها، لذا نذكر خطوات القياس المحاسبي فيما يلي:

ج. **خطوات القياس المحاسبي:** من أجل إتمام عملية القياس المحاسبي هناك أربع خطوات رئيسية يجب إتباعها تتمثل في:

¹. بالرقى التيجاني، **القياس في المحاسبة ماهيته وقبوده ومدى تأثره بالتضخم**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8، جامعة فرحات عباس سطيف، سنة 2008، ص 62.

- ✓ تجميع البيانات عن الأحداث الاقتصادية التي تنتج عن عمليات المؤسسة، حيث تكو هذه العمليات معبرة عن أشياء مختلفة مثل الإيرات والنقات والأصول والخصوم، وتنتج جميعها من التبادل السوقي للسلع والخدمات، ويتم قياسها بوحدات نقدية على أساس سعر التبادل المتفق عليه.
- ✓ تسجيل العمليات المادية السابقة طبقاً لنظام القيد المزدوج، وبناء على دليل موضوعي قابل للتحقيق.
- ✓ بمجرد تجميع الأحداث الاقتصادية كما وقعت، يكون من الضروري تبويب العمليات والأحداث المختلفة في مجموعات مترابطة كي يمكن الحصول على معلومات مفيدة.
- ✓ تلخيص العمليات حتى تحقق الفائدة المرجوة من تسجيل المعلومات المالية المتعلقة بالمؤسسة في مجموعات، حيث من الضروري أن يتم تلخيص هذه المعلومات في شكل تقرير أو قائمة.

4.3. التسجيل المحاسبي:

تقوم المؤسسة بعدة أنشطة بحيث تقوم على ترتيبها وتصنيفها ثم تسجيلها، ولذا سنحاول التطرق إلى هذه المفاهيم فيما يلي:

أ. مفهوم التسجيل المحاسبي: هو طريقة إثبات لنشاطات تقوم بها الشركة مع أطراف أخرى عن طريق قيود تثبت ما لها وما عليها والقيد؛ هو "عملية تسجيل بيان معين، بطريقة معينة في سجل يعد لهذا الغرض" أي ان المؤسسة تقوم بعدة أنشطة وكان لزاماً عليها ترتيبها وتصنيفها، ومن ثم تعمل على تسجيلها في سجلات دفاتر محاسبية، وتسجيل يدوي أو آلياً وفقاً لمبدأ القيد المزدوج.¹

ب. مواصفات التسجيل المحاسبي: سنحاول التطرق إلى مواصفات التسجيل فيما يلي

- ✓ يستند التسجيل المحاسبي لمبدأ القيد المزدوج؛
- ✓ يحتوي كل تسجيل على حسابين على الأقل إحداهما مدين والآخر دائن؛
- ✓ احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات؛
- ✓ يجب أن يكون المبلغ المدين مساوياً للمبلغ الدائن؛
- ✓ يحدد كل تسجيل محاسبي مصدر كل معلومة ومضمونها وتخصيصها وكذا مرجع وثيقة الثبوتية التي يستند إليها؛
- ✓ يجب أن يستند كل تسجيل محاسبي على وثيقة إثبات مؤرخة ومثبتة على ورقة أو دعامة تضم المصادقية والحفظ وإمكانية إعادة محتواها على الأوراق؛

¹ جورج توماس بيدويد، الإفصاح المحاسبي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية في استراليا، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، 2012، ص 02.

المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي ونظم المعلومات المحاسبية

يعتبر الإفصاح وسيلة لنقل المعلومات المالية من خلال القوائم المالية و التقارير من داخل المؤسسة إلى خارجها، وله أهمية كبيرة في إعطاء صورة ووضعية معينة عن هذه المؤسسة للمساهمين أو الشركاء.

أولاً: ماهية الإفصاح المحاسبي

سنحاول التطرق إلى ماهية الإفصاح المحاسبي فيما يلي:

1.1 مفهوم الإفصاح المحاسبي:

أ. هو شمول التقارير المالية للوحدة الاقتصادية على جميع المعلومات والبيانات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن تلك الوحدة الاقتصادية وعن فعاليتها ونشاطها.

ب. يعرف إفصاح الشركات على أنه نقل المعلومات من قبل أشخاص داخل الشركة تجاه خارج الشركة.

2.1 مواصفات الإفصاح المحاسبي:

نذكر أهم مواصفات الإفصاح المحاسبي فيما يلي:¹

✓ الشمولية: يجب أن تشمل القوائم المالية البيانات والمعلومات بشكل كامل.

✓ الدقة: لا بد أن تتصف البيانات والمعلومات المالية المفصّل عنها بالدقة.

✓ الملاءمة: هذه الخاصية تعتبر مهمة جداً لكونها الأساس الذي تعتمد عليه الجهة المستفيدة والمستخدمة لمثل هذه البيانات والمعلومات، لاتخاذ قرارها أوالسعي لتحقيق هدفها من هذه المعلومات المتوفرة لها طريق الإفصاح.

✓ الشفافية: تعتبر هذه الصفة من أهم الصفات التي يجب على المعلومة أن تتصف بها من خلالها يمكن اعتماد المخرجات المقدمة ضمن عملية الإفصاح كمصادر دقيقة في الوصول إلى الهدف المنشود من وراء الإفصاح عن البيانات و المعلومات.

✓ التوقيت الزمني: لا بد أن تتميز عملية الإفصاح عن البيانات والمعلومات بتوقيت زمني محدد حتى يمكن أصحاب القرار والمستفيدون الآخرون من الاستفادة القصوى من هذه المعلومات و البيانات.

✓ الوضوح وعدم الغموض: لا يتوقع أن تكون البيانات والمعلومات التي يشملها الإفصاح عديمة الوضوح أو يشوبها أي غموض أو التباس.

¹. جورج توماس بيداويد، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-26.

✓ **الحيادية:** باعتبار هذه الصفة لها مكانة مهمة في عملية اتخاذ القرار بالاعتماد على البيانات والمعلومات التي تتمتع بالحيادية و عدم الانحياز إلى طرف دون الأطراف الأخرى.

✓ **المقارنة:** إن قابلية المقارنة للمعلومات المعروضة للإفصاح تمثل إحدى الصفات المهمة التي يجب أن تتميز بها البيانات و المعلومات المفصح عنها أيضا، حتى تزداد قابلية الاستفادة منها بشكل كبير يخدم حاجات المستفيدين، وبالتالي يسهل عملية متابعة التغيرات الحاصلة في فقرة أو جانب من جوانب القوائم المالية.

3.1. أنواع الإفصاح المحاسبي:

يعد الإفصاح المحاسبي من الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني، سواء بين المحاسبين أو الإدارة وبين مراجعي الحسابات من جهة وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، ويمكننا ان نلخص أنواع الإفصاح المحاسبي كما يلي:¹

أ. **الإفصاح الكامل:** تعطي للإفصاح صفات عدة لتحديد القدر الملائم من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها (الإفصاح، الكامل، الإفصاح الكافي، الإفصاح العادل، الإفصاح التفاضلي).²

هناك إجماع عام في المحاسبة بأن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ينبغي ان يكون كاملا (يسمى أيضا شاملا) ومناسبا وعادلا، يتطلب الإفصاح الكامل أن تعد القوائم المالية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة جميع الأحداث و الحقائق المالية الجوهرية التي أثرت على المنشأة خلال الفترة.

ب. **الإفصاح العادل:** يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، اذ يتوجب إخراج القوائم المالية و التقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.³

ج. **الإفصاح الكافي:** يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات و المصالح بالدرجة الأولى، كونه تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

¹ لظفي زيود وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم 29، العدد 01، سوريا، 2007، ص 180.

² رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 471.

³ لظفي زيود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 181.

د. الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين، وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

هـ. الإفصاح الوقائي: ويقصد به الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعل التقارير المالية غير مظلة لمستخدميها وخاصة المستثمرين منهم، حيث بهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي، ويسمى بالإفصاح الوقائي ويتطلب الكشف عن الأمور الآتية:

✓ السياسة المحاسبية؛

✓ التغيير السياسة المحاسبية؛

✓ تصحيح الأخطاء في القوائم المالية؛

✓ المكاسب والخسائر المحتملة؛

✓ الارتباطات المالية؛

✓ الأحداث اللاحقة؛

و. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، والإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى، لذا سوف نتناول في جدول متطلبات الإفصاح؛

جدول رقم (2-1): طرق الإفصاح العامة

| الأهمية النسبية | متطلبات الإفصاح | طرق الإفصاح |
|---|--|--------------------|
| تعتبر القوائم المالية الأساسية العمود الفقري للإفصاح ويراعي في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة، وأيضا ما يتعلق بالتبويب، التوحيد والأرقام المقارنة عن سنتين ماليتين. | وتشمل على القوائم أساسية وهي: - قائمة الدخل أو حسابات ختامية. - قائمة المركز المالي. وكذلك قوائم إضافية وهي: - قائمة التغيير في المركز المالي. - قائمة الأرباح الموزعة. - قائمة التدفق النقدي. | 1. القوائم المالية |

| | | |
|--|---|--------------------------------|
| <p>وهذه المذكرات تعتبر جزءا مكملا للقوائم المالية، وتشمل على بيانات مالية غير واردة فيها.</p> | <p>وتكون أسفل القوائم المالية وتشمل على:</p> <ul style="list-style-type: none"> - طرق تقويم المخزون. - طريقة الامتلاك المطبقة. - الالتزامات المحتملة. - أحداث وقعت بعد إعداد الميزانية. - أثر التحويلات للعملات الأجنبية. - التغيير في السياسات الأجنبية. | <p>2. مذكرات</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> - يزيد من ثقة المستفيدين في المعلومات الواردة بالقوائم المالية - على ضوء التقرير تحدد مسؤولية المراجع تجاه الغير. | <p>أهم ما سيتضمنه:</p> <ul style="list-style-type: none"> - مدى تطبيق المبادئ المحاسبية. - مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية. - أحداث مهمة وقعت بعد إعداد القوائم المالية. - نتيجة الفحص المستندي والفني للعمليات المالية. | <p>3. تقرير مراجع الحسابات</p> |
| <p>تحتوي على معلومات غير واردة بالقوائم المالية أو المذكرات المكملة لها والأوراق المالية بقصد المتاجرة أو بغرض الاحتفاظ بها أو الجاهزة للبيع.</p> | <p>توضح ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - أي ضمانات على أحد الأصول. - سعر السوق وسعر الشراء للأوراق المالية أو التكلفة للأوراق المالية. - سعر السوق وسعر التكلفة للبضاعة الباقية | <p>4. الإيضاحات</p> |
| <p>-توضح للقارئ نتيجة نشاط المشروع بصورة مختصرة.</p> | <p>أهم هذه الجداول:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تحليل الأصول، الإهلاك. - تحليل المصروفات إلى ثابت ومتغير. - بيان المبيعات، تكلفة المبيعات. | <p>5. جداول إحصائية</p> |
| <p>يتضمن كل معلومات غير مالية قد تؤثر على المشروع مستقبلا وتفيد في التنبؤ.</p> | <ul style="list-style-type: none"> - معلومات من أهداف المشروع. - النشاط الحالي والمستقبلي له. | <p>6. تقرير الإدارة</p> |

| | | |
|---|---|--------------------------------|
| <p>يتضمن كل معلومات غير مالية قد تؤثر على المؤسسة وعلى مستخدمي التقارير المالية حاليا وفي المستقبل، وتفيد في التنبؤ لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.</p> | <p>-الإفصاح عن الأمور الجوهرية الهامة. -الأدراج عن إفصاح اسم المؤسسات المساهمة العامة. -الإفصاح المتعلق بشركات الوساطة المالية. -تعامل الأشخاص المطلعين بالأوراق المالية. -المعايير المحاسبية. -معايير التدقيق والشروط الواجب توافرها في مدققي حسابات الجهات الخاضعة لرقابة اللجنة.</p> | <p>7. هيئة الأوراق المالية</p> |
|---|---|--------------------------------|

المصدر: ناصر دادي عدون، معراج هواري، دراسة حول " دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، جامعة الأغواط عمار تليجي، الجزائر، (د.ت)، ص95.

يتضح من الجدول السابق رقم (2-1) أن طرق الإفصاح ومتطلباته العامة من معلومات مالية أو غير مالية كنموذج للإفصاح يمكن الاسترشاد به الحكم على مدى كفاءة المعلومات الواردة بالتقارير المالية، كما أن استخدام أي طريقة مناسبة من الطرق السابقة يتوقف على إدارة الإفصاح المرغوب فيها وأهميتها.

جدول رقم (2-2): أهم متطلبات الإفصاح لكل من لجنة المبادئ المحاسبية ولجنة المعايير المحاسبية المالية

| متطلبات الإفصاح | طرق الإفصاح |
|---|---|
| <p>يتعين الإفصاح عن: مكافأة تهيئة الخدمة للعاملين. ضريبة الدخل والمدفوع منها. اهتلاك الأصول، وطرق الإهلاك. عائد السهم. معلومات الاندماج والطريقة التي تم بها. معلومات عن الاستثمارات وطريقة معالجتها محاسبيا. وصف لأهم السياسات المحاسبية</p> | <p>1- لجنة المبادئ المحاسبية APB Opinions</p> |

| | |
|---|--|
| <p>و أهم ما جاء منها:</p> <p>الإفصاح في مصروفات البحوث والتطوير .</p> <p>أثر التغيرات المحاسبية على صافي الخل .</p> <p>متوسط دخل السهم .</p> <p>أثر الديون المدومة كبيرة القيمة .</p> | <p>2- لجنة معايير المحاسبية المالية</p> <p>FASB statement</p> |
|---|--|

المصدر ناصر دادي عون ومعراج هوارى، مرجع سبق ذكره، بدون سنة، ص 96.

يتضح من الجدول السابق رقم (2-2) إن أهم متطلبات الإفصاح لكل من لجنة المبادئ المحاسبية ولجنة المعايير المحاسبية المالية من معطيات خاصة بالإفصاح حماية المستثمرين ومساعدة لهم عند اتخاذ قرارات معينة تتعلق بشراء أو بيع الأسهم في سوق الأوراق المالية وكذا معالجة الاستثمارات محاسبيا.

ثانيا: نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي كجزء من نظام المعلومات الرئيسي في المؤسسة، بحيث يرتكز على الحصول على البيانات وتشغيلها وتحويلها إلى معلومات صالحة للاستخدام في عمليات اتخاذ القرار.

1.2. مفهوم نظام المعلومات المحاسبية:

"هو أحد الأنظمة المعلومات التي تعمل على توليد معلومات محاسبية عبر عملية تجهيز البيانات المالية، في ظل إطار محدد من الطرق والأنماط والأساليب المحاسبية".¹

"هو أحد مكونات تنظيم الإداري يختص بجمع ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية".²

2.2. صفات نظام المعلومات المحاسبية:

لكي يكون نظام المعلومات المحاسبية، ذو موثوقية في المؤسسة لابد من أن تتوفر الشروط التالية:³

✓ يجب أن يؤمن التنظيم المحاسبي سهولة التأكد من صحة المعطيات المحاسبية، وإتباع طرق سهلة وسليمة لمعالجتها.

¹. مسعود صديقي وآخرون، المحاسبة المالية طبقا لنظام المحاسبي المالي الجزائري (IAS/IFRS)، دار الهدى، الجزائر، 2014، ص 08.

². حسين مصطفى هلالى، تصميم وتقييم نظم المعلومات المحاسبية، ندوة الدعم المؤسسي والمعلوماتي لعمل المراكز الاستراتيجية في الحكومة، شرم الشيخ، مصر، 6-10 فبراير 2004، ص 15.

³. مسعود صديقي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 12-13.

✓ يجب أن تسجل المعطيات الرقمية الأساسية على العمليات المتعلقة بالمؤسسة وأن تعالج بدقة وسرعة، بحيث يمكن الحصول عليها في شكل معلومات محاسبية عند الحاجة؛

✓ يجب أن تقدم المعلومات المحاسبية و المالية وصفا أمنيا واضحا، دقيقا وكاملا للوقائع والأوضاع المالية في المؤسسة.

ثالثا: النظام المالي المحاسبي SCF

يشكل النظام المالي المحاسبي خطوة هامة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، في ظل اقتصاد السوق وعولمة الاقتصاديات، باعتبار أن هذه المعايير تستجيب لمتطلبات العولمة الاقتصادية.

3.1. ماهية النظام المحاسبي المالي:

يسمى بالنظام المحاسبي المالي، وهو نظام لتنظيم المعلومات المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية، يتم تصنيفها، تقييمها، تسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية وممتلكات الكيان (شخص طبيعي أ ومعنوي) ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

تضمن النظام المحاسبي للمؤسسات معطيات جديدة تحتوي على جملة من المبادئ المحاسبية والقوائم المالية، كما يتضمن تصنيف الكتل المحاسبية والمجموعات، تحديد الحسابات ووضع القوائم المالية، تحديد المبادئ المحاسبية التي تحكم الدورة المحاسبية.

طبيعة النظام المحاسبي للمؤسسات تمحورت عملية الإصلاحات حول العناصر التالية:

- ✓ بناء الإطار التصوري للنظام المحاسبي.
- ✓ إعطاء مفاهيم جديدة للأصول، الخصوم، رأسمال، الأعباء و النواتج.
- ✓ تحديد طرائق التقييم المحاسبي.
- ✓ تنظيم مهنة المحاسبة.
- ✓ إعداد نماذج للقوائم المالية الختامية، ووضع جداول وإيضاحات خاص بالمفاهيم والجداول الملحق.
- ✓ تحديد الحسابات والمجموعات.
- ✓ تحديد قواعد وميكانيزمات سير الحسابات.

2.3. بنية النظام المحاسبي المالي للمؤسسات:

يحتوي الإطار المحاسبي الجديد على سبع مجموعات أساسية هي:

- ✓ الصنف الأول: حسابات الأموال الخاصة.
- ✓ الصنف الثاني: حسابات القيم الثابتة.
- ✓ الصنف الثالث: حسابات المحزونات، الحسابات الجارية.

✓ الصنف الرابع: حسابات الغير .

✓ الصنف الخامس: الحسابات المالية.

✓ الصنف السادس: حسابات الأعباء.

✓ الصنف السابع: حسابات الإيرادات.

أما الصنفين الثامن والتاسع يمكن للمؤسسات استعمالها بحرية في التسيير من خلال محاسبية التسيير.

3.3. عناصر الكشوف المحاسبية أو القوائم المالية:

يحتوي عناصر الكشوف المحاسبية أو القوائم المالية على العديد من المجموعات هي:

أ. **الميزانية:** تحتوي على عمودي الأول للسنة الجارية والثاني مخصص للسنة السابقة (يحتوي على أرصدة فقط) وتتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

ب. **حسابات النتائج:** ترتب فيه الأعباء حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة، كذلك يحتوي على أرصدة السنة السابقة ومعطيات السنة المالية الجارية، ويتضمن العناصر المتعلقة بتقييم الأداء.

ج. **جدول التدفقات النقدية أو سيولة الخزينة:** يمكن إعدادها باستعمال الطريقة المباشرة أو الطريقة الغير مباشرة، ويتضمن التغيرات التي تحدث في العناصر السابقة (أ، ب) ويهدف إلى توفير قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها، وكذلك معلومات حول استعمال السيولة.

د. **جدول تغيير الأموال الخاصة:** يشكل هذا الجدول تحليلا للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة في المؤسسة خلال السنة المالية.

هـ. **الجدول الملحق:** ملحقات تحتوي على الطرائق المحاسبية المعتمدة، وكذلك بعض الإيضاحات حول الميزانية وحسابات النتائج.

المبحث الثاني: تكنولوجيا المعلومات

شهدت الآونة الأخيرة تطورات سريعة وغير مسبوقه في كافة نواحي الحياة، وأبرز هذه التطورات التي ميزت وقتنا الحالي هي الديناميكية التي عرفها المجال التكنولوجي، خاصة تلك المتعلقة بمعالجة المعلومات وأصبح يعرف بتكنولوجيا المعلومات، فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مايلي:

المطلب الأول: ماهية تكنولوجيا المعلومات؛

المطلب الثاني: الشبكات المعلوماتية؛

المطلب الثالث: نظام المعلومات في ظل تكنولوجيا المعلومات.

المطلب الأول: ماهية تكنولوجيا المعلومات

تستخدم تكنولوجيا المعلومات بصورة مترادفة ومتبادلة مع مفهوم نظم المعلومات، ويحدث الكثير من الالتباس في فهم المعنى الدقيق لهذه المفاهيم والحقائق التي نراها ونتعامل معها في حياتنا وعملنا.

أولاً: مفهوم تكنولوجيا المعلومات

يتضمن مفهوم تكنولوجيا المعلومات كل الأدوات والتقنيات التي يستخدمها نظم المعلومات لتنفيذ الأنشطة الحاسوبية على اختلاف أنواعها وتطبيقاتها، وتشمل كل من عتاد الحاسوب والمكونات المادية للحاسوب، برامج الحاسوب.¹

كما يعتبرها البعض هي "عبارة استخدام التقنيات (الوسائل) الحديثة، مثل الحاسوب والطابعة والانترنت والمساحات الضوئية والأجهزة الحاسوبية وغيره من الوسائل في عمليات جمع البيانات وحفظها ومعالجته وتوزيعها وبثه بسرعة ودقة كبيرة، من أجل المساعدة في عمليات اتخاذ القرارات وحل المشكلات وتحليل البيانات.²

كما عرفتها وزارة التجارة والصناعة البريطانية تعريفاً شاملاً، وهي الحصول على البيانات ومعالجتها وتخزينها توصيلها وإرسالها في صورة معلومات مصورة أو ضوئية أو مكتوبة أو في صورة رقمية، وذلك بواسطة توليفة من الآلات الإلكترونية وطرق المواصلات اللاسلكية.³

¹. سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج ط1، الأردن، 2007، ص 44.

². حضر مصباح إسماعيل طيطي، أساسيات إدارة المشاريع وتكنولوجيا المعلومات، دار حامد، ط1، الأردن، 2010، ص ص 22-23.

³. بوخشبة قوي، الاتصالات الإدارية داخل المنظمات المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 86.

من خلال هذه التعاريف يتضح لنا أن تكنولوجيا المعلومات هي مختلف الوظائف من تميع للبيانات وتحليلها وتخزينها واسترجاع المعلومات، وذلك عن طريق التكامل بين الآلات الإلكترونية ونظم الاتصالات الحديثة، وتتمثل مكونات تكنولوجيا المعلومات ومراحل تطورها فيما يلي:

1.1. المكونات المادية: يشمل الحاسوب أو المكونات على:

✓ **وحدة الإدخال:** تمثل حلقة تواصل بين الحاسوب وبين المستخدم، حيث يقوم بنقل البيانات من الوسط الخارجي إلى وحدة المعالجة المركزية، وتشمل على لوحة المفاتيح، القلم الضوئي، الفأرة، قارئ حروف ضوئي، عصا التحكم اليدوي وغيرها.

✓ **وحدة المعالجة المركزية:** وتمثل الجزء الرئيسي من منظومة الحاسوب، والتي يتم فيه معالجة جميع البيانات الداخلة لتولي المخرجات المطلوبة، والتي تتكون من الحساب والمنطق ووحدة الذاكرة.

✓ **وحدة الإخراج:** تؤدي مهمة اتصال الحاسوب للوسط الخارجي لنقل المتولدة عن عمليات المعالجة المركزية إلى الجهات المستفيدة، وأهم هذه الوسائل الشائعة المرئية، الطابعة، الأشكال البيانية، المخرجات الضوئية.

✓ **وحدة الذاكرة الثانوية والمساعدة:** وتستخدم لأغراض خزن مخرجات نظام المعلومات لفترات طويلة بسبب محدودية الطاقة الاستيعابية مما يحتم إضافة الذاكرة الثانوية، ومن أهم الوسائط الشائعة هي الأشرطة المغناطيسية والأغراض المغناطيسية.¹

وقد مرت أجهزة الحاسوب بتطورات يمكن ان نحددها في خمسة أجيال:

- **الجيل الأول:** الذي يزغ في أوائل الخمسينيات، حيث قامت عدة شركات في الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج الحاسبات الآلية، لكي تستخدم تجاريا في الصناعة الحكومية، ومن الشركات التي كان لها السبق في ذلك شركة **ريمحتون ران** الأمريكية، التي أنتجت جهاز الكمبيوتر وأطلقت عليه اسم "**Univag**" إلا أنه يلاحظ على أجهزة الكمبيوتر لهذا الجيل كبر الحجم واستخدام الصهات المفرغة.
- **الجيل الثاني:** لقد توصل إليه في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات، حيث اصحب ذا حجم متوسط إدخال "**الترانزيستور**" في تصنيعه بدل من الأنابيب المفرغة، وقد ساعد في التغلب على مشكلة الحرارة وتقليل من معدلات لأخطاء و التوقف.

¹.هاني شحادة الخوري، تكنولوجيا المعلومات، دمشق، 1997، ص ص 53-55

• **الجيل الثالث:** بدأت معالمه تصدر في أواخر الستينيات معتمداً على استخدام الدوائر المتكاملة المتناهية الصغر التي حلت محل التواتر يستورد في الكمبيوتر وأصبحت أجهزة هذا المسير تتسم بالصغر وقلّة التكلفة التي صارت في متناول الكثيرين.

• **الجيل الرابع:** تم التوصل فيه لصناعة الذاكرات المعتمد عليها على رائح أو رقائق السليكون ذات الحجم الصغير، ولكن ساعات تخزينه كبيرة جداً، كما أدى إلى انتشار أجهزة الكمبيوتر الشخصي المعتمد على رقائق الدقيقة.

• **الجيل الخامس:** هو جيل المستقبل الذي تتسارع الأبحاث وتزايد الاستثمارات نحو تطويره بحيث تزداد قدرته على قراءة وكتابة لغات عديدة، والتفكير ملياً إلى حد يشبه العملية التي يقوم بها المخ البشري.

2.1. البرمجيات وتطورها: تعمل برمجيات الحاسوب على تشغيل وإدارة المكونات المادية، والقيام بمختلف التطبيقات، وتنقسم إلى:

✓ **برمجيات التأليف:** هي مجموعة البرامج التي تعني بترجمة التعليمات والتعزيزات المكتوبة بإحدى لغات البرمجة ذات المستوى العالي إلى لغة الآلة.

✓ **برمجيات النظم:** تعتبر البرمجيات ضرورية لتشغيل الحاسوب، وتنظيم علاقة وحداته بعضها ببعض، ويضم هذا النوع برامج التشغيل والتي هي عبارة عن سلسلة البرامج التي تعد من قبل المؤسسة المختصة للحاسوب وتخزن فيه داخلياً، وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من الحاسوب نفسه.

✓ **البرمجيات التطبيقية:** هي برامج معدة لتشغيل عمليات التي تحدد بصورة تسلسلية عمليات المعالجة اللازمة للبيانات وكيفية تنفيذها.

وقد مرت البرمجيات بتطور يمكن أن تحددتها في أربع مراحل هي:

• المرحلة الأولى: (1950-1960)

فقد تميزت هذه المرحلة بدايات ظهور البرمجيات، بالتوجه إلى نظام المعالجة بالدفعات حيث يكون عمل المحوسب غير فوري أو مباشر، وكذلك اتسمت هذه المرحلة بتوزيع وتسويق محدود للنظام والبرمجيات.

• المرحلة الثانية: (1960-1975)

حيث تميزت هذه المرحلة بظهور نظم تعدد المستخدمين ونظم الاسترجاع الفوري وبالوقت الحقيقي، وبناء قواعد البيانات، ومنتجات برمجية، وبالإضافة إلى تطور نظم البحث الآلي.

• المرحلة الثالثة: (من منتصف 1975-حتى نهاية الثمانينات)

فقد بدأ التطور في مجال البرمجيات في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وأدى الى ظهور نظم تراسل وتوزيع البيانات وبرمجياته الخاصة على مستوى شبكات المعلومات.

• المرحلة الرابعة: (1990-حتى الوقت الحاضر)

فقد تطورت نظم الحواسيب المكتبية ذات القدرات الواسعة، وظهرت النظم الخبيرة ونظم الذكاء الصناعي.¹

ثانيا: خصائص تكنولوجيا المعلومات

لقد تميزت تكنولوجيا المعلومات عن غيرها من التكنولوجيا الأخرى بمجموعة من الخصائص أهمها:

1.2. **التفاعلية:** أن مستعمل هذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت، كما يتم تبادل

الأدوار في عملية الاتصال، وهو ما يسمح بخلق نوع لتفاعل بين الأشخاص و المؤسسات.²

2.2. **اللامركزية:** وهي خاصية تسمح باستغلال تكنولوجيا المعلومات، فالإنترنت مثلا تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال، فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الإنترنت على مستوى العالم بأكمله.

3.2. **التلازمية:** وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت مناسب، غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت، ففي البريد الإلكتروني مثلا نجد الرسالة ترسل مباشرة من المرسل إلى المستقبل ودون الحاجة إلى تواجد هذا الأخير أثناء العملية.

4.2. **قابلية التواصل:** وتعني إمكانية الربط بين أجهزة الاتصال المتنوعة الصنع، أي بغض النظر عن المؤسسة أو البلد الذي تم الصنع منه.

5.2. **قابلية التحرك والتحويل:** وهي إمكانية نقل المعلومات من وسيط أو حامل لآخر، كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة.

6.2. **العالمية الكونية:** وهي المحيط التي تنشط فيه التكنولوجيا، حيث تأخذ المعلومات مسارات مختلفة ومعقدة تنتشر عبر مختلف مناطق العالم، وهي تسمح للرأسمال أن يتدفق إلكترونيا خاصة بالنظرية إلى سهولة المعلومات التجارية التي يحركها الرأسمالي المعلوماتي، فتسمح لها بتخطي عائق المكان والانتقال عبر الحدود الدولية.

المطلب الثاني: الشبكات المعلوماتية

وهي تتكون من الأنترنت، الأنترانت، الإكسترانت.

¹ هاني شحادة الخوري ، مرجع سبق ذكره، ص ص 56-57.

² عامر إبراهيم قنذلي، إيمان فاضل السامرائي، **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**، جامعة الوراق، ط1، الأردن، 2009، ص 88.

أولاً: الأنترنت

تعمل هذه الشبكات كنظام مفتوح على تقديم مختلف الخدمات والمعلومات لجميع الأفراد

1.1. مفهوم الأنترنت:

يمكن تعريف الأنترنت على انه مجموعة من شبكات الحواسيب على اختلاف أنواعها وأحجامها وشبكات الاتصال، بحيث ترتبط فيما بينها لتقدم العديد من الخدمات والمعلومات بين الأفراد و الجماعات، تعتمد نظم تراسل عالمية عرفت بـ (IP/ICP)، وبرمجيات تشكل لغة تخاطب واحدة تفهمها جميع الشبكات والحواسيب المتصلة بالأنترنت، والتي تساعد على نقل وتبادل المعلومات أو تجميع لشبكات متصلة فيما بينهما، والتشكيل بذلك شبكة عالمية أكبر.

ويمكن تعريفها أيضا (هي مزيج من عدد كبير من الشبكات الفرعية، التي تعمل بنظام مفتوح يسمح للاتصال بين مجموعة هائلة من الحواسيب وفق لغة مشتركة واحدة وهي مراسيم (IP/ICP) والتي تسمح بخلق نوع من التفاعل عن طريق تبادل المعلومات بسرعة عالية وبطريقة مرنة ولا مركزية).

2.1. خدمات الأنترنت:

تقدم شبكات الأنترنت العديد من الخدمات لمستخدميها، هذه الخدمات يمكن ذكرها كما يلي:

- **خدمات البريد الإلكتروني (EMAIL):**

ويعد من أهم الخدمات التي تقدمها الشبكة وأشهرها، فمن خلاله يسمح للمستخدمين تبادل المراسلات بين أطراف العالم، وبسرعة زهيد وبسرعة فائقة وللبريد الإلكتروني عدة مرات هي:

- أ. سرعة وصول الرسالة في المستقبل.
- ب. عدم الرد على الرسائل الإلكترونية.
- ج. يمكن إبقاء الرسائل الإلكترونية على حالها أو طبعها، كما يمكن إعادة إرسالها ومعاينتها.
- د. التفاعلية بمجرد وصول رسالة جديدة، يؤشر لها عند وقت الاستعمال.
- هـ. مجهولية صاحب الرسالة حيث لا يظهر على الشاشة.¹

- **المجموعات الإجبارية NEES GROUPS:**

هي منتديات تجمع بين الأفراد مهتمين بنفس الموضوع، منظمين في شكل مجموعات تهتم كل مجموعة بمعالجة أو مناقشة موضوع معين، بحيث تأخذ اسمها من نوعية أو صنف الموضوع المعالج.

¹. عزيزة عبد الرحمان العتبي، أثر استخدام تكنولوجيا على أداء المعلومات على أداء الوارد البشرية، دار حامد، الأردن، 2010، ص 18.

• بروتوكول نقل الملفات وتبادلها ETP:

يستخدم هذا البروتوكول عند تبادل المعلومات بين الحواسيب، سواء تعلق الأمر بنصوص أو برامج، أو صور وغيرها، ويمكن عبر هذا البروتوكول طبع المعلومات من حواسيب أجنبية خارجية على الحواسيب الخاصة وبالعكس.

وبهذا يمكن تعريف الأنترنت على أنها شبكة عالمية ترتبط بعدد لا متناهي من الحواسيب من مختلف بقاع العالم. وذلك وفق بروتوكولات معينة، وللإنترنت مجموعة من الخصائص ميزتها عن باقي الشبكات أهمها:

أ. الأنترنت مفتوحة ماديا ومعنويا:

فإمكان أية شبكة فرعية أو محلية في العالم أن ترتبط بشبكة الأنترنت، وتصيح جزءا منها دون قيود أو شروط سواء من حيث الموقع الجغرافي أو التوجه السياسي أو الاجتماعي.

ب. الأنترنت شعبية:

فلا توجد وسيلة حاليا تضاهي شعبية الأنترنت، لأنها وسيلة جماهيرية وليست مقصودة على فئة معينة، فسرعة التواصل عبر شبكة الأنترنت هي كسرعة الضوء، ناقلة معها البيانات والمراسلات والمعارف والمداوات المالية والعقود والاستشارات، فقد أصبح العالم كوكبا لا يعرف فيه التوصل دوما.

ج. الأنترنت تجارة إلكترونية هائلة:

فالأنترنت تعد وسيلة تجارية وتسويقية فعالة مقارنة مع الوسائل الأخرى، فالتجارة في المستقبل وأسواقها ستكون على الشبكة.

د. الأنترنت متطورة باستمرار:

فالبحوث في مجال تكنولوجيا المعلومات خاصة الشبكات هي متطورة ومستمرة في النمو نحو الأحسن، فعالم الأنترنت كل يوم يعدنا بالجديد والمفاجآت والاختراعات والابتكارات المذهلة.

ومن أهم خصائص هذا البرنامج العمل بشكل تفاعلي بين المستفيدو الحاسب المضيف على الجانب الآخر من الشبكة أو من الخصائص أيضا أن يكون ما تعرف به (ID) أي تحقيق شخصية ورقم حساب وعنوان البريد الإلكتروني، وكلمة عبور تمكنك من الاستفادة من الجهاز على الطرف الآخر.

هـ. خدمات تلينت (TELINET):

وهي خدمة الربط عن بعد، وهي عبارة عن برنامج خاص يتيح للمستخدم ان يصل إلى جميع الحواسيب في جميع أنحاء العالم، وان يرتبط بها، بحيث تجعل من الممكن استخدام البرامج الجاهزة للحواسيب الأجنبية، بل وتجعلها كما أنها موجودة داخل الحواسيب الشخصية، بحيث لا يعرف المستفيد

أثناء الاتصال على أي حاسوب يعمل ويسير التلنيت وفق مبدأ خادم الزبائن المستخدمين (CLIENT SERVER PRIRIZ) الذي يضع الزبون والحاسوب عند البرنامج المرغوب فيه أمانا عناوينها، فتكون من خلال نقاط سلاسل من الأرقام مقسمة إلى أقسام يحددها الحاسوب بدقة فائقة.¹

ثانيا: تعريف شبكة الأنترنت

تعتمد هذه الشبكة على تحسين آليات الاستغلال المشترك للموارد والمعلومات، لذا نحاول التطرق إليها فيما يلي:

1.2. تعريف الأنترنت:

تعرف الأنترنت على أنها: "شبكة داخلية بالمؤسسة، لكنها تستخدم بروتوكولات الأنترنت وكل أدواتها". كما تعرف كذلك: "أنها شبكة محلية تعتمد تقنيات الأنترنت و الشبكة العنكبوتية والسطح البيني الذي تتميز الحواسيب الميكروية، وبهدف استخدامها إلى تحسين آليات الاستغلال المشترك للموارد والمعلومات، والرفع من كفاءة العمل الذي يميز المؤسسة".²

ولهذا يمكن النظر إلى شبكة الأنترنت أنها عبارة شبكة محلية "LAN"، تستخدم أو تطبق عليها تكنولوجيا وتطبيقات الأنترنت (بروتوكولات).

2.2. أسباب استخدام الأنترنت:

تستخدم شبكة الأنترنت بصورة واسعة من قبل المؤسسات المتوسطة والكبيرة، وذلك للأسباب التالية:

- **تخفيض التكاليف:** يعمل جهاز الخادم في شبكة الأنترنت على تقليل الحاجة من جودة نسج متعدد من البرامج وقواعد البيانات وهذا لوجود تشابه بنيوي بين الأنترنت والأنترنت، حيث تسمح هذه البنية بخدمة تنزيل الملفات والتطبيقات بسهولة ويسر، وكذلك وصول البيانات المشتركة إلى المستخدمين كل حسب صلاحيته، وبالتالي يمكن للمؤسسة أن تستغني عن الكثير من المطبوعات والنماذج الورقية التي تقدم الأنترنت حلولاً إلكترونية لها مثل: دليل الهاتف وطلبات الصيانة والخدمات الإدارية المتعددة.
- **توفير الوقت:** تساهم الأنترنت بتقليل الكثير من الوقت الضائع في الاتصال بين الأقسام وإدارات المؤسسة الواحدة، كما يعد وسيلة ضمان بدقة لدقة تسيير الاتصالات وعدم تكرارها، فان تنظيم تبادل المعلومات الإدارية يتم عن طريق نماذج معيار بث متفق عليها.

¹ عبد مجيد ميلاد، المعلومات وشبكة الاتصال الحديثة، الأردن، 2003، ص 17.

² هاني شحادة الخوري، مرجع سبق ذكره، ص 35.

ولا يتم إرسالها عن طرق النظام الداخلي قبل استيفاء المعلومات المطلوبة بكاملها، من ثم حفظها آليا في جهاز المزود أو جهاز خادم البريد الإلكتروني، وتظهر لدى الطرف الثاني بعد وقت قصيرا جدا، وبذلك تؤمن الأنترنت الدقة وتوفر الوقت.

• **الاستقلالية والمرونة:** توفر الأنترنت إمكانية النفاذ إلى موارد المعلومات عن طريق تطبيق واحد هو المستعرض (BROVSNER) ومن مصبات عمل مختلفة، تمكن هذه الميزة المستفيدين من الولوج إلى محتويات الجهاز الخادم بغض النظر عن منصب العمل الذين يعلمون عليه، إضافة إلى نشر المعلومات عن طريق الموقع الداخلي يتم في الزمن الحقيقي ولا يحتاج إلى أي عمليات إعداد مسبقة.

• **تسخير خدمات الأنترنت:** تسمح الأنترنت للمستخدم باستخدام الخدمات التي توفرها الأنترنت مع الفرق في كون هذه الخدمات تتم على مستوى المؤسسة وهي تسير من خلال ما يسمى بخادم الأنترنت، ومن أهم هذه الخدمات:¹

- و. خدمة البريد الإلكتروني.
- ز. خدمة البريد الفوري.
- ح. خدمة البحث عن المعلومات.
- ط. خدمة مستويات الحوار على الويب.

ثالثا: شبكة الإكسترنات

وتعرف على أنها "تزاوج كل من الأنترنت والآنترنت، فهي شبكة أنترنت مفتوحة على المحيط الخارجي بالنسبة للمؤسسات المتعاونة معها، والتي لها علاقة بطبيعة نشاطها، بحيث تسمح لشركات أعمال المؤسسة بالمرور عبر جدران نارية التي تمنع ولوج الدخلاء والوصول لبيانات المؤسسة (أو على الأقل جزء) وقد يكون هؤلاء الشركات موردين، شركاء عملاء أو مراكز بحيث تجميع بينها شراكة عمل في مشروع واحد.²

المطلب الثالث: نظام المعلومات في ظل تكنولوجيا المعلومات

يعتبر استخدام الحاسوب في المحاسبة ذا أثر كبير على شكل طبيعة ومقومات نظام المعلومات، حيث تم الانتقال من الشكل التقليدي اليدوي للنظام إلى الشكل الآلي للنظام، فقد كان الاعتماد في السابق على التسجيل اليدوي في دفاتر اليومية والأستاذ وإعداد التقارير بشكل يدوي، ولكن مع تطور الحاسوب تم

¹ بشير عباس العلق، سعد غالب ياسين، الأعمال الإلكترونية، دار المناهج، عمان، 2006، ص 78.

² إبراهيم بختي، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-25.

الانتقال من التسجيل اليدوي إلى التسجيل الآلي وأصبحت البيانات تسجل وتخزن في الكمبيوتر بدلا من تسجيلها في دفاتر وسجلات يدوية مع سرعة الحصول عليها في حالة طلبها.

أولا: علاقة نظام المعلومات بتكنولوجيا المعلومات

وتعتبر نظم المعلومات والحاسوب نظامين مكملين لبعضهما البعض حيث أن تطبيق نظم المعلومات يتم من خلال الحاسوب، ولذلك فإن هناك علاقة قوية تربط بين النظامين، وتتمثل تلك العلاقة في النقاط التالية:¹

✓ تعتمد فكرة الحاسوب على فكرة نظم المعلومات، والتي لا تخرج عن فلسفة النظام.
✓ يتكون النظام من ثلاث أجزاء رئيسية، مدخلات، تشغيل، مخرجات (وهي نفسها الأجزاء المكونة لجهاز الحاسوب).

✓ تعتبر فلسفة النظام المحاسبي أقدم واشمل من فكرة الحاسوب.
✓ تعتبر الحاسوب أداة تنفيذية وتخطيطية للنظام المحاسبي بتطبيق فكر نظم المعلومات.
✓ يعتمد تقدم تكنولوجيا الحاسوب على فلسفة النظام والسلوك البشري المساعد في عملية التطور.
✓ الترابط بين النظام المحاسبي والحاسوب أدى إلى التكامل بين فكرة الحاسوب.
✓ الحاجة البشرية إلى المعرفة الدقيقة والسريعة والمكونة والمتخصصة والبحث عن الجزئيات.
✓ الإكسترنانت: هي المشاركة بين الأنترنت الخاصة بالمؤسسة وشركائها التجاريين، كما تتمثل في شبكة الأنترنت لمؤسسة أو شركة يسمح باستغلالها، بالإضافة إلى مضيفها، للبعض من شركائها على غرار المزدودين، فهي إذن شبكة أنترنت متاحة لمجموعة منتقاة من الأشخاص داخل وخارج المؤسسة أو الشركة، ومن أهم فوائدها تعزيز سهولة التعامل وقابلية الاستعمال مع المزدودين وشركاء المؤسسة بصفة عامة، وإبقاء المزدودين على علم دائم بالأحداث المتصلة بالمؤسسة، وتقوية العلاقة مع المزدودين، وإدخال السرعة والمرونة في تسويق الإنتاج والخدمات.²

فالإكسترنانت إذن وجدت قصد الاستجابة إلى التعامل الخارجي، أي لتوفير السهولة والسرعة في التعامل بين الأطراف الخارجية عن المؤسسة من موردين، زبائن، وتنظيمات حيث تستخدم كذلك تطبيقات شبكة الأنترنت في نقل وتحويل البيانات والمعلومات، وتقسم الإكسترنانت إلى ثلاثة أصناف:³

¹ حرية شعبان محمد الشريف، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة وتمويل الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص ص 59-60.

² صالح الحناوي وآخرون، مقدمة في الأعمال في عصر التكنولوجيا، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 162.

³ محمود عائد الدين، تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجمهوري، دار العربي، مصر، ص ص 51-52.

1. شبكات الإنترنت للتزويد: تربط هذه الشبكات مستودعات من البضائع الرئيسية مع المستودعات الفرعية بغرض سير العمل فيها ألياً، للمحافظة على قيمة ثابتة من البضائع في المستودعات الفرعية استناد القاعدة وهي نقطة الطلب للتحكم في المعروض، وبالتالي تقليل احتمال رفض الطلبات بسبب عجز في المستودع،

2. شبكات الإنترنت للتوزيع: تمنح صلاحيات متعاملين مستندة إلى حجم تعاملهم، وتقدم لهم خدمات الطلب الإلكتروني وتسوية الحسابات مع التزويد الدائم بقوائم المنتجات الجديدة والمواصفات التقنية، وما إلى حد ذلك من خدمات أخرى.

3. شبكات الإنترنت التنافسية: تمنح للمؤسسات الكبيرة والصغيرة فرص متكافئة في مجال البيع والشراء عن طريق الربط فيما بينها قصد تبادل المعلومات عن الأسعار والمواصفات التقنية الدقيقة للمنتجات مما يرفع من مستوى الخدمة، ويعزز وجود المنتجات.

ثانياً: أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام المعلومات المحاسبي

سنحاول فيما يلي التعرف على أثر استخدام التكنولوجيا ومقومات نظام المعلومات الحاسبي فيما

يلي:

1.2. أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مقومات نظام المعلومات المحاسبي:

يمكن القول بأن نظام المعلومات المحاسبي الذي يقوم على التشغيل الإلكتروني للبيانات لن يختلف عن مقومات نظام المعلومات المحاسبي اليدوي، بمعنى انه في كل حال من الأحوال لا بد من وجود مجموعة مستندية ودفترية، وأيضاً دليل محاسبي وقوائم مالية وتقارير أخرى. إن استخدام الحاسب الآلي الإلكتروني يؤثر على كل مقوم من المقومات السابقة وعلاقته بالمقومات الأخرى وهو ما سنوضحه في العرض التالي لطبيعة مقومات نظام المعلومات المحاسبي في ظل الحاسب الإلكتروني.

❖ **الأثر على المجموعة المستندية:** تتخذ المستندات في ظل النظام اليدوي الشكل المعتاد الذي تظهر عليه فواتير البيع والشراء... الخ، وتستخدم هذه مباشرة للتسجيل في الدفاتر والسجلات، أما في حال التشغيل الإلكتروني للبيانات فإن الأمر يستلزم بالضرورة تعديل في شكل أو طبيعة المستندات أو استخدام مجموعة مستندية وسيطة تحوي البيانات الموجودة في المستندات الأصلية، مترجمة بطريقة يفهمها الحاسب

الإلكتروني حتى يمكن تغذيته بهذه البيانات كمدخلات، فالمستندات في الواقع ما هي إلا وسائط تحمل البيانات ولاشك أن طبيعة هذه الوسائط سوف تتأثر بالطريقة المستخدمة في تشغيل البيانات.¹

❖ **الأثر على المجموعة الدفترية:** تشمل المجموعة الدفترية على كل من دفتر اليومية ودفتر الأستاذ، حيث يتم التسجيل في هذه الدفاتر من واقع البيانات المدونة في الوثائق، ففي النظام اليدوي تتكون المجموعة الدفترية من دفاتر اليومية ودفاتر الأستاذ وهي تأخذ في شكل دفاتر وسجلات يتم فيها إثبات القيود وتبويب الحسابات، كما يتمكن من يطلع عليها أن يقرأ فيها من بيانات أو أرقام. أما في ظل استخدام الحاسوب فإن الدفاتر والسجلات أخذت شكل أقراص أو أسطوانات ممغنطة، ولا يتمكن القارئ، ولا يتمكن القارئ من الاطلاع على البيانات المسجلة بصورة مباشرة كما هو الحال في النظام اليدوي، حيث يتم إعداد القيد وإثباته في دفتر اليومية وترحيله إلى دفتر الأستاذ وحساب الأرصدة داخل الحاسوب.

❖ **الأثر على الدليل المحاسبي:** الدليل المحاسبي بوجه خاص يعتبر من الضروريات الأساسية لنجاح تصميم نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية، ذلك أن كل دليل يحتوي على خطة منظمة لترقيم المفردات التي عليها، سواء كانت هذه المفردات حسابات مالية أو عناصر أو تكاليف أو مراكز تكلفة... الخ، هذه الأرقام ذاتها تمثل كلمات مرور يستخدمها مخطط البرنامج في تصميم عمليات الإدخال والتسجيل والبحث والاسترجاع والمعالجة التي تتضمنها البرامج التطبيقية.² ففي ظل أنظمة المعالجة اليدوية يتم تقسيم المفردات التي يحتوي عليها دليل كل نظام الى مجموعات رئيسية ومجموعات فرعية وبنود وأنواع... الخ، بحيث تعكس هذه المجموعات العناصر الرئيسية التي تحتوي عليها القوائم التي ينتجها النظام.

أما في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية للبيانات المحاسبية فإن خطة ترقيم وتكوين الحسابات المختلفة تقوم بالضرورة على مبدأ التكامل بين القياس المختلفة، هذا المبدأ يقتضي بان يتم وضع كلمات مرورية على بند من البنود برقم واحد على أن يعكس هذا الرقم علاقة مع هذا البند بكافة أنظمة القياس المستخدمة.

¹ أحمد حلمي جمعة وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية**، مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2003، ص 26-27.

² سعد بن البار، **دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق فعالية الداخلية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2010/2009، ص ص 84-88.

❖ **الأثر على القوائم المالية والتقارير الأخرى:** أدى استخدام الحاسوب إلى التأثير على كل من نوعية القوائم المالية والتقارير التي توفرها أنظمة المعلومات المحاسبية وعلى الوسائل المستخدمة في عرض القوائم والتقارير، عما سبق وهذا في حالة إمكانية الحصول أي نوع منها بالشكل والتفصيل والدقة والسرعة المناسبة، وذلك عن طريق احتواء البرنامج الذي يتم تشغيله على الحاسوب من توفير تقارير إدارية أكثر فعالية، وهذا نظرا لمقدرة الحاسوب على تشغيل كميات ضخمة من البيانات وإمكانية تطبيق النماذج الكمية في حل مشكلات الإدارة.¹

❖ **الأثر على تخزين البيانات والمعلومات المحاسبية:** يتم تخزين البيانات في ظل نظام المعلومات المحاسبي اليدوي يحفظ المستندات الأصلية داخل ملفات خاصة، هذا بالإضافة إلى أن الدفاتر والسجلات التي تحوي البيانات المسجلة تمثل أيضا وسائل التخزين، أما في ظل نظام التشغيل الإلكتروني فان طبيعة الحاسب تفرض صورة جديدة لتخزين البيانات والوسائط المستخدمة في ذلك.

2.2. أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام المعلومات المحاسبي:

يؤدي استعمال تكنولوجيا المعلومات المتطورة إلى تغيير مستمر في تكنولوجيا التجميع والمعالجة ونشر البيانات والمعلومات المحاسبية، وقد أدت تلك التطورات إلى تغييرات أساسية للأدوات التقليدية للتعامل مع البيانات والمعلومات المحاسبية، وبالتالي ساهمت في رفع كفاءة وقدرة النظام المحاسبي في معالجة البيانات والحصول على معلومات محاسبية، وتمتاز بالسرعة والموضوعية والتفصيل والملائمة.²

أي أن تكنولوجيا المعلومات وفرت إمكانية كبيرة وهائلة لتحسين ادعاء نظام المعلومات المحاسبية، وتطوير جميع عناصرها من أفراد وهياكل وأدوات بفضل الميزات الكبيرة لها مثل التعددية وتنوع الاستعلامات والتكلفة المنخفضة نسبيا، كما نتجت عن تكنولوجيا المعلومات إمكانيات كبيرة لتطوير نظام المعلومات المحاسبية وجعلها أكثر مرونة واستجابة وقدرة على التكيف مع التغييرات البيئية التي يعيشها العالم اليوم، ويمكن تخليص أهم اتجاهات تأثير تكنولوجيا المعلومات على نظام المعلومات المحاسبي على النحو التالي:³

¹. زمرة أسماء، دور المراجعة الداخلية في تحسين نظام المعلومات المحاسبي، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة محمد خيصر، بسكرة، 2013/2012، ص ص63-64.

². غسان قاسم اللامي، إدارة تكنولوجيا المعلومات مفاهيم ومداخل تقنيات علمية، دار المناهج، ط1، عمان، 2006.

³. زمرة أسماء، مرجع سبق ذكره، ص54.

أ. أن تكنولوجيا المعلومات أداة فعالة لتخفيض حجم النفقات وإعادة التنظيم، وكذلك تخفيض حجم الجهاز الإداري وبالأخص الإدارة الوسطى فضلا عن العمالة المستخدمة في الإنتاج، وكل ذلك يؤدي إلى تخفيض تكاليف المعالجات المحاسبية.

ب. يساعد استعمال تكنولوجيا المعلومات على توسيع مجال رقابة الإدارة العليا مع التوسع في توزيع عملية اتخاذ القرارات في الإدارة التنفيذية، وهذا الاتجاه يعني مركزية الرقابة ولا مركزية اتخاذ القرارات، وهو أسلوب يجمع بين مزايا الأسلوبين في وقت واحد ويحقق مرونة ودرجة استجابة عالية في المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية.

ج. ساعدت تكنولوجيا المعلومات على خلق قنوات اتصالات جديدة من خلال شبكة الاتصالات سواء على مستوى النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية (على مستوى الوطني أو العالمي)، وقد مكن ذلك زيادة سرعة وتدقيق ومعالجة وتبادل المعلومات وتطوير أدوات حديثة، لتبادل المعلومات كالا اجتماعات والتفاوض وعقد الصفقات عن طريق الشبكات والاتصال عن البعد أو الأدوات الأخرى، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة كفاية وفعالية نظام المعلومات المحاسبي.

د. ساهمت تكنولوجيا المعلومات في زيادة قدرة نظام المعلومات المحاسبي على التكيف والتأقلم السريع مع بيئة العمل في المؤسسة، وذلك من خلال توفير أدوات اقتصادية فعالة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي، وأتاح لها مرونة كبيرة في التعامل مع المتغيرات السريعة والاستجابة لها.

هـ. تقليل مساحات خزن البيانات المختلفة التي يتم الحصول وتحويلها إلى ملفات يمكن استدعاؤها مباشرة من قاعدة البيانات المركزية، وكذلك إمكانية تحديث هذه البيانات أو لا بأول، وذلك من خلال مواقع الوحدة الاقتصادية على الأنترنت أو الأنترنت أو الإكسترنات أو غيرها من الشبكات.

و. إمكانية تحقيق التكامل مع نظم المعلومات الأخرى من خلال تسهيل عملية التبادل الإلكتروني للبيانات فيما بينها.

ز. الاستفادة من القدرات التي توفرها الوسائل الإلكترونية في تسهيل أداء العمليات، والمعالجات المحاسبية المختلفة، وخاصة تلك المعتمدة على تطبيق الأساليب الرياضية والإحصائية.

المبحث الثالث: علاقة نظم المعلومات بالممارسة المحاسبية

إن علاقة نظم المعلومات بالممارسة المحاسبية تعتبر من أهم العلاقات في أي وحدة اقتصادية، فقد تطور في السنوات الأخيرة خاصة بعد التطور السريع في الحاسبات الآلية، حيث هذه البيئة الجديدة فرضت على المحاسب تأهيلا أكثر فاعلية في القيام بتصميم نظم المعلومات المالية والمحاسبية وتقديم المعلومات المساعدة في اتخاذ القرارات.

وهذا ما سنحاول إبرازه في المبحث الثالث من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مطالب؛

المطلب الأول: دور نظم المعلومات في تطوير الممارسة المحاسبية؛

المطلب الثاني: تطور الحاجة للمحاسبة كنظام معلوماتي؛

المطلب الثالث: دور استعمال أدوات تكنولوجيا المعلومات في نظام المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: دور نظم المعلومات في تطوير الممارسة المحاسبية.

يعتبر العصر الحالي هو عصر ثورة المعلومات والاتصالات وتعد هي السمة الأهم للعقود الأخيرة من القرن العشرين.¹

إن تطور تكنولوجيا المعلومات أدى إلى ازدياد حجم المعلومات التي يجب أن تعالج وتخزن وتقدم للنظام بشكل كبير مما عقد عملية التحكم بها والسيطرة عليها، وقد انتشرت تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في شتى المجالات وعلى جميع المستويات، وأصبح استخدام الحاسوب في معالجة المعلومات المحاسبية يعد خطوة ضرورية وهامة جدا لإنتاج واستهلاك المعلومات في المنشأة.

ويعد التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والانتشار الواسع للنظم والبرامج الصديقة للمستخدم، بالإضافة إلى رغبة المنشآت في اقتناء وتطبيق أحدث النظم والبرامج الإلكترونية دافع أساسي لاستخدام الحاسب الآلي وأداء العديد من المهام والوظائف المحاسبية بصورة أسرع وأدق، ولكن على الجانب الآخر فإن هذا التقدم التكنولوجي الهائل قد يحمل بين طياته العديد من المخاطر الهامة المتعلقة بأمن وتكامل النظم المحاسبية الإلكترونية، نظرا لان التطور في الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات لم يصاحبه تطورا مماثلا في الممارسات والضوابط الرقابية، كما لم يواكب ذلك تطورا مماثلا في معرفة وخبرات ووعي العاملين بتلك المنشآت.

¹ عمر ومحمد ذكي عبد الوهاب سلامة، دور الحاسب الآلي في تطوير الممارسة المحاسبية، قسم المحاسبة، جامعة الزيتونة الأردنية، 2014، ص85.

ولذلك فإن نظام المعلومات المحاسبي في أي منشأة يجب أن يتضمن وسائل وضوابط رقابية على البيانات حتى يتم تقديم تقارير تحتوي على معلومات موثوق بها من قبل مستخدمي نظام المعلومات، وللمحاسبين دور هام في تطوير وتقييم مقاييس الرقابة والأمانة في نظام المعلومات المحاسبي، فهم يعملون عن قرب مع مصممي النظم أثناء تطوير نظام المعلومات المحاسبي حتى يتم التأكد من أن مقاييس الرقابة والأمان مناسبة وكافية، وإدخال الحاسب الآلي في نظام المعلومات يؤثر على وسائل الرقابة والأمان للبيانات، فرغم المزايا التي يخلقها التشغيل الآلي للبيانات من الدقة والسرعة، فإن المشاكل الخاصة بالرقابة قد تؤدي إلى سهولة التلاعب في البيانات وعدم دقة المخرجات.

وتعتبر نظم المعلومات أو تكنولوجيا المعلومات أحد المجالات الهامة التي ينبغي على المحاسبين الإلمام بها والتعرف عليها وذلك نظرا لاعتماد المحاسبين على كم كبير من المعلومات في عملهم والتي يمكن الحصول عليها من خلال نظام المعلومات المحاسبي الذي يعتبر كأداة فعالة لتوفير المعلومات اللازمة للإدارة أو المؤسسة.

المطلب الثاني: تطور الحاجة للمحاسبة كنظام معلوماتي.

تشير الدراسات إلى أن الإنسان اهتم منذ القدم بالاحتفاظ ببعض السجلات المحاسبية، حيث أثبتت التقنيات الأثرية وجود سجلات تعود إلى العصر البابلي والفرعوني، كما يمكن القول أن تاريخ نشوء المحاسبة يعود إلى الوقت الذي احتاج فيه الإنسان إلى تبادل القيم والمنافع الاقتصادية وتعددت معاملاته وعلاقته المادية بحيث أصبح من العسير عليه أن يحصرها في ذاكرته.

ومع تطور الحياة الاقتصادية وتوسع مجالاتها، تطورت الحاجة إلى المحاسبة بما يمكن أن تقدمه من بيانات ومعلومات مختلفة إلى العديد من الجهات التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية التي تعمل في نطاقها. وباستعراض مراحل التطور التاريخي للمحاسبة يمكن أن نلاحظ أن أي تطور حصل فيها إنما يرجع إلى عاملين أساسيين ومتلازمين هما:¹

1. تغير الهيكل القانوني للوحدات الاقتصادية بدءاً من كونها مشاريع فردية صغيرة إلى أن أصبحت شركات أشخاص وشركات أموال بأنواعها الخاصة والمختلطة والعامة المتعارف عليها في الوقت الحاضر، كما تغير الهيكل التنظيمي للوحدات الاقتصادية من كونها تدار من قبل جهة واحدة متمثلة بصاحب المشروع الفردي ومن ثم انفصال الإدارة عن أصحاب الملكية.

¹ قاسم محمد كريم، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحداثة للطباعة والنشر، العراق، 2003، ص45.

2. تعدد وازدياد الجهات التي يهملها أمر الوحدة الاقتصادية والتي يمكن أن تستفاد من البيانات والمعلومات المطلوب من المحاسبة إنتاجها وتوصيلها إليهم.

حيث اقتضت البيانات والمعلومات المحاسبية في بداية الأمر على خدمة صاحب المشروع الفردي، ومن ثم أصبحت في خدمة أصحاب الملكية والإداريين في داخل الوحدة الاقتصادية وكذلك الجهات الخارجية الأخرى التي يهملها أمر الوحدة الاقتصادية المعنية.

ومن خلال ما تقدم يمكن تقسيم تطور الحاجة إلى المحاسبة كنظام للمعلومات إلى ثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: المحاسبة في خدمة صاحب المشروع الفردي؛

المرحلة الثانية: المحاسبة في خدمة الجهات الخارجية؛

المرحلة الثالثة: المحاسبة كنظام للمعلومات في خدمة الوحدة الاقتصادية.

✓ **المرحلة الأولى: المحاسبة في خدمة صاحب المشروع الفردي**

تشمل هذه المرحلة الفترة الزمنية التي سادت فيها المشاريع الفردية الخاصة منذ أن عرف الإنسان القديم عمليات الحساب البسيطة وأخذ يستخدمها في استخراج ناتج نشاطاته التجارية حتى ظهور الشركات بأنواعها المتعارف عليها في الوقت الحاضر، ويلاحظ على هذه المرحلة الآتي:

في بداية هذه المرحلة كان هناك تركيزاً على استخدام طريقة أطلق عليها، طريقة القيد المفرد single entry لتسجيل الأحداث والعمليات الاقتصادية التي يقوم بها صاحب المشروع، ثم تطور ذلك باستخدام طريقة القيد المزدوج double entry.

معرفة نتيجة النشاط التجاري الذي قام به صاحب المشروع وذلك في نهاية كل صفقة تجارية وفقاً ما يعرف بأسلوب "محاسبة الصفقات"، وذلك بفتح حساب خاص لكل صفقة وجعله مدينا بثمان الشراء والمصاريف ودائنا بأثمان البيع إلى أن يتم تصفية تلك الصفقة، ويمثل رصيد ذلك الحساب نتيجة الصفقة، فالرصيد المدين "خسارة" والرصيد الدائن "ربح" وينقل رصيد الحساب في حالة الربح مثلاً يجعله مدينا ويجعل حساب الأرباح والخسائر أو حساب رأس المال دائناً؛ وفقاً لهذه الطريقة تستطيع أن تلقي نظرة فيما إن كنت رابحاً أم خاسراً، وكم يبلغ ذلك الربح أو تلك الخسارة.

✓ **المرحلة الثانية: المحاسبة في خدمة الجهات الخارجية**

عندما كبر حجم الوحدات الاقتصادية وتعددت الجهات التي لها اهتمامات مختلفة في كل منها، ظهرت الحاجة إلى انفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى ازدياد الحاجة إلى البيانات والمعلومات المحاسبية التي من الممكن أن تفي بالاحتياجات المختلفة لتلك الجهات، ومن هنا كان لزاماً على المحاسبة

أن تجد وسائل متعددة لغرض تسجيل وتلخيص العمليات المالية ثم القيام بتفسير نتائجها من خلال ما يلي:¹

1. إعداد سجل تاريخي لعمليات الوحدة الاقتصادية لإمكانية تبويبها وفق أسس معينة لخدمة أهداف التلخيص وتفسير النتائج.

2. القيام بعمليات حسابية وتقديرات (من خلال الاستعانة بالأساليب الرياضية والإحصائية) لتحديد نتائج الأعمال وتحديد المركز المالي.

3. من واقع السجلات والعمليات السابقة يجري إعداد قوائم تعرض العناصر والجوانب الرئيسية لدخل ورأس مال الوحدة، لتقديمها إلى كل من له اهتمام بالوحدة الاقتصادية.

ويمكن أن يلاحظ على هذه المرحلة الآتي:

- أخذت المحاسبة تهتم بالقياس المالي للأحداث الاقتصادية من خلال العمليات التجارية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية بهدف تحديد نتائج الأعمال والمركز المالي، حيث تبلورت فكرة الوحدة المحاسبية وأصبحت ضمن المبادئ المحاسبية إضافة إلى ظهور مبدأ استمرارية الوحدة الاقتصادية في أعمالها أيضاً.
- ازدياد ناتج العمل المحاسبي، حيث أصبحت المحاسبة تعد حسابات النتيجة والميزانية.
- إن الهدف الرئيسي للمحاسبة كان موجهاً أساساً إلى الاستخدام الخارجي للبيانات التي يقوم المحاسب بإعدادها، وحتى أن استخدام الإدارة لتلك البيانات إنما كان لتحديد العلاقة بين الإدارة والمالكين أو العلاقة بين الوحدة الاقتصادية (كالعلاقة بين الإدارة والمالكين أو العلاقة بين الوحدة الاقتصادية والجهات الحكومية).

✓ المرحلة الثالثة: المحاسبة كنظام للمعلومات في خدمة الوحدة الاقتصادية

نتيجة للتطورات الكبيرة التي حدثت في المجال الاقتصادي في نهاية القرن التاسع عشر والتي أدت إلى ظهور المجتمعات الصناعية التي تمتاز بالإنتاج الكبير وتعدد أنماطه، إلا أن قصورها في المساعدة في حل المشكلات الكبيرة التي تتعلق بالقرارات المستقبلية وتخطيطها بسبب المدى المستقبلي القصير الذي تغطيه قد تطلب من المحاسبة أن تطور من أساليبها التي تساعد الوحدة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المبنية أساساً على متغيرات وخفايا المستقبل وتطوراتها، ومن هنا كان ظهور المحاسبة الإدارية استجابة لحاجة الإدارة العلمية الحديثة إلى نوعية معينة من المعلومات المحاسبية اللازمة لأغراض التخطيط والرقابة

¹ قاسم محمد كريم، مرجع سبق ذكره، ص 46.

واتخاذ القرارات، وكذلك للمساهمة بدور أكبر في حل المشكلات الإدارية التي يمكن أن تواجهها إدارة الوحدة الاقتصادية.

ومن خلال ما تقدم يتبين أن دور المحاسبة في الوحدة الاقتصادية لم يعد قاصرا على القياس المحاسبي في الوحدة الاقتصادية وإنما امتد ليشمل تحليل هذه المعاملات بصورة مالية وغير مالية وتوصيل المعلومات اللازمة إلى مستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ القرارات التي تخدم أهداف الوحدة الاقتصادية ككل.

وعليه فإن وظيفة المحاسبة قد ازدادت أهميتها داخل الهيكل الإداري للوحدة الاقتصادية، وأخذت تتدفق إليها البيانات المتعلقة بالعمليات المالية وغير المالية للإدارات والأقسام المختلفة بالوحدة الاقتصادية وتتدفق منها المعلومات المناسبة والمفيدة إلى كافة الإدارات والأقسام لتسترشد بها عند اتخاذ القرارات المختلفة. وقد اهتمت الهيئات والجمعيات العلمية المعروفة بتوضيح دور المحاسبة كنظام للمعلومات، حيث حثت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (Association the American Accounting) على تطوير البحوث المحاسبية لتشمل طرق تطوير نظم المعلومات لسد احتياجات الإدارة، معتبرة البحث العلمي في مجالات نظم المعلومات يقع تماما داخل إطار البحث المحاسبي حيث اعتبرت المحاسبة نظاما للمعلومات من حيث تعاملها بنفس مشكلات نظم المعلومات الشاملة للإدارة وقيامها بعمليات استقبال البيانات وتسجيلها وتخزينها واسترجاعها وتشغيلها ونقلها وعرضها لتستخدم في ترشيد القرارات.

المطلب الثالث: دور استعمال أدوات تكنولوجيا المعلومات في نظام المعلومات المحاسبية

يمكن تلخيص دور استعمال الأجهزة والمعدات، البرمجيات، قاعدة البيانات على نظام المعلومات المحاسبية كما يلي:

أولاً: دور استعمال الأجهزة والمعدات في نظام المعلومات المحاسبية

الأجهزة و المعدات تشمل أجهزة ومعدات الحاسوب والأجهزة المتصلة به والمستعملة في إدخال وتشغيل البيانات وإخراج المعلومات، حيث تستعمل الوحدات الاقتصادية هذه الأجهزة في إدخال وتشغيل البيانات ومعالجتها، ويمكن القول أنه قد حدثت تغيرات كبيرة في استعمالات النظم الإلكترونية خلال المدد القليلة الماضية، وكانت تلك التغييرات ضرورة عملية لمواجهة التزايد المطرد في حجم العمليات المحاسبية

التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية ولما تتميز به استعمالات الحاسوب الإلكتروني من سرعة ومرونة في التطبيقات ويمكن بيان دور هذه الأجهزة المرتبطة بالحاسوب في نظام المعلومات المحاسبية بما يلي:¹

1.1. دور استعمال الأجهزة والمعدات في مدخلات نظام المعلومات المحاسبية:

خلال هذه المرحلة يتم حصر وتحديد بيانات العمليات وتحويلها أو إدخالها إلى الحاسوب للمعالجة بعد أن يتم تصنيف البيانات والتحقق منها أي التأكد من دقة البيانات قبل الإدخال، إذ أن هذا الإجراء في هذا الوقت يعد أقل تكلفة من التحقق بعد إدخال البيانات إلى النظام، وعادة ما يتم تحديد تكلفة البيانات في أشكال ونماذج مطبوعة مسبقاً تدعي بمصادر المستندات مثل أوامر البيع، طلبات الشراء، تقارير الاستلام، بطاقات الوقت للعاملين... إلخ وعند إدخال البيانات إلى الحاسوب بصيغة قابلة للقراءة يتم التأكد على صحة وتكامل وسرعة إدخال البيانات ويتم ذلك باستخدام أكثر من أداة مثل استخدام نظام يقوم على تذكير المستخدم بإدخال البيانات الضرورية، أو من خلال استخدام جهاز نسخ ونقل للحاسبة، أو من خلال استعمال مصادر البيانات الآلية.

وتعد عملية إدخال البيانات الخطوة الأولى لنظام المعلومات المحاسبية ولا يمكن الاستغناء عن هذه العملية في التشغيل الإلكتروني للبيانات ويستوجب القيام بها من قبل المحاسب نفسه لأنه بدون تدخل المحاسب لا يمكن للحاسوب إدخال البيانات، حيث يعد المحاسب المغذي الأول للحاسوب بالبيانات عن طريق المستندات والتعليمات وغيرها، ويمكن الحصول على مجموعة من البيانات من خلال الأدوات التي تخزن بها سواء كانت أدوات وحدة التخزين الداخلية والأشرطة والأسطوانات الممغنطة أو ذاكرة الفلاش flash Memory والتي تمثل إحدى أدوات التخزين الخارجي.

2.1. دور استعمال الأجهزة والمعدات على عمليات معالجة البيانات في نظام المعلومات المحاسبية:

إن استعمال الحاسوب في هذه المرحلة قد ساهم مساهمة فعالة في إجراء العمليات التشغيلية المختلفة في تجميع وترحيل.... إلخ من العمليات المحاسبية التي كانت تجري في الدفاتر والسجلات في حالة النظام اليدوي، إذ أمكن إنجاز هذه العمليات بسرعة ودقة كبيرة ولا يمكن خلال هذه المرحلة الاستغناء عن المحاسب لأن القيام بهذه العمليات يستلزم الإعداد المسبق والبرمجة اللازمة للحاسوب لكي يتمكن من أدائها معالجة البيانات إلكترونياً، وعليه فإذا ما أراد المحاسب أن يبقي دوره قائماً ومهما فلا بد من إلهامه بكيفية برمجة الحاسب الإلكتروني وتشغيله لكي يتمكن من إجراء العمليات اللازمة.

¹ إبراهيم محمد علي الجزائري، لقمان محمد سعيد، أدوات تكنولوجيا المعلومات ودورها في كفاءة وفاعلية المعلومات المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة بغداد، 2009، ص ص 20-21.

ثانيا: دور استعمال الأجهزة والمعدات في مخرجات نظام المعلومات المحاسبية

من خلال استعمال الحاسوب يتم توفير تقارير مالية متعددة في آن واحد، تلك التقارير التي تساهم في توفير معلومات أكثر ملائمة، وقد ساهم الحاسوب في تحقيق خاصية التوقيت المناسب لما يتمتع به من قدرة على الإنجاز السريع و تخزين المعلومات واسترجاعها وقت الحاجة إليها.

ثالثا: دور استعمال البرمجيات على نظام المعلومات المحاسبية

بغرض مواكبة التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات ظهرت برامج متخصصة في مختلف المجالات لتنفيذ الأعمال بسرعة ودقة عالية، وفي المجال المحاسبي تم تصميم برامج محاسبية تعتمد على الحاسوب الإلكتروني لتسهيل عمل المحاسب والوصول إلى درجة عالية من الدقة والسرعة في تنفيذ العمليات المالية والمحاسبية ومن أهم المميزات التي تتمتع بها هذه البرامج قدرتها على القيام بتحليل كميات هائلة من البيانات وبوقت قياسي وبدقة متناهية، وهناك العديد من البرامج التطبيقية في مجال نظم المعلومات المحاسبية ومن أهمها ما يأتي:¹

1. برنامج المحاسب المثلي.
2. برنامج مايكروسوفت اكسل.
3. المحاسبة باستعمال الحاسوب.
4. برنامج انستانت المحاسبي.
5. برنامج الأفاق المحاسبي.
6. نظام المحاسبة المالية على الحاسب الآلي.
7. برنامج SMACC.
8. برنامج جمشيد.

رابعا: دور استخدام نظام قاعدة البيانات على نظام المعلومات المحاسبية

ينبغي أن يكون للوحدات الاقتصادية مصدر موحد ومنظم كمركز للبيانات والمعلومات في شكل ملف رئيسي يتيح التعامل مع هذه البيانات والمعلومات بطريقة تلبي احتياجات المستفيدين منها، وهذا المصدر أو المركز تسمى بقاعدة بيانات، ويمكن بيان دور استعمال قاعدة البيانات على نظام المعلومات المحاسبية كما يأتي:

¹. إبراهيم محمد علي الجزائري، لقمان محمد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 22.

1.4. دور استخدام نظام قاعدة البيانات في تصميم وحدات الإدخال لنظام المعلومات المحاسبية:

يعد قاعدة البيانات خزان يعمل للربط بين البرامج التطبيقية وبين مجموعة الملفات الرئيسية في نظام الملفات، ويتم ربط البيانات المشتركة بين الملفات المادية في قاعدة البيانات باستعمال مفاتيح ومؤشرات مختلفة تساعد على التقليل من تكرار البيانات، وعندما يرغب أحد المستعملين أو البرنامج التطبيقي المعين في الحصول على بيانات معينة من قاعدة البيانات يتم طلب هذه البيانات من إدارة قاعدة البيانات "DBMS" والذي يقوم بتحديد موقع البيانات المطلوبة في قاعدة البيانات على وحدة التخزين الثانوي ثم نقلها إلى ذاكرة الحاسوب في الشكل الملائم للبرنامج التطبيقي الذي طلب هذه البيانات، وعلى المحاسب أن يفهم ويعرف عن أدوات تنظيم وخرن البيانات عند الحاجة، لذا يتم استعمال الوحدة أو الكيانات وهي عبارة عن أشياء مادية أو مجردة التي لها أهمية بالنسبة للوحدة الاقتصادية مثل الزبون، العاملين، الحساب... الخ، وتتميز كل وحدة من تلك الوحدات بمجموعة من الصفقات أو الخصائص **Attribuâtes** وهي عبارة عن مجموعة من الخواص التي يمكن من خلالها توصيف الكيان مثل العنوان، أرصدة الحسابات المدينون... الخ.

2.4. دور استخدام نظام قاعدة البيانات في عمليات معالجة البيانات على نظام المعلومات المحاسبي:

إن معالجة وتحديث الملفات في نظام قاعدة البيانات تكون بأحد الشكلين التاليين:¹

✓ **معالجة البيانات على دفعات:** يتم تحديث الملف الرئيسي بعد أن يتم جمع البيانات وترتيبها في مجموعات ومعالجتها جميعا في وقت واحد على دفعة واحدة، أي لا يتم تحديث الملف الرئيسي إلا عندما يتوفر قدر كاف من البيانات.

✓ **المعالجة الفورية للبيانات:** هنا يتم تحديث الملف الرئيسي بعد ترحيل كل معاملة أي يتم معالجة العمليات فور إدخالها في الحاسوب وتحديث البيانات المخزونة في الملفات الرئيسية وبذلك يمكن الاستغناء عن خطوة تخزين البيانات في ملف العمليات لانتظار معالجتها في وقت لاحق.

إن الفرق الرئيسي بين الطريقتين يكمن في تحديث الملف الرئيسي بطريقة المعالجة الفورية تقوم بتحديث الملف الرئيسي عند حصول معاملة أي تحديث باستمرار بينما يتم تحديث الملف الرئيسي على طريقة الدفعات دوريا.

¹. إبراهيم محمد علي الجزاوي، لقمان محمد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص23، 24.

3.4. دور استخدام نظام قاعدة البيانات في مخرجات نظام المعلومات المحاسبية:

إن لنظم قواعد البيانات القدرة المستقبلية على تغيير طبيعة التقارير المالية التي تتطلب حاليا استثمارات كبيرة في الوقت والجهد والأموال ومن أجل ذلك على الوحدات الاقتصادية استنساخ قاعدة بيانات وتجعلها متاحة للمستخدم الخارجي كبديل عن التقارير المالية، لأن أنظمة قاعدة البيانات وإدارتها DBMS توفر للمستخدم لغات سهلة الاستعمال تجعل من المعلومات المالية وغير المالية متاحة عندما تكون مطلوبة لتحقيق غرض ما بإمكان الموارد في الوحدة الاقتصادية استعمال البيانات المتاحة في قاعدة البيانات وإعداد التقارير المالية لتغطية أي فترة زمنية يرغب المدراء في فحصها.

كما أن DBMS بإمكانها استيعاب وجهات نظر متعددة لحالة معينة مثلا يمكن أن تحتوي الجداول على المعلومات حول الموجودات بالتكلفة الجارية والاستبدالية بالإضافة إلى التكلفة التاريخية، بالإضافة إلى ذلك أن DBMS بإمكانها خلق التكامل بين البيانات المالية وغير المالية، كالبيانات الخاصة بقياس رضا الزبون المتجمعة بأساليب مختلفة يمكن تضمينها مع جداول الزبائن إلى جانب أرصدة حساباتهم الجارية وحدود الائتمان، لذا على المحاسبين أن يصبحوا على دراية بنظم قواعد البيانات وكيفية تصميمها وتشغيلها والرقابة عليها. وفي ضوء ما سبق حول أثر استعمال نظام قاعدة البيانات على نظام المعلومات المحاسبية ويرى الباحثان أن قاعدة البيانات عبارة عن مخزن كبير يحفظ فيه كم هائل من البيانات والمعلومات المحاسبية في ملفات، ويسهل المعالجة والوصول إلى هذه البيانات والمعلومات فيها، كما يمكن للمستخدمين أن يشارك في الوصول إلى هذه البيانات والمعلومات بواسطة أدوات تكنولوجيا المعلومات المختلفة.

كذلك يعالج نظام قاعدة البيانات مشكلة تكرار وتناقض البيانات والمعلومات بدرجة كبيرة وهذا يترتب عليه في نظام المعلومات المحاسبية انخفاض تكلفة تخزين البيانات والمعلومات وذلك بانخفاض المساحة المطلوبة لتخزين البيانات والمعلومات.

خلاصة الفصل الثاني:

أصبحت أدوات تكنولوجيا المعلومات عنصرا مؤثرا في نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية بشكل عام نظرا لما توفره هذه الأدوات من معلومات ملائمة وسريعة تساعد الوحدات الاقتصادية في انجاز أعمالها بكفاءة وفاعلية وفي الوقت المناسب.

كما أن استعمال تكنولوجيا المعلومات وتطورها بشكل متسارع يوم بعد آخر أدى إلى تغيير مستمر وسريع في تكنولوجيا التجميع والإدخال والمعالجة وإعداد التقارير المالية (المخرجات) وبالتالي المساهمة في رفع كفاءة وفاعلية نظام المعلومات المحاسبية من حيث السرعة والموضوعية والتفصيل والملائمة.

يعد نظام المعلومات المحاسبية من الأنظمة المفتوحة لهذا فلا بد من مواكبة أدوات الاتصال والشبكات (الإنترنت والأنترانت والإكسترانت) المحيطة بالبيئة الداخلية والخارجية للوحدات الاقتصادية حتى تتمكن هذه الوحدات من ممارسة نشاطها ومسايرة التغييرات في البيئة المحيطة، وضرورة إيجاد أسلوب حديث لتبادل المعلومات المحاسبية بين الوحدات الفرعية داخل الوحدة الاقتصادية.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية بشركة
SOMIPHOS مناجم الفوسفات
-تبسة-



تمهيد:

من أجل معرفة دور نظم المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية، يجب القيام بدراسة تطبيقية، مما يتيح الفرصة لتجسيد الدراسة النظرية على أرض الواقع ومعرفة ما يجري فعلا في المؤسسة محل الدراسة SOMIPHOS -تبسة-

ولذلك سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: تقديم عام لشركة مناجم الفوسفات SOMIPHOS -تبسة-؛

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة وتحليل البيانات الشخصية الوظيفية؛

المبحث الثالث: تحليل محاور الدراسة واختبار فرضياتها.

المبحث الأول: تقديم عام لشركة مناجم الفوسفات SOMIPHOS -تبسة-

تم اختيار شركة مناجم الفوسفات لإسقاط الجزء النظري وتجسيده نظرا للدور الذي تلعبه في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من الأنشطة التي تتعلق بمنتجات الفوسفات، بالإضافة إلى طبيعة نشاطاتها ذات التأثير على البيئة والمجتمع، وكذلك باعتبار أن هذه الشركة تمتلك ثقافة خاصة تميزها عن باقي الشركات الأخرى. وسوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى إعطاء نظرة عامة عن المؤسسة محل الدراسة، من خلال ثلاث مطالب التي قمنا بتقسيمها كآتي:

المطلب الأول: التعريف بشركة مناجم الفوسفات SOMIPHOS -تبسة-؛

المطلب الثاني: أهداف ومهام شركة مناجم الفوسفات SOMIPHOS -تبسة-؛

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لشركة مناجم الفوسفات SOMIPHOS -تبسة-.

المطلب الأول: التعريف بشركة مناجم الفوسفات SOMIPHOS -تبسة-

من خلال هذا المطلب يمكن الإشارة إلى مؤسسة الفوسفات وإعطاء تعريف عام لها

أولا: نشأة شركة مناجم الفوسفات SOMIPHOS -تبسة-

نتيجة التطورات والتغيرات الهيكلية الحاصلة في SOMIPHOS نشأت شركة مناجم الفوسفات SONAREM وهذه الأخيرة نشأت كحصيلة للتغيرات الهيكلية ل FERPHOS البيئة التنظيمية ل: FERPHOS بموجب المرسوم التنفيذي رقم 83-441 الصادر بتاريخ 16 جويلية 1983، وحولت بموجبه إلى شركة عمومية تتكون من سبعة مؤسسات فرعية تابعة، توجه من طرف الإدارة العامة للمجموعة، ونذكر من بين هذه المؤسسات: FERPHOS الكائنة بتبسة، تتكون من خمسة وحدات تتمثل في:

شركة مناجم الفوسفات SOMIPHOS

- وحدة المركب المنجمي جبل العنق (CMDO).
- وحدة المنشآت المينائية عنابة (IPA).
- وحدة مركز الأبحاث والدراسات التطبيقية للتنمية (CERAD).
- وحدة المقر الإداري (DUS).
- وحدة النقل البري (UTR).

ثانيا: تعريف شركة مناجم الفوسفات SOMIPHOS-تبسة-

هي مؤسسة مناجم الفوسفات FERPHOS وليدة تقسيم المؤسسة الوطنية للحديد و SOMIPHOS سنة 2004 إلى عدة فروع، بدأت تمارس نشاطها بشكل مستقل عن FERPHOS والفوسفات بتاريخ 01 جانفي 2005 متخصصة في عملية استخراج، معالجة وتسويق الفوسفات لمختلف الأسواق داخليا وخارجيا. مؤسسة مساهمة برأسمال اجتماعي يقدر ب 1000000000.00 دج تشرف عليها SOMIPHOS تعتبر سلطة وطنية عليا تتمثل في مجلس الإدارة والجمعية العامة المساهمة، وهي تتكون أساسا من خمسة وحدات رئيسية تتمثل في:

1.2. المركب المنجمي جبل العنق CMDO: يوجد على مستواه منجم استخراج الفوسفات الطبيعي ومصنعة لمعالجة بيئر العاتر تبسة.

2.2. المنشآت المينائية عنابة IPA: الوحدة التسويقية لشحن وتحميل الفوسفات المعد للتصدير من ميناء عنابة يتم على مستوى هذه الوحدة، نقل، حمل وشحن المنتجات الفوسفاتية الموجهة للتصدير إلى البواخر، تتوفر على طاقة تخزين تقدر ب 120000 طن، وقدرة على الشحن تتراوح بين: 25000 إلى 50000 طن.

3.2. مركز الأبحاث والدراسات التطبيقية للتنمية CERAD: هو مركز يهتم بإسعاف، وإنجاد وحدات الإنتاج والعمل على فهم ومتابعة الأداء الداخلي لعناصر المؤسسة ككل، نشأ سنة 1991، تحت تسمية مكتب الدراسات المنجمية ليكون في E BEM لوحدة البحث التطبيقي، ثم تم ضمه ودمجه مع L'URA، مهامه تتمثل في تنفيذ وتحضير ودراسات وأبحاث منجمية، وكذا مساعدة مراكز CERAD النهائية الأنشطة للمجموعة بصفة عامة والمؤسسة بصفة خاصة في تحقيق أهدافهم وتفعيل الأداء الداخلي لهم.

4.2. المقر الإداري DUS: هو موجود بمدينة تبسة، يحتوي على مقر الإدارة العامة للإدارة والهيكل المركزية التي تسعى لتحقيق التنمية من خلال الدفع اللوجستيكي لمختلف وحداتها، تتوفر على عدد عمال يقدر ب 1400 عامل، حققت رقم أعمال قدر ب 1750 دج لسنة 2005.

5.2. وحدة النقل البري UTR: وهي وحدة مهمتها نقل منتجات الفوسفات الموجهة للتصدير؛ من بيئر العاتر إلى عنابة.

المطلب الثاني: أهداف ومهام شركة مناجم الفوسفات SOMIPHOS - تبسة-

تعددت أهداف ومهام المؤسسة وتمثلت أهمها في:

أولاً: أهداف مؤسسة SOMIPHOS

تسعى مؤسسة SOMIPHOS إلى تحقيق غايات وأهداف أنشأت لأجلها، وتمثل الأهداف المنشودة

لهذه المؤسسة فيما يلي:

- تطوير وتوسيع قطاع المناجم وذلك عن طريق أبحاث التنمية؛
- الاستغلال الجيد للمنتجات المنجمية من حيث التصدير والتوزيع، كما تقوم بتحويل مادة الفوسفات؛
- كسب عملاء جدد عن طريق التعريف بالمؤسسة والمشاركة في المعارض والملتقيات الدولية؛
- تنظيم وتنمية وتطوير هياكل الصيانة التي تمكن من تحسين القدرات الإنتاجية إلى أعلى درجة؛
- العمل على تكوين وتحسين مستوى العمال؛
- رفع مستوى العاملين المهني والاجتماعي؛
- العمل على تحقيق معدل ربح متميز وذلك بتحقيق أهداف الإنتاج من حيث الكمية والجودة؛
- تدعيم وخدمة الاقتصاد من خلال إنتاج وتسويق مادة الفوسفات؛
- الاندماج المنسجم لنشاطها في إطار السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية والتوازن الجهوي؛
- إيجاد أسواق عالمية والعمل على دخولها.

ثانياً: مهام مؤسسة SOMIPHOS

لا يقتصر نشاط مؤسسة SOMIPHOS على الأنشطة الإنتاجية وإنما يتعدى ليشمل الأنشطة التجارية الخدمية والتطويرية، وهذا من أجل بلوغ الأهداف المسطرة، وتمثل نشاطات المؤسسة في الأنشطة الإنتاجية، الخدمية، التطويرية والتجارية.

تتمحور الأنشطة الإنتاجية أساساً في استخراج الفوسفات من جبل العنق الذي يعد أهم منجم لدى المؤسسة، إذ أنه يحتوي على ثروة معدنية ضخمة، ويقع على مسافة 5 كلم جنوب بئر العاتر و 90 كلم تبسة و 340 كلم عن ميناء عنابة، وتسمح هذه المعطيات للمركب المنجمي بجبل العنق بنقل وتوزيع مادة الفوسفات المنتج، وهذا بعد تنظيف هذه المادة للحصول على أنواع مختلفة من الفوسفات وبإمكان المؤسسة إنتاج أربعة أنواع تلائم الطلب الخارجي تتمثل في:

- النوع الأول: 63/65 bpl %

- النوع الثاني: 66/68 bpl %

- النوع الثالث: bpl: 72/69 %

- النوع الرابع: bpl: 73/77 %

تعد الأنواع الأربعة مصنفة تصنيف عالمي تجاري، وأهم المجالات التي يستعمل فيها الفوسفات هي:

- الصناعة الثقيلة؛

- الصناعة الكيماوية؛

- الصناعة الغذائية الزراعية؛

- الصناعة الصيدلانية؛

- الصناعة الغذائية الحيوانية؛

- صناعة المنظفات؛

- صناعة الكبريت.

أما فيما يخص الأنشطة الخدمية فتتمثل في أعمال الصيانة، والتصدير للخارج، ونقل الفوسفات، وتتم الأنشطة التطويرية من خلال تقديم منتج عالي الجودة، والدراسات المنجمية المختلفة وغيرها، أما إبرام الصفقات والتكفل بالمنتج الذي يشحن في وسائل النقل، ومتابعة التخزين في الميناء والشحن على مستوى السفن، والتسعير فتدخل ضمن الأنشطة التجارية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لشركة مناجم الفوسفات - تبسة -

من أجل التسيير الحسن للعملية الإنتاجية تم وضع هيكل تنظيمي يسهل عملية توزيع المهام بين مختلف دوائر المؤسسة، وقد وضع هذا الهيكل على أساس مختلط يجمع بين التنظيم الوظيفي والتنظيم حسب مراحل الإنتاج.

اعتمدت هيكل تنظيمي خاص بها، يتماشى ومتطلبات نشاطها FERPHOS عن SOMIPHOS بتفرع ويساعد المشرفين عليها على تأدية وظائفهم تتكامل فيما بينها لتأدية مهامها على أكمل وجه وهي على النحو التالي:

✓ الرئيس المدير العام PDG:

هو رئيس ومدير مجلس الإدارة الذي يتكون من تسعة أعضاء (09) وهذا المجلس يسهر على القيام باجتماعات معينة تتم في الحالات العادية أو الطارئة وذلك كل ثلاث أشهر أو ستة أشهر، حيث يقوم، كما يمثل هرم المسؤولية لشركة صوميفوس SOMIPHOS بالإشراف الكلي على تسيير وإدارة دواليب المؤسسة، ومن أبرز مهامه:

- تحقيق الأهداف والمخططات المسطرة؛
- تنفيذ الأوامر وتوجيهات مجلس الإدارة؛
- السهر على تطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بإدارة المؤسسة؛
- تسيير قضايا العمال والاهتمام بالصحة والعمل؛
- ترأس اجتماع مجلس المديرية ومتابعة تنفيذ مقرراته؛
- ضبط ضمان توجيه الإدارة (التسيير العام للمؤسسة)؛
- المصادقة على الاستراتيجيات الخاصة بتسيير الميزانية؛
- الاتصال المباشر بالهيئات العليا باعتباره الممثل الرئيسي للمؤسسة بالخارج؛
- يتمتع المدير العام إضافة إلى مديري الوحدات والهيكل المركزية إلى طاقم من المساعدين يقومون بدور الاستشارة التقنية وإعداد الملفات وكل ما من شأنه مساعدته بالأعمال التي تتطلبها العملية التسييرية وأخذ القرارات اللازمة.

✓ **الأمانة:** يحتوي مكتب المدير العام على أمانة تقوم بكل الأعمال المتعلقة بالسكرتارية والتنظيم والاستقبالات، يساعدها في ذلك مكتب التنظيم الذي يتولى عملية حفظ وترتيب الملفات وكل الأعمال المكتبية.

✓ **المساعد التقني:** برتبة إطار سامي يتولى القيام بإعداد الملفات التقنية الموكلة إليه من طرف المدير العام والمتعلقة بالمتابعة لنشاطات الوحدات الإنتاجية (المركب المنجمي جبل العنق)، كما يقوم بلفت انتباه المدير العام للمشاكل التي تحدث وطرق علاجها.

✓ **مساعد تسيير الجودة:** من أبرز مساعدي المدير العام والذي يتولى الإشراف ومتابعة منظومة تسيير الجودة والبيئة، فهو المسؤول الأول على هذا النظام وتجسيده عمليا داخل المؤسسة والسهر على إنجاحه، وكذلك إعداد الوثائق اللازمة والإجراءات وتوزيعها على مختلف الهياكل ومتابعة تنظيمها.

✓ **مساعد التدقيق والاستشارة:** عملية التدقيق تحتل حيزا هاما في استراتيجية المؤسسة التسييرية لكونها تهدف إلى ممارسة النقد وتتبع طرق الأداء وملائمتها مع الإجراءات المعمول بها من أجل تقليص نقاط الضعف وتدعيم نقاط القوة لذلك فمساعد التدقيق يقوم بأعماله تحت إشراف المدير العام وفي نهاية كل مرحلة يقدم عرض حال للمدير العام هذا الأخير الذي يعطي أوامره بناء على ما ورد في التقرير.

✓ **مساعد الاتصال والتلخيص:** من ضمن مهامه:

- التكفل بكل الأعمال الإحصائية؛
- تلقي التقارير الدورية السنوية من طرف وحدات الإنتاج وإعداد تقرير إجمالي للمؤسسة وتوجيهها إلى المدير العام؛

- إعداد الحصيلة السنوية؛
- تقديم المعلومات للهيئات الخارجية.
- ✓ مدير مركز الدراسات بهذا المركز من ضمن وحدات المؤسسة الأربعة مكلف بإنجاز الدراسات لصالح المؤسسة وكذا بعض الأعمال الخدمائية في مجال الدراسات لصالح المتعاملين الخارجيين.
- يشرف على هذا المركز مدير برتبة إطار سامي يقع تحت سلطة مباشرة للمدير العام.
- ✓ مديرية الموارد: تتكفل المديرية بما يلي:
 - رسم استراتيجيات المؤسسة في مجال تسيير الموارد البشرية بمفهومها الواسع؛
 - السهر على تطبيق تشريعية العمل والنصوص المنظمة؛
 - إعداد مخططات التكوين والتوظيف ومخططات المسار المهني؛
 - الإشراف الوظيفي على مصالح المستخدمين للوحدات التابعة للمؤسسة بالتنسيق بينهم؛
 - القيام بالمفاوضات مع الشركاء الاجتماعيين (ممثلي العمال) بخصوص الاتفاقية الجماعية؛
 - إعداد التقارير الدورية وعرضها على المدير العام؛
- ✓ مديرية التسويق: تتكفل المديرية بما يلي:
 - القيام بتسويق منتج الفوسفات حسب البرنامج المسطر؛
 - البحث عن الأسواق وزبائن جدد من أجل توزيع نصيب المؤسسة في الأسواق؛
 - دراسة المتغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية وضرورة التكيف معها؛
 - تحقيق هدف إرضاء الزبون من خلال تلبية احتياجاته وسماع انشغالاته؛
 - التنسيق بين أطراف الإنتاج؛
 - إعداد التقارير الدورية وتبليغها إلى السلم الرئاسي.
- ✓ مديرية المحاسبة والمالية: تتكفل مديرية المالية بما يلي:
 - القيام بحسابات مختلفة على مستوى المؤسسة؛
 - إعداد المخططات الحسابية والحصيلة الدورية السنوية؛
 - إعداد الميزانية السنوية؛
 - القيام بعمليات التسيير المالي ومتابعتها على مستوى البنوك؛
 - إعداد الدراسات اللازمة في مجال المالية.
- ✓ مديرية المركب المنجمي جبل العنق: يمثل المركب المنجمي جبل العنق العمود الفقري للمؤسسة ككل باعتباره يشكل نسبة 70% من رقم أعمال مجموعة فرفوس ككل حيث أنه يترجع على ثروة فوسفاتية يقدر

احتياطها 2 مليار طن إضافة إلى أنه يمتلك مصنع للمعالجة بإمكانه إنتاج ثلاث نوعيات من الفوسفات المعالج تسوق جميعها إلى الخارج.

يبلغ إنتاجها السنوي مليون ونصف طن كما أن عدد العمال به يصل إلى حد 1200 عامل مهيكليين عبر ستة أقسام عملية وهم:

- تمثل نسبة التأطير فيهم حوالي 11%.

- قسم الاستغلال؛

- قسم المعالجة؛

- قسم الصيانة المصنع؛

- قسم الصيانة المتحركة؛

- قسم الإدارة والتطوير يشرف عليهم مدير المركب برتبة إطار مسير.

✓ **مديرية الموارد البشرية:** مهمتها الإشراف على تسيير الموارد التقنية والبشرية، ويقع تحت إدارتها ما يلي:

• **دائرة الموارد البشرية:** تقوم هذه الدائرة بمتابعة المسار المهني وتنظيم مختلف احتياجات المؤسسة من العمال، وكذا مراجعة ملفات العمال الحاليين للتقاعد، وتنظيم وتقدير الاحتياجات المتعلقة بالتوظيف والتكوين وكذا الترقية وتوزيع العمال، كما تقوم بوضع أسس الانضباط داخل المؤسسة، وحساب أجور العمال.

• **دائرة التكوين:** القيام بوضع دورات تكوينية مستمر للعمال، والسهر على تنفيذها وفق ما هو مخطط لها.

• **دائرة الشؤون القانونية:** تهتم هذه الدائرة بالفصل في القضايا المتعلقة بالمؤسسة، وكذا فض النزاعات بين العمال والإدارة في إطار قانون العمل، وفض النزاعات مع الأطراف الخارجية.

• **دائرة المعلوماتية:** وتشمل ما يلي

- إبراز صورة المؤسسة في المعارض والصالونات الدولية، جمع المعلومات التقنية التي تخص المؤسسة؛

- جمع ونقل المعلومات اللازمة التي تحتاجها المؤسسة سواء كانت هذه المعلومات داخلية تتعلق بالمؤسسة أو خارجية تتعلق بالمحيط الذي تتعامل معه؛

- تتولى مهمة نقل المعلومة بين مختلف الوحدات داخل المؤسسة؛

- خلق مجالات التواصل بين المؤسسة والمتعاملين معها؛

- السهر على السير الحسن لأجهزة الإعلام الآلي وتطبيقات وبرامج تكنولوجيا المعلومات، وصيانتها في مختلف الأقسام.

• دائرة الإدارة العامة: تعمل على توفير مختلف الموارد الضرورية لكل أقسام المؤسسة، وتعتني كذلك بالتعاملات الخارجية وإبرام العقود مع الزبائن والموردين، وتنظيم المعارض الاقتصادية والندوات.

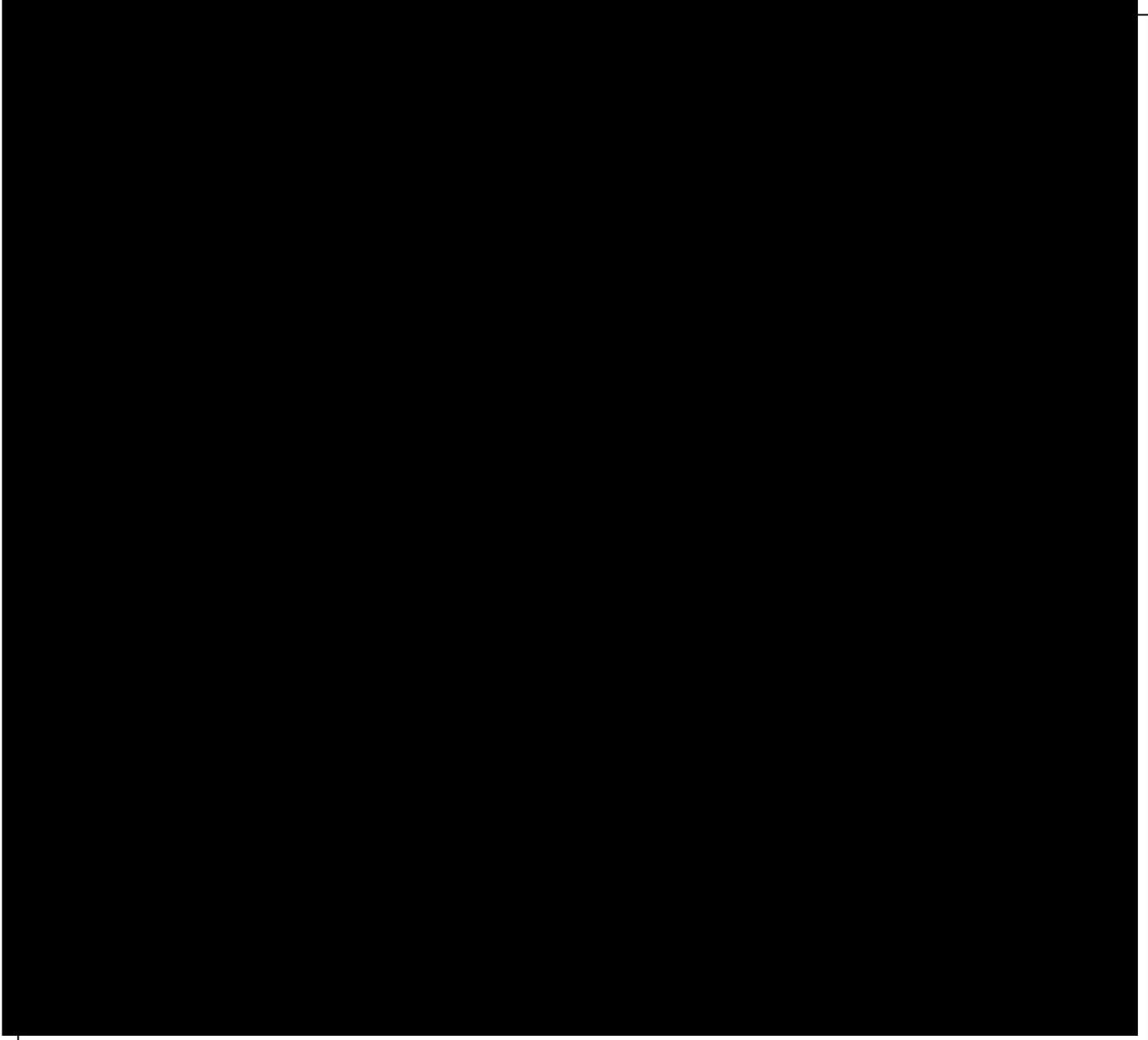
وكل ذلك يندرج تحت مصلحتين أساسيتين هما:

- مصلحة الوسائل العامة؛

- مصلحة العلاقات الخارجية.

وملخص كل هذه الوحدات التنظيمية موضح في الهيكل التنظيمي ل SOMIPHOS:

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة SOMIPHOS-تبسة-



المصدر: معلومات مقدمة من طرف المؤسسة.

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية

تتطلب أي دراسة عملية إجراءات منهجية تكون بمثابة المسار الذي سوف يقود أي باحث لمعرفة ما يريد البحث عنه، وأيضاً لإجابته على الأسئلة أو فك الغموض أو إيجاد استفسارات حول الموضوع الذي يريد دراسته أو البحث عما تحتويه طياته، وهذه الإجراءات تختلف من دراسة لأخرى، إلا أنها تساعد على جمع ومعرفة المعلومات التي يرجى من خلالها إيجاد حلول للتساؤلات الخاصة بموضوع الدراسة والتي تشمل ما يلي:

المطلب الأول: إجراءات الدراسة؛

المطلب الثاني: اعتماد الاستبيان وتداوله؛

المطلب الثالث: عرض وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية.

المطلب الأول: إجراءات الدراسة

لغرض إتمام عمليات البحث تم الاستعانة بإجراءات لازمة ومناسبة لكل مرحلة من مراحل البحث.

أولاً: مصادر جمع المعلومات والبيانات

لقد تم الاستعانة بمجموعة من الكتب والمجلات لمعالجة الجانب النظري من الدراسة والوثائق المتعلقة بالمؤسسة، قصد التعريف بها وتوضيحها أكثر في الجانب التطبيقي، وقد برز نوعين من مصادر جمع المعلومات:

1.1. المصادر الثانوية:

وهذا يخص الجانب النظري حيث تم الاعتماد على الكتب العربية والأجنبية الخاصة بتوضيح كل من متغيرات الدراسة (نظم المعلومات والممارسة المحاسبية) وأيضاً المجلات والمقالات العلمية حيث ساعدت هي الأخرى في إثراء هذا الجانب بكل المعلومات التي تم التطرق إليها، ولزيادة مصداقية هذا الجانب تم الاطلاع على مجموعة معتبرة من الدراسات السابقة التي ساهمت في توضيح المصطلحات بشكل أفضل، وإبراز العلاقة التي من شأنها الربط بين متغيرات الدراسة، متحصلين بذلك على جزء نظري يزخر بمعلومات شاسعة وعامة حول متغيرات الدراسة انطلاقاً من مراجع معتمدة.

2.1. المصادر الأولية:

تعبر المصادر الأولية عن مختلف الوثائق والتسجيلات التي تم الحصول عليها من المؤسسة محل الدراسة والتي تتضمن نبذة تاريخية عن تطور المؤسسة، وقد تم الاعتماد أيضاً على الموقع الرسمي

للمؤسسة، للاطلاع على هيكلها التنظيمي وكيفية تقسيمه ومعرفة كيفية عمل المصالح فيما بينها، من أجل تحقيق أفضل اتساق.

أ. الوثائق والسجلات:

تم الاستعانة بمجموعة من الوثائق المتعلقة بالجانب التاريخي للمؤسسة والتعريف بها وكذا الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة.

ب. الإستبيان:

تم إعداد الاستبيان وفقا لنموذج الدراسة التالي:

تتناول الدراسة البحث في دور نظم المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية وبالتالي فهي تشمل على المتغيرات التالية:¹

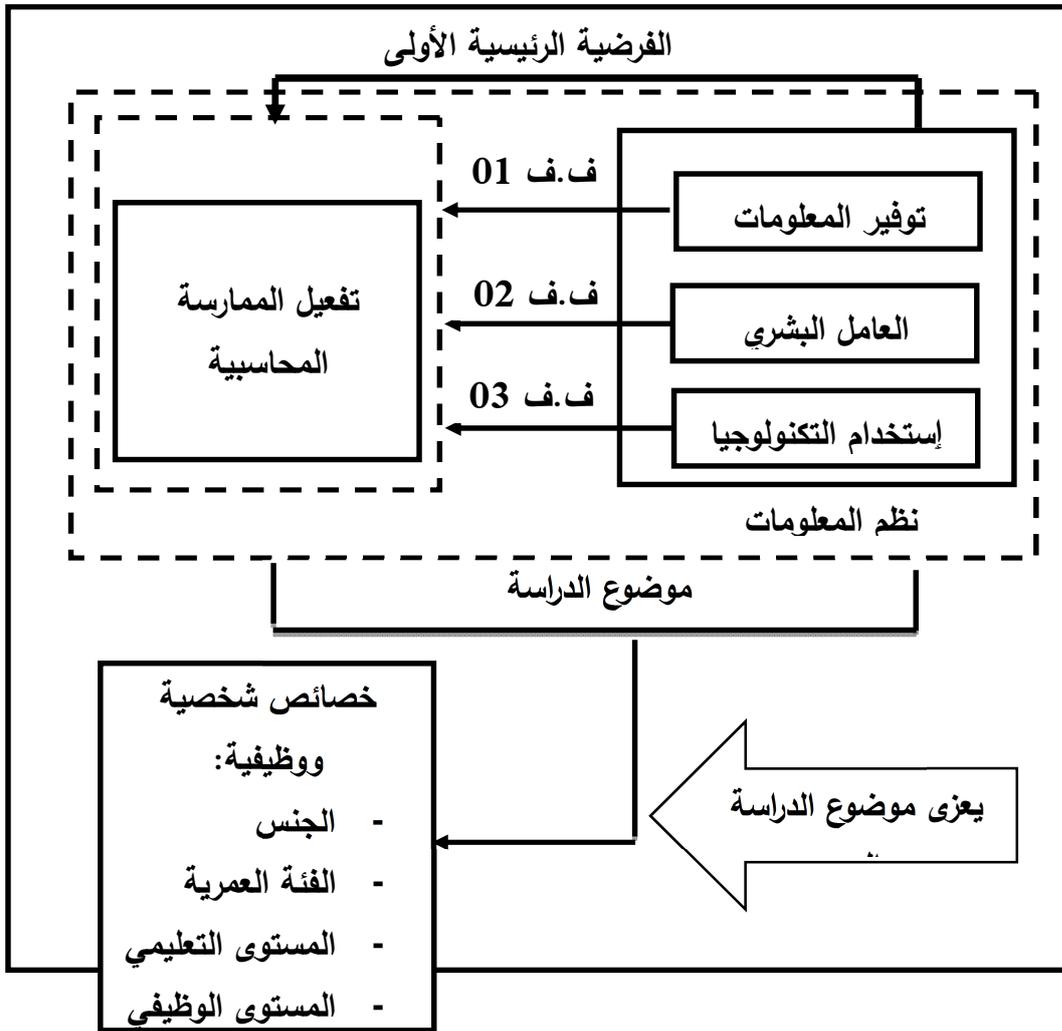
***المتغير المستقل:** نظم المعلومات الذي يتم قياسه من خلال (توفير المعلومات، العامل البشري، استخدام التكنولوجيا).

***المتغير التابع:** تفعيل الممارسة المحاسبية.

ولإلمام أكثر بمدى دور نظم المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية تمت صياغة فرضية رئيسية ثانية توضح فروق الدلالة بين المتغيرات المستقلة للدراسة المتمثلة في (الجنس والفئة العمرية والمستوى التعليمي والمستوى الوظيفي والخبرة المهنية) وموضوع الدراسة والشكل الموالي يوضح نموذج الدراسة:

¹الملحق رقم (01)، يوضح مضمون الإستبيان.

الشكل رقم (3-2): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبتين

يتضح من خلال ما سبق أن نموذج الدراسة يشتمل على متغير مستقل (نظم المعلومات) ومتغير تابع (تفعيل الممارسة المحاسبية) ومنه تم اعتماد جملة من الأدوات الإحصائية بناء على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (STASTICAL PACKAGE FOR SOCIAL) (SPSS): (STUDIES)، وقد تحدد نموذج الدراسة وفقا للعلاقة بين متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة مع إدراج البيانات الشخصية والوظيفية لمعرفة مدى تأثيرها على العلاقة السابقة.

ثانيا: مكونات إستمارة الاستبيان

تعتبر إستمارة الاستبيان من الأدوات الأساسية لجمع البيانات فهي مجموعة من الأسئلة المصاغة بطريقة خاصة تهدف بالدرجة الأولى للحصول على معلومات يراها البحث ضرورية لتحقيق أغراض دراسته.¹

وقد اشتملت على جزأين أساسيين، وفيما يلي وصف لهما:²

1.2. الجزء الأول: ويشتمل على متغيرات الدراسة الشخصية والوظيفية والمتمثلة في كل من: الجنس والعمر والمستوى التعليمي وسنوات الخبرة المهنية، المستوى الوظيفي.

2.2. الجزء الثاني: ويتضمن أسئلة الدراسة التي يقدر عددها ب: 32 سؤالا، تم تقسيمه على محورين أساسيين يعكسان محاور الدراسة الأساسية التي تناولتها الدراسة ويوضح الجدول التالي متغيرات الدراسة والفقرات التي تقيس كل متغير.

الجدول رقم (3-1): توزيع أسئلة استمارة الاستبيان على محاور الدراسة

| عدد الفقرات | محاور الدراسة | محاور الدراسة | |
|-------------|--------------------------|---------------|--------------|
| 05 | توفير المعلومات | نظم المعلومات | المحور الأول |
| 06 | العامل البشري | | |
| 05 | التكنولوجيا | | |
| 12 | تفعيل الممارسة المحاسبية | المحور الثاني | |
| 28 | المجموع | | |

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الاستبيان

المطلب الثاني: اعتماد الاستبيان وتداوله

من أجل اعتماد الاستبيان وتداوله يجب تحديد المجتمع محل الدراسة ومن ثم اختبار مدى الصدق والثبات للأداة المرغوب اعتمادها وصولا إلى تداوله.

يتكون مجتمع الدراسة من جميع القائمين على تسيير شركة مناجم فوسفات تبسة.

¹مصطفى صلاح، فوال، مناهج البحث العلمي الاجتماعية، دار غريب، مصر، 1998، ص 305.

²الملحق رقم (02).

أولاً: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

من أجل اعتماد استمارة الاستبيان كأداة للدراسة الميدانية وجب اختبار صدقها وثباتها وذلك عن طريق

ما يلي:

1.1. صدق أداة الدراسة:

يقصد بذلك قدرة استمارة الاستبيان على قياس المتغيرات التي وصفت لقياسها، وقد تم التحقق من ذلك عن طريق عرضها على عدد من المحكمين من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير -جامعة تبسة- وفي ضوء الملاحظات تم تعديل الاستمارة.¹

وتم الاعتماد على مقياس ليكرت للتعرف على وجهة نظر مفردات المجتمع حول موضوع الدراسة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): سلم ليكرت الخماسي

| الإجابات | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة |
|----------|----------------|-----------|-------|-------|------------|
| الدرجة | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |

المصدر: من إعداد الطالبتين

2.1. ثبات أداة الدراسة:

تم توزيع عدد من استمارات الاستبيان وعددها 40 على مجتمع الدراسة للتأكد من ثباتها طبقاً لمعامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)² لانساق الداخلي لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

| رقم الفقرة في الاستبيان | المتغير | معامل الثبات |
|-------------------------|---------------------------|--------------|
| الفقرات من (01-10) | نظم المعلومات | 0.955 |
| الفقرات من (11-20) | فعالية الممارسة المحاسبية | 0.938 |
| الفقرات من (01-20) | الاستبيان الكلي | 0.973 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

¹الملحق رقم (03).

²ألفا كرونباخ: هو اختبار لفحص مدى انسجام أسئلة المحور فيما بينها وكذا انسجام محاور الدراسة مجتمعة، وعليه فهو يحدد مدى اعتمادية استمارة الاستبيان وقدرتها على إعطاء بيانات وقياسات مستقرة نوعاً ما وغير متباينة، فكل ما كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ أعلى تكون أداة القياس (استمارة) أفضل وتتراوح قيمة المعامل بين 0-01، ويعتبر الحد الأدنى المقبول لهذا المعامل هو 60% (أنظر محمود مهدي، تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي spss، دار حامد، الأردن، 2005، ص 49).

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن معامل الثبات لجميع متغيرات الدراسة مرتفعة، حيث بلغ معامل الثبات لكافة فقرات أداة الدراسة 97.3% وهي نسبة ثبات عالية ومقبولة لأغراض إجراء الدراسة ويمكن اعتماد استمارة الاستبيان.

ثانياً: تداول استمارة الاستبيان

بعد تحديد مجتمع الدراسة واختيار المسح الشامل، تم توزيع استمارة الاستبيان على المجتمع المعني، والجدول الموالي يوضح تداول هذا الإستبيان:

الجدول رقم (3-4): تداول الاستبيان

| النسبة (%) | العدد | الاستبيان |
|------------|-------|----------------------------------|
| 100 | 40 | الاستمارات الموزعة |
| 05 | 02 | الاستمارات التي لم يتم استرجاعها |
| 15 | 06 | الاستمارات غير الصالحة للتحليل |
| 80 | 32 | الاستمارات الصالحة للتحليل |

المصدر: من إعداد الطالبتين

يلاحظ من الجدول رقم (3-4) أنه تم توزيع 40 استبياناً بما يوافق حجم مجتمع الدراسة، حيث لم يتم استرجاع (02) استبيانين بنسبة 05%، أما المسترجعة فهي 38 استبياناً أي بنسبة 95% وقد تم استبعاد 06 استبيانات لعدم صلاحيتها أي ما يمثل نسبة 15%، وقد قدر عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل بـ 32 استبياناً بنسبة قدرت بـ 80%، وهي نسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي.

ثالثاً: المعالجة الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات سيتم الاعتماد على طرق إحصائية يتم من خلالها وصف المتغيرات وتحديد نوعية العلاقة الموجودة بينها. بداية بجمع البيانات الموزعة وترميزها ثم إدخال البيانات بالحاسوب باستعمال برنامج الحزمة الإحصائية الاجتماعية (SPSS)، حيث تضمنت المعالجة الأساليب الإحصائية الموالية:

1.3. إختبار التوزيع الطبيعي:

من أجل معرفة نوعية الاختبارات التي سيتم استخدامها إن كانت معلمية أو غير معلمية تم إخضاع بيانات الدراسة لاختبار التوزيع الطبيعي من خلال معامل كالماعروفسميرنوف لمعرفة مدى إتباعها للتوزيع الطبيعي، وقد أتت نتائج الاختبارات كما يوضحها الجدول الآتي:¹

الجدول رقم (3-5): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

| مستوى المعنوية | قيمة الاختبار Z | محتوى القسم | محاو الاستبيان |
|----------------|-----------------|---------------------------|----------------|
| 0.613 | 0.758 | نظم المعلومات | الأول |
| 0.391 | 0.901 | فعالية الممارسة المحاسبية | الثاني |
| 0.260 | 1.010 | | الاستبيان ككل |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن مستوى المعنوية لكل محور من محاور الاستبيان أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وكذا مستوى دلالة الاستبيان ككل، ما يشير إلى أن بيانات الاستبيان تتبع التوزيع الطبيعي.

2.3. أدوات التحليل الإحصائي:

للإجابة على أسئلة الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات والمعاملات الإحصائية، المتمثلة في:

أ. معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)

تم استخدامه لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة، ويعبر عنه بالمعادلة الموالية:

$$a = \frac{n}{n-1} \left(1 - \frac{\sum vi}{vt} \right)$$

حيث: a

يمثل ألفا كرونباخ.

n : يمثل عدد الأسئلة.

vt : يمثل التباين في مجموع المحاور للاستمارة.

vi : يمثل التباين لأسئلة المحاور.

ب. التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية (Means) والانحرافات المعيارية (Standard

Deviation) (Deviation) ومعامل الاختلاف (Variance): والتي استخدمت الوصف خصائص

عينة الدراسة وترتيب الأبعاد.

¹الملحق رقم (04) يوضح نتائج مخرجات (SPSS).

تم حسابها لتحديد استجابات أفراد الدراسة نحو محاور وأسئلة أداة الدراسة، حيث أن الانحراف المعياري عبارة عن مؤشر إحصائي يقيس مدى التشتت في التغيرات ويعبر عنه بالعلاقة الموالية:

ج. مصفوفة الارتباط لبيرسون: حيث استخدمت في وصف خصائص مجتمع الدراسة، ولتحديد الاستجابة اتجاه محاور أداة الدراسة.

كما تم تحديد طول خلايا مقياس ليكارت للتدرج الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) حيث تم حساب المدى ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي $(0.80=5/4)$ وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى بداية المقياس وهي واحد وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية ويمكن توضيح طول الخلايا في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-6): طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي

| الفئة الأولى | من 1 إلى أقل من 1.80 | غير موافق بشدة | منخفض جدا |
|---------------|-------------------------|----------------|-----------|
| الفئة الثانية | من 1.80 إلى أقل من 2.60 | غير موافق | منخفض |
| الفئة الثالثة | من 2.60 إلى أقل من 3.40 | محايد | متوسط |
| الفئة الرابعة | من 3.40 إلى أقل من 4.20 | موافق | مرتفع |
| الفئة الخامسة | من 4.20 إلى أقل من 5 | موافق بشدة | مرتفع جدا |

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج (SPSS)

- د. معامل التحديد (R^2): لمعرفة نسبة التغير في المتغير التابع نتيجة للتغير في المتغير المستقل.
 - هـ. تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression): لاختبار الفرضيات وبالتالي التأكد من تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع ومن صلاحية نموذج الدراسة.
 - و. تحليل التباين الأحادي (One way Anova): لاختبار تأثير المتغيرات الشخصية والوظيفية على إجابات أفراد عينة الدراسة إزاء المتغيرات المستقلة والتابعة.
- يتضح مما تقدم أنه تم اعتماد أدوات الدراسة من وثائق وسجلات واستبيان بعد التأكد من صلاحية ذلك، خاصة ما تعلق بالاستبيان من خلال اختباري الصدق والثبات.

المطلب الثالث: عرض وتحليل البيانات الشخصية والوظيفية

يتناول هذا العنصر وصفا إحصائيا لمجتمع الدراسة وفقا للخصائص الشخصية والوظيفية المحددة في أداة الدراسة.

أولاً: عرض البيانات الشخصية والوظيفية للدراسة

تمثلت متغيرات الدراسة الشخصية والوظيفية في الجنس والعمر والمستوى التعليمي والوظيفي والخبرة المهنية، ويمكن توضيح هذه المتغيرات من خلال الجدول التالي:

1.1. توزيع مجتمع الدراسة وفق متغير الجنس:

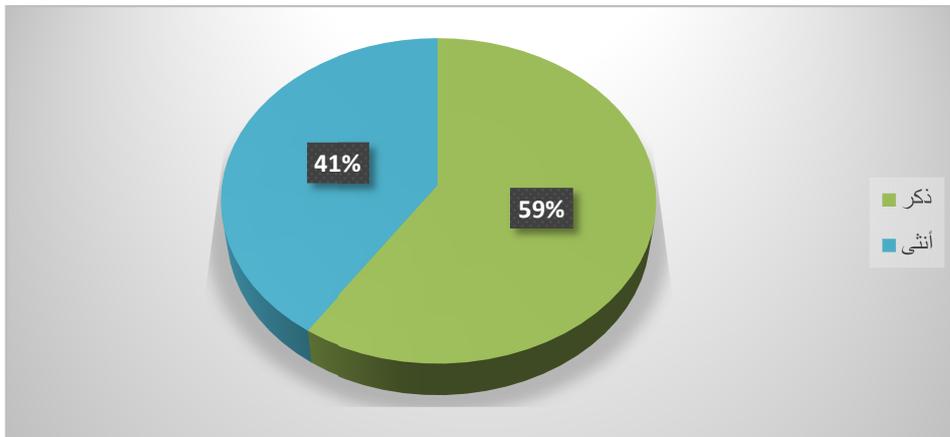
الجدول رقم (3-7): توزيع مجتمع الدراسة وفقا لمتغير الجنس

| النسبة (%) | التكرار | البيان |
|------------|---------|---------|
| 59.4 | 19 | ذكر |
| 40.6 | 13 | أنثى |
| %100 | 32 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

يوضح الجدول أعلاه أن نسبة الذكور قدرت بـ 59.4% حيث بلغ عددهم 19 فردا، في حين سجلت الإناث نسبة قدرت بـ 40.6% مقارنة بنسبة الذكور وبلغ عددهن 13 موظفة، والملاحظ أن الفئة الغالبة في عينة الدراسة هي فئة الذكور، ويرجع ذلك إلى كونها الفئة الغالبة في موظفي المؤسسة محل الدراسة ككل. والشكل الموالي يوضح توزيع مجتمع الدراسة وفقا لمتغير الجنس.

الشكل رقم (3-3): توزيع مجتمع الدراسة وفقا لمتغير الجنس



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برنامج (SPSS)

2.1. توزيع مجتمع الدراسة وفق متغير الفئة العمرية

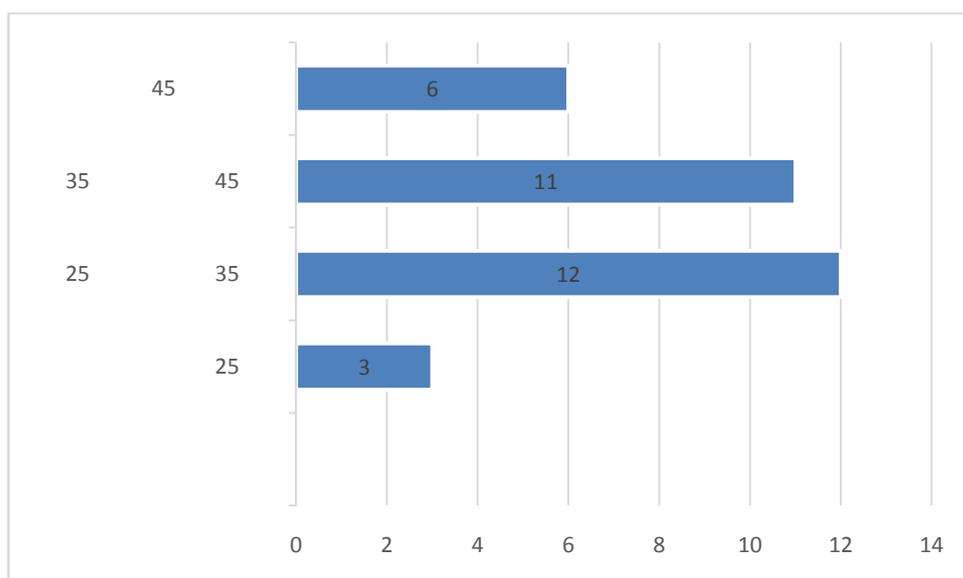
الجدول رقم (3-8): توزيع مجتمع الدراسة وفقا للفئة العمرية

| النسبة (%) | التكرار | البيان |
|------------|---------|-----------------------------|
| 9.4 | 3 | أقل من 25 سنة |
| 37.5 | 12 | من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة |
| 34.4 | 11 | من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة |
| 18.8 | 6 | 45 سنة فما فوق |
| % 100 | 32 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

يوضح الجدول أعلاه أن معظم أفراد المجتمع الدراسة كانوا من فئة 25 إلى أقل من 35 سنة وبلغت نسبتهم 37.5%، وهي أكبر نسبة، بينما بلغت الفئة العمرية من 35 إلى أقل من 45 سنة، نسبة 34.4%، في حين بلغت الفئة العمرية البالغين 45 سنة فما فوق نسبة 18.8%، أما الفئة العمرية أقل من 25 سنة نسبة قدرت بـ 9.4% وبالتالي سيطرت الفئات الشابة ومتوسطي العمر على الوظائف بالشركة. والشكل التالي يوضح توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير العمر.

الشكل رقم (3-4): توزيع مجتمع الدراسة وفقا لمتغير العمر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

3.1. توزيع مجتمع الدراسة وفق متغير المستوى العلمي:

الجدول رقم (3-9): توزيع مجتمع الدراسة وفقا للمستوى العلمي

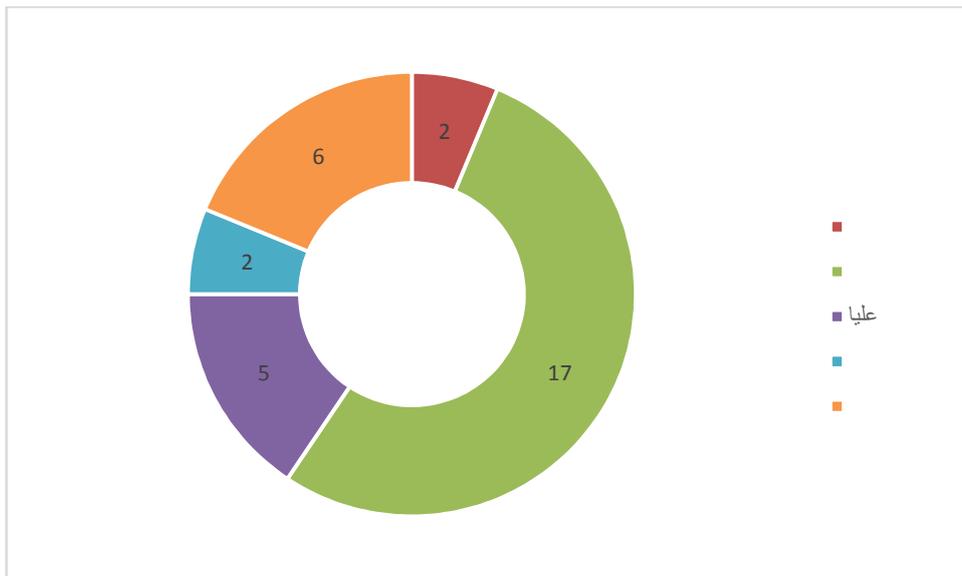
| النسبة (%) | التكرار | البيان |
|------------|---------|-------------|
| 6.3 | 2 | ثانوي |
| 53.1 | 17 | جامعي |
| 15.6 | 5 | دراسات عليا |
| 6.3 | 2 | تقني |
| 18.8 | 6 | تقني سامي |
| %100 | 32 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد مجتمع الدراسة جامعيون من الحاصلين على شهادة الليسانس، إذ بلغ عددهم 17 فردا بنسبة 53.1% تليها نسبة معتبرة من التقنيين السامين قدرت بـ 18.8%، وتتوفر الشركة على كوادرات جامعية في الدراسات العليا و قدرت نسبتهم 15.6%، تأتي بعدها في الترتيب نسبة 6.3% من أفراد المجتمع المدروس من أصحاب المستوى الثانوي، وجاءت نسبة من العينة المدروسة من التقنيين إذ بلغت نسبتهم 6.3% من مجمل الموظفين المدروسين، ويمكن القول أن الشركة تعتمد في توظيفها على أصحاب الشهادات الجامعية بشكل كبير.

والشكل الموالي يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقا لمتغير المستوى العلمي.

الشكل رقم (3-5): توزيع مجتمع الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

4.1. توزيع مجتمع الدراسة وفق متغير المستوى الوظيفي:

الجدول رقم (3-10): توزيع مجتمع الدراسة وفقا لمتغير المستوى الوظيفي

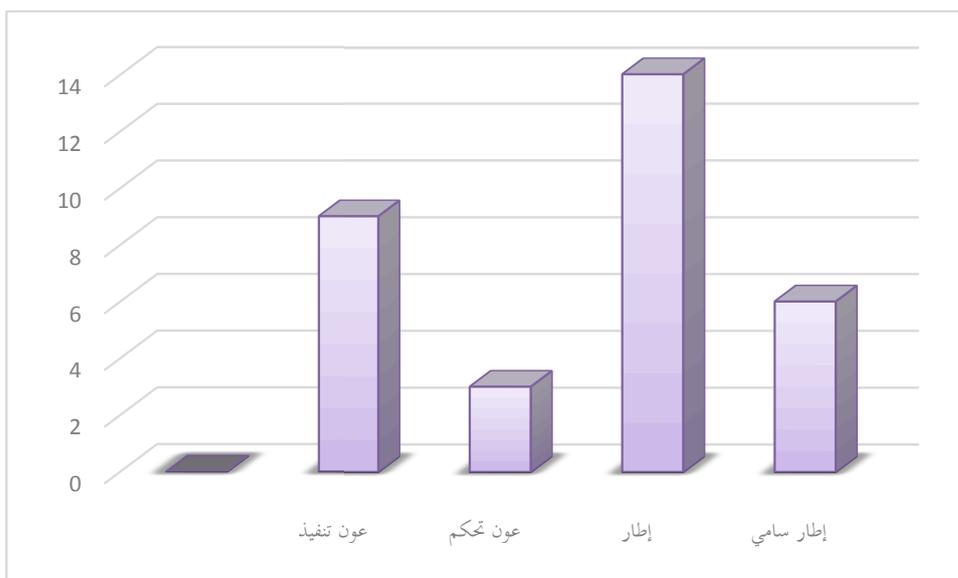
| النسبة (%) | التكرار | البيان |
|------------|---------|-----------|
| 28.1 | 9 | عون تنفيذ |
| 9.4 | 3 | عون تحكم |
| 43.8 | 14 | إطار |
| 18.8 | 6 | إطار سامي |
| %100 | 32 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب أفراد عينة الدراسة هم أعوان تنفيذيون وبلغت نسبتهم 28.1%، فيما تليها نسبة معتبرة من الإطارات قدرت بـ 43.3%، وكذا اشتملت العينة المدروسة على ما نسبته 18.8% من الإطارات السامية، بينما بلغت نسبة أعوان التحكم من العينة المدروسة نسبة 9.4%، وبالتالي يمكننا القول أن توزيع أفراد المجتمع كان متنوعا حسب متغير الوظيفة، مما يعطي تنوعا في الإجابات المقدمة والآراء حول محاور الاستبيان.

والشكل الموالي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الوظيفي

الشكل رقم (3-6): توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المستوى الوظيفي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

5.1. توزيع مجتمع الدراسة وفق متغير الخبرة المهنية:

الجدول رقم (3-11): توزيع مجتمع الدراسة وفقا لمتغير الخبرة المهنية

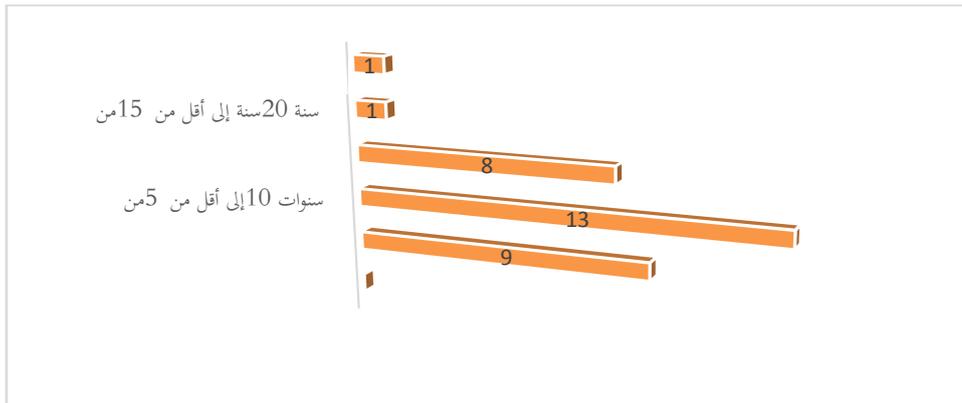
| النسبة (%) | التكرار | البيان |
|------------|---------|-------------------------------|
| 28.1 | 9 | 05 سنوات فأقل |
| 40.6 | 13 | من 05 إلى أقل من 10 سنوات |
| 25.0 | 8 | من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة |
| 3.1 | 1 | من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة |
| 3.1 | 1 | أكثر من 20 سنة |
| %100 | 32 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أكبر نسبة من العينة المبحوثة كانت من ذوي الخبرة المهنية المتزاوجة بين خمس و 10 سنوات، إذ سجلت هذه النسبة ما قيمته 40.6%، تليها نسبة 28.1% من ذوي الخبرة الأقل من خمس سنوات، وتأتي ما نسبته من 25% من الموظفين أصحاب الخبرة ما بين 10 و 15 سنة وتأتي نسبة 3.1% من الموظفين ذوي الخبرة بين 15 و 20 سنة وتتساوى هذه النسبة مع نسبة فئة الموظفين الذين يتمتعون بخبرة أكبر من 20 سنة.

والشكل الموالي يبين توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الشكل رقم (3-7): توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

ومما سبق يتبين أن أفراد عينة الدراسة موزعين بين فئة الذكور والإناث، وأغلبهم من فئة الشباب الذين ومتوسطي العمر، كما أن هناك تنوعا في الهيكل التنظيمي والمناصب التي يشغلها الموظفون الذين يمتلكون مؤهلات علمية عالية ويتمتعون بخبرة لا بأس بها في العمل.

المبحث الثالث: تحليل محاور الدراسة واختبار فرضياتها

يتناول هذا المبحث تحليلا لمحاور الدراسة المستقلة والتابعة لمعرفة مدى توافرها في المؤسسة التي تم اعتمادها في الجانب التطبيقي، هذا الأخير بني على فرضيات تمكن عملية اختبارها من معرفة إمكانية وجود تأثير لنظم المعلومات على تفعيل الممارسة المحاسبية وفيما يلي تفصيل في الموضوع من خلال الآتي:

المطلب الأول: تحليل محاور الدراسة؛

المطلب الثاني: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى؛

المطلب الثالث: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية وفرضياتها الفرعية.

المطلب الأول: تحليل محاور الدراسة

سيتم تحليل هذه المحاور بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS)، وقد تم استخدام معياري المتوسط الحسابي لمعرفة درجة الموافقة على كل محور، والانحراف المعياري لمعرفة مدى تشتت إجابات عينة الدراسة، ولقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس شدة الإجابة.

أولاً: تحليل استجابات أفراد المجتمع نحو محور واقع نظم المعلومات

حيث تناول المحور الأول لأداة الدراسة واقع نظم المعلومات بالمؤسسة محل الدراسة، وسيتم من خلال ما يلي تحليل النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وكذا معامل الاختلاف وهذا من خلال الجدول التالي:¹

الجدول رقم (3-12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف لفقرات محور

واقع نظم المعلومات

| رقم العبارة | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف | الدلالة |
|-----------------|----------------|-----------|-------|-------|------------|-----------------|-------------------|----------------|---------|
| توفير المعلومات | | | | | | | | | |
| 01 | التكرار | - | 12 | 6 | 6 | 8 | 3.31 | 1.230 | 1.512 |
| | % | - | 37.5 | 18.8 | 18.8 | 25 | | | |
| 02 | التكرار | 2 | 7 | 3 | 12 | 8 | 3.53 | 1.270 | 1.612 |
| | % | 6.3 | 21.9 | 9.4 | 37.5 | 25 | | | |

¹ الملحق رقم (05) -مخرجات برنامج (SPSS).

| | | | | | | | | | | |
|--------|-------|-------|------|--------------------------|------|------|------|-----|---------|----|
| مرتفعة | 1.733 | 1.316 | 3.41 | 9 | 7 | 6 | 8 | 2 | التكرار | 03 |
| | | | | 28.1 | 21.9 | 18.8 | 25 | 6.3 | % | |
| مرتفعة | 0.934 | 0.967 | 3.97 | 10 | 15 | 3 | 4 | - | التكرار | 04 |
| | | | | 31.3 | 46.9 | 9.4 | 12.5 | - | % | |
| مرتفعة | 0.991 | 0.995 | 4.09 | 13 | 13 | 2 | 4 | - | التكرار | 05 |
| | | | | 40.6 | 40.6 | 6.3 | 12.5 | - | % | |
| | 0.769 | 0.877 | 3.91 | العامل البشري | | | | | | |
| مرتفعة | 0.797 | 0.893 | 4.09 | 11 | 16 | 2 | 3 | - | التكرار | 06 |
| | | | | 34.4 | 50 | 6.3 | 9.4 | - | % | |
| مرتفعة | 1.104 | 1.051 | 4.16 | 15 | 12 | - | 5 | - | التكرار | 07 |
| | | | | 46.9 | 37.5 | - | 15.6 | - | % | |
| مرتفعة | 1.081 | 1.146 | 4.09 | 15 | 11 | 1 | 4 | 1 | التكرار | 08 |
| | | | | 46.9 | 34.4 | 3.1 | 12.5 | 3.1 | % | |
| مرتفعة | 1.168 | 1.081 | 3.84 | 11 | 10 | 6 | 5 | - | التكرار | 09 |
| | | | | 34.4 | 31.3 | 18.8 | 15.6 | - | % | |
| مرتفعة | 1.016 | 1.008 | 3.88 | 10 | 12 | 6 | 4 | - | التكرار | 10 |
| | | | | 31.3 | 37.5 | 18.8 | 12.5 | - | % | |
| مرتفعة | 1.726 | 1.314 | 3.38 | 8 | 9 | 4 | 9 | 2 | التكرار | 11 |
| | | | | 25 | 28.1 | 12.5 | 28.1 | 6.3 | % | |
| | 1.043 | 1.021 | 3.66 | الاعتماد على التكنولوجيا | | | | | | |
| مرتفعة | 1.346 | 1.160 | 3.59 | 6 | 16 | 3 | 5 | 2 | التكرار | 12 |
| | | | | 18 | 50 | 9.4 | 15.6 | 6.3 | % | |
| مرتفعة | 1.491 | 1.221 | 3.84 | 12 | 10 | 5 | 3 | 2 | التكرار | 13 |
| | | | | 37.5 | 31.3 | 15.6 | 9.4 | 6.3 | % | |
| مرتفعة | 1.532 | 1.238 | 3.63 | 8 | 14 | 2 | 6 | 2 | التكرار | 14 |
| | | | | 25 | 43.8 | 6.3 | 18.8 | 6.3 | % | |

| | | | | | | | | | | | |
|--------|-------|-------|------|---|-------|------|------|---|---------|----|--|
| مرتفعة | 1.286 | 1.134 | 3.56 | 9 | 7 | 9 | 7 | - | التكرار | 15 | |
| | | | | 28.1 | 21.9 | 28.1 | 21.9 | - | % | | |
| مرتفعة | 1.136 | 1.066 | 3.66 | 8 | 11 | 7 | 6 | - | التكرار | 16 | |
| | | | | 25 | 34.4 | 21.9 | 18.8 | - | % | | |
| | | | | المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واقع نظم المعلومات | | | | | | | |
| | | | | 0.773 | 0.879 | 3.75 | | | | | |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تحليل نتائج برنامج (SPSS)

1.1. تحليل جدول المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات محور نظم المعلومات

بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور واقع نظم المعلومات (3.75) أي بدرجة مرتفع حسب مقياس ليكرت الخماسي، وانحراف معياري (0.879) في المحور، وفيما يلي تفصيل لتحليل لاستجابات أفراد العينة لعبارات المحور:

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح أن المتوسط الحسابي لبعد (توفير المعلومات) قد جاء مقدرا ب (3.66) أي بدرجة موافقة مرتفعة نسبيا وبانحراف معياري قدره (0.872) ما يشير إلى انسجام في استجابات أفراد العينة المبحوثة تجاه ما جاءت به عبارات هذا البعد، فقد جاءت العبارة رقم (01) بأقل متوسط حسابي على مستوى البعد والذي قدر ب (3.31) وكان انحرافها المعياري عن المتوسط العام للمحور مقدرا ب (1.230)، وقد نصت هذه العبارة على أن "يختص نظام المعلومات بتجميع المعلومات من الأنظمة الفرعية للمؤسسة"، ما يشير على موافقة متوسطة لأفراد العينة المبحوثة حول دور نظام المعلومات في جمع المعلومات من مختلف الأنظمة والأقسام الفرعية للمؤسسة، تليها العبارة رقم (03) والتي تقول "يساعد نظام المعلومات في عملية نقل المعلومة بصورة سريعة"، إذ كان متوسط هذه العبارة الحسابي مقدرا ب (3.41) مما يدل على موافقة مرتفعة نوعا ما على ما جاء به هذه العبارة، في حين جاءت العبارة رقم (05) في هذا البعد بأعلى متوسط حسابي والذي بلغ (4.09) ما يشير على موافقة مرتفعة وانسجام في آراء المبحوثين حول ما نصت عليه هذه العبارة والمتمثل في "يعد نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار"، إذ أن غالبية العينة المدروسة يتفقون حول أهمية نظام المعلومات كمصدر للمعلومات التي بدورها تساعد الإدارة في اتخاذ القرار.

وبالنظر لمعطيات الجدول رقم () يتضح أن البعد الثاني في محور واقع نظام المعلومات بالمؤسسة محل الدراسة والمتمثل في (العامل البشري) قد سجل متوسطا حسابيا قدره (3.91) وبانحراف معياري (0.877) وهذه دلالة على الموافقة تجاه ما جاءت به عبارات هذا البعد من وجهة نظر العينة المدروسة، وقد

خصص هذا البعد لقياس مدى اعتماد نظام المعلومات بالمؤسسة على العامل البشري في زيادة كفاءته وفعاليتها، والملاحظ أن الفقرة رقم (11) قد جاءت بأقل متوسط حسابي على مستوى هذا البعد وقد قدر متوسطها الحسابي بـ (3.38) ونصت هذه الأخيرة على أن "تحرص إدارة المؤسسة على رفع مستوى التأهيل العلمي والعملي للعاملين فيها"، ما يشير إلى موافقة بدرجة متوسطة حول اعتماد المؤسسة على برامج تأهيلية وتكوينية لعمالها وموظفيها فيما يخص التعامل واستخدام أنظمة المعلومات، بينما سجلت العبارة رقم (10) والتي نصت على أن "تتأثر نظم المعلومات في المؤسسة بتصرفات وأوضاع الموظفين ورغباتهم" متوسطا حسابيا قدره (3.88)، ما يشير على انسجام وقبول مرتفع في استجابات المبحوثين، ويرجع ذلك إلى أن نظام المعلومات في المؤسسة يعتمد على العامل البشري في إدارته وتشغيله واستغلاله، فمن الطبيعي تأثره بمستخدميه، وجاءت العبارة رقم (07) في أعلى الترتيب بأكبر متوسط حسابي على مستوى بعد العامل البشري، فقد سجلت متوسطا حسابيا قدره (4.16) وبانحراف معياري (1.051)، ويشير ذلك إلى موافقة بدرجة مرتفعة على ما نصت عليه هذه العبارة والمتمثل في تبني المؤسسة برامج تكوينية لتدريب الأفراد على استخدام تكنولوجيا المعلومات"، ويدل هذا على أن المؤسسة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات في نشاطاتها المختلفة وتسعى إلى تأهيل وتدريب عمالها على استخدام هذه الأخيرة حرصا منها على الحصول على أعلى النتائج المرجوة.

أما فيما يخص بعد (الاعتماد على التكنولوجيا) فقد جاء هذا البعد بمتوسط حسابي قدره (3.66) وبانحراف معياري (1.021) ما يشير إلى موافقة مرتفعة نسبيا وانسجام متوسط لاستجابات أفراد العينة من موظفي مؤسسة الفوسفات بتبسة لما جاءت به عبارات هذا البعد، فقد سجلت العبارة رقم (15) أصغر متوسط حسابي والذي بلغ (3.56)، ونصت هذه العبارة أنه "تتزوّد المؤسسة بأحدث البرامج التكنولوجية ونظم المعلومات"، ما يشير إلى أن المبحوثين يرون أن مؤسستهم تستفيد من أحدث البرامج التكنولوجية ونظم المعلومات لكن ليس بشكل كبير، تلتها العبارة رقم (16) والقاتلة بأن "تستخدم المؤسسة أجهزة وبرمجيات حاسوبية متطورة تساعدها على أداء عملها بكفاءة وفاعلية"، والتي سجلت متوسطا حسابيا مقدرا بـ (3.66) ما يشير إلى درجة موافقة مرتفعة، فمن وجهة نظر العينة المبحوثة، فالمؤسسة تعتمد على أجهزة وبرمجيات حديثة ومتطورة، الأمر الذي يزيد من كفاءة وفعالية أداء نشاطاتها، بينما احتلت العبارة رقم (13) أعلى الترتيب على مستوى هذا البعد بمتوسط حسابي قدره (3.84)، ما يشير إلى درجة قبول مرتفعة بين أفراد العينة المدروسة لما جاءت به هذه العبارة والمتمثل في "تستخدم المؤسسة تكنولوجيا المعلومات في القيام بنشاطها اليومي"، إذ أن غالبية العينة المدروسة يرون أن مؤسستهم تعتمد اعتمادا يوميا على تكنولوجيا المعلومات في مختلف أنشطتها.

من خلال ما تقدم، يمكن القول أن غالبية أفراد العينة المبحوثة من موظفي وعمال مؤسسة مناجم الفوسفات بتبسة يتفقون إجمالاً حول عبارات محور نظام المعلومات بمؤسستهم، ويتضح جلياً اعتماد المؤسسة على التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات في تسيير أنشطتها من وجهة نظر العينة المبحوثة، وكذا يظهر من خلال استجابات العينة أن نظام المعلومات بالمؤسسة له الدور الفعال في تحسين أدائها، وكذا فإن العامل البشري له الأثر الكبير على أنظمة المعلومات من حيث التشغيل والفعالية.

ثانياً: تحليل استجابات أفراد المجتمع نحو محور تفعيل الممارسة المحاسبية

سيتم من خلال ما يلي تحليل النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وكذا معامل الاختلاف وهذا من خلال الجدول التالي:¹

الجدول رقم (3-13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور تفعيل الممارسة المحاسبية

| رقم العبارة | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف | الدالة |
|-------------|----------------|-----------|-------|-------|------------|-----------------|-------------------|----------------|--------|
| 17 | التكرار | - | 6 | 10 | 12 | 4 | 3.44 | 0.899 | مرتفعة |
| | % | - | 18.8 | 31.3 | 37.5 | 12.5 | | | |
| 18 | التكرار | 2 | 4 | 4 | 13 | 9 | 3.72 | 1.198 | مرتفعة |
| | % | 6.3 | 12.5 | 12.5 | 40.6 | 28.1 | | | |
| 19 | التكرار | 1 | 5 | 4 | 15 | 7 | 3.63 | 1.091 | مرتفعة |
| | % | 3.1 | 15.6 | 12.5 | 46.9 | 21.9 | | | |
| 20 | التكرار | 1 | 5 | 4 | 11 | 11 | 3.81 | 1.176 | مرتفعة |
| | % | 3.1 | 15.6 | 12.5 | 34.4 | 34.4 | | | |
| 21 | التكرار | - | 8 | 5 | 11 | 8 | 3.59 | 1.132 | مرتفعة |
| | % | - | 25 | 15.6 | 34.4 | 25 | | | |
| 22 | التكرار | - | 6 | 1 | 15 | 10 | 3.91 | 1.058 | مرتفعة |
| | % | - | 18.8 | 3.1 | 46.9 | 15 | | | |
| 23 | التكرار | - | 6 | 7 | 13 | 6 | 3.59 | 3.59 | مرتفعة |
| | % | - | 18.8 | 21.9 | 40.6 | 18.8 | | | |
| 24 | التكرار | - | 5 | 5 | 15 | 7 | 3.75 | 0.984 | مرتفعة |

¹ الملحق رقم (06) مخرجات برنامج (SPSS).

| | | | | | | | | | | |
|--------|-------|-------|------|---|------|------|------|-----|---------|----|
| | | | | 21.9 | 46.9 | 15.6 | 15.6 | - | % | |
| مرتفعة | 1.351 | 1.162 | 3.56 | 7 | 13 | 4 | 7 | 1 | التكرار | 25 |
| | | | | 21.9 | 40.6 | 12.5 | 21.9 | 3.1 | % | |
| مرتفعة | 1.351 | 1.160 | 3.59 | 7 | 14 | 3 | 7 | 1 | التكرار | 26 |
| | | | | 21.9 | 43.8 | 9.4 | 21.9 | 3.1 | % | |
| مرتفعة | 1.047 | 1.012 | 3.59 | 5 | 16 | 4 | 7 | - | التكرار | 27 |
| | | | | 15.6 | 50 | 12.5 | 21.9 | - | % | |
| مرتفعة | 1.047 | 1.023 | 3.72 | 6 | 18 | 1 | 7 | - | التكرار | 28 |
| | | | | 18.8 | 56.3 | 3.1 | 21.9 | - | % | |
| | 0.698 | 0.836 | 3.66 | المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور تفعيل الممارسة المحاسبية | | | | | | |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تحليل نتائج برنامج (SPSS)

1.2. تحليل جدول المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات محور تفعيل الممارسة المحاسبية:

بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور (3.66) أي بدرجة مرتفع حسب مقياس ليكرت الخماسي، وانحراف معياري (0.836) في عبارات محور تفعيل الممارسة المحاسبية، ما يدل على اتفاق عام على ما جاءت به عبارات هذا المحور ويلاحظ عدم وجود تشتت في استجابات أفراد العينة بشكل كبير، وفيما يأتي إيضاح أكثر لاستجابات العينة المدروسة لعبارات هذا المحور:

سجلت العبارة رقم (17) أقل متوسط حسابي على مستوى المحور والذي قدر بـ (3.44) وبانحراف معياري قدره (0.948)، وقد نصت هذه العبارة على "تطبيق مؤسستكم نظام معلومات محاسبي في إعداد التقارير في الوقت المناسب"، ما يشير على موافقة مرتفعة نسبيا لأفراد العينة على اعتماد المؤسسة نظاما معلوماتيا محاسبيا في إعداد التقارير المحاسبية والمالية في الوقت المناسب، تلتها في الترتيب العبارة رقم (25) والتي تنص على "يبين نظم معلومات خلو القوائم المالية من أشكال التحيز في القياس المحاسبي" بمتوسط حسابي قدره (3.56)، ما يشير إلى موافقة بدرجة مرتفعة نسبيا على أهمية نظام المعلومات في إعداد قوائم مالية بشكل موضوعي وعلى أسس محاسبية تخلو من التحيز، وأتت العبارتان (26) و(27) بنفس المتوسط الحاسبي والذي قدر بـ (3.59) وبانحراف معياري (1.160) و(1.012) على التوالي، ما يدل على انسجام في وتوافق في آراء أفراد العينة المبحوثة حول ما جاءت به هاتان العبارتان، فقد نصت العبارة رقم (26) على "يسمح نظام المعلومات بتوفير معلومات مكتملة ودقيقة تتسم بموضوعية محاسبية"، ما يدل على أن نظام المعلومات المستخدم في المؤسسة يسمح بتوفير معلومات دقيقة وتتسم بموضوعية

محاسبية من وجهة نظر أفراد العينة المبحوثة، ونصت العبارة رقم (27) على "مصدافية وشفافية القوائم المالية راجع إلى تطبيق نظام معلومات محاسبي"، ما يدل على أن أفراد العينة من الموظفين المبحوثين يرون أن نظام المعلومات المحاسبي يساهم في مصداقية وشفافية القوائم المالية للمؤسسة، وأتت العبارة رقم (19) بمتوسط حسابي قدره (3.63) وقد نصت العبارة على "يسمح نظام المعلومات بالجرد الدائم الخاص بالمعاملات مرة في كل سنة"، ما ينم على اتفاق مرتفع وانسجام نسبي حول دور نظام المعلومات المحاسبي في عملية الجرد الدورية، واحتلت العبارة رقم (22) أعلى الترتيب على مستوى محور واقع الممارسة المحاسبية وعلاقتها بنظام المعلومات المحاسبية من حيث المتوسط الحسابي، فقد بلغ (3.91) وبانحراف معياري (1.058)، ما يشير إلى توافق عام وموافقة بدرجة مرتفعة حول ما جاءت به هذه العبارة والمتمثل في يُعد نظام المعلومات المحاسبي المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات المالية، فالموظفون بالمؤسسة محل الدراسة يرون أن نظم المعلومات المحاسبية تعتبر مصدرا أوليا في حصول الإدارة على المعلومات التي تدخل بشكل مباشر في صنع واتخاذ القرارات المالية.

مما تقدم، يتضح أن عينة الدراسة موافقون بدرجة كبيرة إلى حد ما حول ما جاءت به عبارات هذا المحور، والذي صمم لقياس آراءهم حول واقع نظم المعلومات المحاسبية والدور الذي تلعبه في المؤسسة، وما لنظم المعلومات بصفة عامة من أهمية في تفعيل الممارسة المحاسبية وزيادة كفاءتها، فمن خلال تحليل استجابات عينة الدراسة يظهر أن لنظام المعلومات المحاسبية عدة أهداف ومزايا يمكن استغلالها من بينها توصيل كافة البيانات عن طريق مجموعة من التقارير والقوائم إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها بكل موضوعية وحيادية ودون تحيز.

المطلب الثاني: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

نصت الفرضية الرئيسية الأولى على أنه:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية بشركة مناجم الفوسفات -تبسة-

وتفرعت إلى ما يلي:

- الفرضية الفرعية الأولى: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوفير المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية بشركة مناجم الفوسفات -تبسة-
- الفرضية الفرعية الثانية: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعامل البشري المؤهل في تفعيل الممارسة المحاسبية بشركة مناجم الفوسفات -تبسة-

- الفرضية الفرعية الثالثة: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام التكنولوجيا في تفعيل الممارسة المحاسبية بشركة مناجم الفوسفات -تبسة-

ولاختبار هذه الفرضيات تم الاعتماد على نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي يسمح بدراسة وجود علاقة تأثر (المتغيرات التابعة) وتأثير المتغيرات المستقلة، كما تم الاعتماد على معامل الارتباط بيرسون لمعرفة طبيعة العلاقة (طردية أو عكسية) ومعامل التحديد (R^2) لمعرفة نسبة التغير في المتغير التابع والتي تعود إلى المتغير المستقل، كما تم الاستناد إلى مستوى الدلالة ($0.05 =$) عند تحليل فرضيات الدراسة، ويمكن توضيح النتائج من خلال الجدول التالي:¹

الجدول رقم (3-14): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى وفرضياتها الفرعية

| المتغير التابع | المتغير المستقل | ثابت الانحدار (α) | معامل الانحدار (β) | معامل الارتباط (Pearson) | معامل التحديد (R^2) | قيمة (t) | القيمة المحسوبة (F) | مستوى الدلالة (sig) |
|--------------------------|---------------------|----------------------------|----------------------------|--------------------------|-------------------------|----------|---------------------|---------------------|
| تفعيل الممارسة المحاسبية | توفير المعلومات | 0.636 | 0.827 | 0.862 | 0.744 | 9.329 | 87.023 | 0.00 |
| | العامل البشري | 0.316 | 0.857 | 0.899 | 0.809 | 11.258 | 126.744 | 0.00 |
| | إستخدام التكنولوجيا | 1.024 | 0.722 | 0.883 | 0.779 | 10.290 | 105.876 | 0.00 |
| | نظم المعلومات | 0.371 | 0.878 | 0.924 | 0.853 | 13.208 | 174.44 | 0.00 |

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS)

وبالاستناد إلى الجدول رقم (3-14) كانت نتائج اختبار الفرضيات كالتالي:

أولاً: نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

1.1. الفرضية الفرعية الأولى:

نصت الفرضية الفرعية الأولى على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوفير المعلومات في تفعيل

الممارسة المحاسبية بشركة مناجم الفوسفات - تبسة-

¹.الملحق رقم (07) مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي استخدم لمعرفة فيما إذا كان هناك تأثير لتوفير المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية بالشركة محل الدراسة، وجود علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية لتوفير المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.827) في حين بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0.862) وهذه المعاملات؛ معامل الانحدار -معامل الارتباط- ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05 =) وهذا ما أوضحه اختبار (t)، مما يدل على أن توفير المعلومات له من الأهمية البالغة في تفعيل الممارسة المحاسبية، كون وظيفة المحاسبة بالمؤسسة تعتمد على جمع ومعالجة البيانات والمعلومات، فتطور عمليات المؤسسات بشكل كبير أدى إلى استخدام الحسابات الآلية واعتماد نظم المعلومات، فأصبحت عملية إدارة البيانات وتجهيزها لأغراض إعداد التقارير المالية وتحقيق مختلف أهداف نظم المعلومات المحاسبية، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار المتمثلة في معامل التحديد (R^2) بلغت (0.744) مما يعني أن نسبة 74.4% من التغيرات في الممارسة المحاسبية تعود لمتغير توفير المعلومات، وقد أظهر اختبار (F) أن نموذج الانحدار بشكل عام ذو دلالة إحصائية، كما أن مستوى الدلالة (0.00) أقل من مستوى المعنوية (0.05) وبهذه النتائج ترفض الفرضية الفرعية الأولى لتحل محلها الفرضية البديلة التي تنص على ما يلي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوفير المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية بشركة مناجم الفوسفات - تبسة-

2.1. الفرضية الفرعية الثانية:

نصت الفرضية الفرعية الثانية على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعامل البشري المؤهل في تفعيل الممارسة المحاسبية بشركة مناجم الفوسفات -تبسة"

يتضح من نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي استخدم لمعرفة فيما إذا كان هناك تأثير للعامل البشري المؤهل في تفعيل الممارسة المحاسبية بالشركة محل الدراسة، وجود علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية للعامل البشري المؤهل في تفعيل الممارسة المحاسبية، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.857) في حين بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0.899) وهذان المعاملان جاءا دالين إحصائياً عند مستوى (0.05 =) وهذا ما أوضحه اختبار (t)، ما يشير إلى أن توفير المؤسسة للكار البشري والموظفين المؤهلين والمدربين على التعامل الجدي مع أنظمة المعلومات له أهمية بالغة في تحسين الأداء المحاسبي بالشركة بشكل كبير، فالعامل البشري هو المحرك الأساس لجميع أنظمة المعلومات ومنها نظام المعلومات المحاسبي، وتدريب العاملين وتأهيله يعود بنتيجة إيجابية على أداء نظام المعلومات المحاسبية ومنه تفعيل الممارسة المحاسبية، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار المتمثلة في معامل التحديد (R^2) بلغت (0.809) مما يعني أن نسبة 80.9% من التغيرات في تفعيل الممارسة المحاسبية تعود لمتغير العامل البشري، وقد أظهر

اختبار (F) بأن نموذج الانحدار بشكل عام ذو دلالة إحصائية، كما أن مستوى الدلالة ($\text{sig}=0.00$) أقل من مستوى المعنوية (0.05) وبهذه النتائج ترفض الفرضية الفرعية الثانية لتحل محلها الفرضية البديلة التي تنص على ما يلي: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعامل البشري المؤهل في تفعيل الممارسة المحاسبية بشركة مناجم الفوسفات -تبسة-

3.1. الفرضية الفرعية الثالثة:

نصت الفرضية الفرعية الثالثة على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام التكنولوجيا في تفعيل الممارسة المحاسبية بشركة مناجم الفوسفات -تبسة-

يتضح من نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي استخدم لمعرفة فيما إذا كان هناك تأثير لاستخدام التكنولوجيا في تفعيل الممارسة المحاسبية بالشركة محل الدراسة، وجود علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية لاستخدام التكنولوجيا في تفعيل الممارسة المحاسبية، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.883) في حين بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0.779) وكانت هذه المعاملات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 =$) وهذا ما أوضحه اختبار (t)، ما يشير إلى أن الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة من خلال توفير الأجهزة والبرمجيات المتطورة والعمل على تحديثها دورياً، يسمح بزيادة فاعلية الوظيفة المحاسبية، فالشركات في الوقت الراهن لا تستطيع الاستغناء عن التكنولوجيا في كل أنشطتها، وخاصة تلك المتعلقة بالبيانات والمعلومات ومعالجتها وتخزينها، كالوظيفة المحاسبية، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار المتمثلة في معامل التحديد (R^2) بلغت (0.779) مما يعني أن نسبة 73.3% من التغيرات في تفعيل الممارسة المحاسبية تعود لمتغير التكنولوجيا، وقد أظهر اختبار (F) بأن نموذج الانحدار بشكل عام ذو دلالة إحصائية، كما أن مستوى الدلالة ($\text{sig}=0.00$) أقل من مستوى المعنوية (0.05) وبهذه النتائج ترفض الفرضية الفرعية الثالثة لتحل محلها الفرضية البديلة التي تنص على ما يلي: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام التكنولوجيا في تفعيل الممارسة المحاسبية بشركة مناجم الفوسفات -تبسة-

ثانياً: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

تنص الفرضية الرئيسية الأولى على أنه:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية بشركة مناجم الفوسفات -تبسة-

ومن خلال نتائج الجدول رقم (3-14) يتضح أن نتائج الانحدار الخطي البسيط قد أظهرت وجود علاقة تأثير موجبة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.878) في حين بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0.924) وهذه المعاملات؛ معامل

الانحدار، معامل الارتباط أنت ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) وهذا ما أوضحه اختبار (t) وهذا دال إلى أن نظم المعلومات تساهم في تفعيل الممارسة المحاسبية الشركة، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار المتمثلة في معامل التحديد (R^2) فقد بلغت (0.853) مما يعني أن ما نسبته (85.3%) من التغيرات في الحاصلة في تفعيل الممارسة المحاسبية تعود لنظم المعلومات، وما تبقى من تغيرات يعود إلى عوامل أخرى لم يشملها نموذج الدراسة، وقد أظهر اختبار (F) بأن نموذج الانحدار بشكل عام ذو دلالة إحصائية، كما أن مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية 0.05 وعليه ترفض الفرضية الرئيسية لتحل محلها الفرضية القائلة "توجد علاقة تأثير معنوية لنظم المعلومات على تفعيل الممارسة المحاسبية بالمؤسسة محل الدراسة" وبالتالي من خلال تحليل النتائج الإحصائية للفرضية الرئيسية الأولى تم التأكد من وجود تأثير لأبعاد نظم المعلومات على الممارسة المحاسبية بشكل إيجابية في الشركة محل الدراسة والذي تم استنتاجه أن تأثير العامل البشري على تفعيل الممارسة المحاسبية يأتي بالدرجة الأولى وبشكل كبير ومحقق فعليا وكذلك الأمر بالنسبة للاعتماد على التكنولوجيا وقدرة نظام المعلومات على توفير المعلومات، فهي كذلك لها الأثر الواضح والجلي في تفعيل الممارسة المحاسبية.

المطلب الثالث: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية وفرضياتها الفرعية

للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابات أفراد العينة، طبقا لاختلاف البيانات الشخصية والوظيفية، تم اقتراح الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول محاور الدراسة تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس العمر، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، الخبرة المهنية) في شركة مناجم فوسفات -تبسة" وسيتم اعتماد أسلوب One Way ANOVA وذلك لاختبار هذه الفرضيات:¹

أولاً: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

تتمثل هذه الفرضية في: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر نظم المعلومات على تفعيل الممارسة المحاسبية تعزى لمتغير الجنس، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

¹.الملحق رقم (08) مخرجات نتائج برنامج SPSS

الجدول رقم (3-15): إختبار التباين الأحادي لمحاور حسب الجنس

| مستوى الدلالة | المحسوبة F | متوسط المربعات | درجة الحرية | مجموع المربعات | مصادر التباين |
|------------------|---------------|-------------------|-------------|-------------------|-------------------|
| 0.070 | 4.186 | 2.707 | 1 | 2.707 | بين المجموعات |
| | | 0.647 | 30 | 19.409 | داخل المجموعات |
| | | | | | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات التحليل الإحصائي (SPSS).

من النتائج الموضحة في الجدول السابق يتبين أن F المحسوبة تقدر بـ (4.186) أصغر بكثير من قيمة F الجدولية، وأن مستوى الدلالة (0.070) المقابل لاختبار التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) لمحاور الدراسة، وهذا يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تعود إلى الجنس، فالموظفون في الشركة محل الدراسة، على اختلاف جنسهم يعتقدون بأهمية نظم المعلومات بالمؤسسة.

ومنه ترفض الفرضية البديلة، ونقبل الفرضية الصفرية وهي: لا توجد فروق دلالة إحصائية في إجابات مجتمع الدراسة حول محاور الدراسة تعزى إلى اختلاف الجنس.

ثانياً: إختبار الفرضية الفرعية الثانية

تنص هذه الفرضية على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر نظم المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية تعزى لمتغير العمر، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-16): إختبار التباين الأحادي لتحليل المحاور حسب العمر

| مستوى الدلالة | المحسوبة F | متوسط المربعات | درجة الحرية | مجموع المربعات | مصادر التباين |
|------------------|---------------|-------------------|-------------|-------------------|-------------------|
| 0.51 | 2.933 | 1.762 | 3 | 5.287 | بين المجموعات |
| | | 0.601 | 28 | 16.823 | داخل المجموعات |
| | | | 31 | | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات التحليل الإحصائي (SPSS).

من النتائج الموضحة في الجدول السابق يتبين أن F المحسوبة تقدر بـ (2.933) أصغر من قيمة F الجدولية، وأن مستوى الدلالة (0.51) المقابل لاختبار التباين الأحادي بكثير من مستوى الدلالة (0.05) لمحاور الدراسة وهذا يدل على أنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية في محاور الدراسة تعود إلى العمر، فالموظفون في الشركة محل الدراسة على اختلاف أعمارهم، ومنه ترفض الفرضية البديلة، ونقبل الفرضية الصفرية وهي: لا توجد فروق دلالة إحصائية في إجابات مجتمع الدراسة حول محاور الدراسة تعزى إلى اختلاف العمر.

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

تنص هذه الفرضية على: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر نظم المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية تعزى لمتغير المستوى التعليمي، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-17): اختبار تحليل التباين الأحادي للمحاور حسب المستوى التعليمي

| مستوى الدلالة | المحسوبة F | متوسط المربعات | درجة الحرية | مجموع المربعات | مصادر التباين |
|---------------|--------------|----------------|-------------|----------------|----------------|
| 0.162 | 1.778 | 1.152 | 4 | 4.610 | بين المجموعات |
| | | 0.648 | 27 | 17.500 | داخل المجموعات |
| | | | 31 | | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات التحليل الإحصائي (SPSS).

من النتائج الموضحة في الجدول السابق يتبين أن F المحسوبة تقدر بـ (1.778) أصغر من قيمة F الجدولية، وأن مستوى الدلالة (0.162) المقابل لاختبار التباين الأحادي أكبر بكثير من مستوى الدلالة (0.05) لمحاور الدراسة وهذا يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في محاور الدراسة تعود إلى المستوى التعليمي، فالموظفين في الشركة محل الدراسة على اختلاف مستوياتهم ومؤهلاتهم لديهم آراء متشابهة تجاه تأثير نظم المعلومات على تفعيل الممارسة المحاسبية.

ومنه ترفض الفرضية البديلة، ونقبل الفرضية الصفرية وهي: لا توجد فروق دلالة إحصائية في إجابات مجتمع الدراسة حول محاور الدراسة تعزى إلى اختلاف المستوى التعليمي.

رابعاً: إختبار الفرضية الفرعية الرابعة

تتمثل هذه الفرضية في: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر نظم المعلومات على تفعيل الممارسة المحاسبية تعزى لمتغير المستوى الوظيفي، ولاختبار هذه الفرضية نستخدم تحليل التباين الأحادي، و النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-18): اختبار تحليل التباين الأحادي لمحاور حسب المستوى الوظيفي

| مستوى الدلالة | F المحسوبة | متوسط المربعات | درجة الحرية | مجموع المربعات | مصادر التباين |
|---------------|------------|----------------|-------------|----------------|----------------|
| 0.676 | 0.514 | 0.385 | 3 | 1.154 | بين المجموعات |
| | | 0.748 | 28 | 20.956 | داخل المجموعات |
| | | | 31 | 22.110 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات التحليل الإحصائي (SPSS).

من النتائج الموضحة في الجدول السابق يتبين أن F المحسوبة تقدر ب (0.514) أصغر من قيمة F الجدولية، وأن مستوى الدلالة (0.676) المقابل لاختبار التباين الأحادي أكبر بكثير من مستوى الدلالة (0.05) لمحاور الدراسة وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في محاور الدراسة تعود إلى المستوى الوظيفي، فالموظفون في الشركة محل الدراسة على اختلاف وظائفهم سواء كانوا إطارات، إطارات سامية، أعوان تنفيذ أو تحكم يعتقدون بأهمية نظم المعلومات ودورها في تحسين الأداء المحاسبي بالمؤسسة.

ومنه ترفض الفرضية البديلة، ونقبل الفرضية الصفرية وهي: لا توجد فروق دلالة إحصائية في إجابات مجتمع الدراسة حول محاور الدراسة تعزى إلى اختلاف المستوى الوظيفي.

خامساً: إختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

تتمثل هذه الفرضية في: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر نظم المعلومات على تفعيل الممارسة المحاسبية الخبرة المهنية، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-19): اختبار تحليل التباين الأحادي لتحليل المحاور حسب الخبرة المهنية

| مستوى الدلالة | المحسوبة F | متوسط المربعات | درجة الحرية | مجموع المربعات | مصادر التباين |
|------------------|------------|-------------------|-------------|-------------------|-------------------|
| 0.976 | 0.116 | 0.093 | 4 | 0.374 | بين المجموعات |
| | | 0.805 | 27 | 21.736 | داخل المجموعات |
| | | | 31 | 22.110 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات التحليل الإحصائي (SPSS).

من النتائج الموضحة في الجدول السابق يتبين أن F المحسوبة تقدر بـ (1.601) أصغر من قيمة F الجدولية، وأن مستوى الدلالة (0.182) المقابل لاختبار التباين الأحادي أكبر بكثير من مستوى الدلالة (0.05) لمحاور الدراسة وذلك يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في محاور الدراسة تعود إلى سنوات العمل.

ومنه ترفض الفرضية البديلة، ونقبل الفرضية الصفرية وهي: لا توجد فروق دلالة إحصائية في إجابات مجتمع الدراسة حول محاور الدراسة تعزى إلى اختلاف الخبرة المهنية.

مما سبق يمكن رفض الفرضية البديلة، وقبول الفرضية الصفرية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في محاور الدراسة تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، العمر والمستوى الوظيفي والخبرة المهنية) في شركة مناجم الفوسفات -تبسة-.

خلاصة الفصل الثالث:

تم التطرق في هذا الفصل الى نشأة الشركة محل الدراسة" شركة مناجم الفوسفات

SOMIPHOS-تبسة-

والأهداف التي تسعى الى تحقيقها ثم طبيعة ما تمارسه من نشاط،بعد ذلك تم عرض هيكلها التنظيمي،وتسهيلا لفهم الدراسة الميدانية اعتمدنا على الاستبيان الذي تم توزيعه على افراد عينة الدراسة،وقد تضمن محورين اساسيين هما نظم المعلومات و مدى تأثير هذه الاخيرة في تفعيل الممارسة الحاسوبية،وعند استرجاع الاستبيان قمنا بتحليل بياناته بالاعتماد على برنامج sps والقيام بعدة حسابات كالمتوسط الحسابي و الانحراف المعياري ومعامل ألفا كرونباخ ومعامل الارتباط بيرفون بهذه تحليل وتفسير اجابات الافراد للإجابة على اشكالية الدراسة،وقد توصلنا الى انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية بشركة مناجم الفوسفات -تبسة-.

الخاتمة العامة



تناول هذا البحث أحد المواضيع الهامة في المحاسبة، ألا وهو "دور نظم المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية" حيث تم دراسة هذا الموضوع في ظل مختلف الممارسات المحاسبية المتعارف عليها، كما يمكن الإشارة إلى أن المعلومات أصبحت عنصراً أساسياً في إستراتيجية المؤسسة، ومن خلاله كيف تزايدت حاجة المؤسسات الاقتصادية إلى المحاسبة، لما لها من فائدة في توفير المعلومات الضرورية لتأدية الوظائف الإدارية الأساسية بحيث أن نظام المعلومات المحاسبي يختص بتوفير المعلومات الاقتصادية التي يمكن التعبير عنها مالياً، وتساعد في حل الكثير من الصعوبات والقرارات التي تواجه المؤسسة، فالمعلومات التي يجب الاعتماد عليها في عملية صناعة القرار هي تلك التي تتحقق من خلال نظام معلومات مبني على أسس علمية، ولكي تتشكل هذه المعلومات وعلى رأسها القوائم المالية المرجعية والإسناد الكامل لصانع القرار ولا بد أن تكون ذات جودة ومصداقية.

من خلال دراستنا لنظام المعلومات وأهميته في إعطاء قوائم مالية صادقة وذات جودة لمستخدميها، وإسقاط مختلف جوانب الدراسة النظرية على إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، والمتمثلة في شركة مناجم الفوسفات تم التوصل إلى بعض النتائج التي يمكن من خلالها اختبار صحة الفرضيات التي تم فرضها في مقدمة الدراسة، ومن ثم يمكن الإجابة على إشكالية الموضوع من خلال الوصول إلى مجموعة من النتائج ومحاولة تقديم بعض التوصيات بالإضافة إلى اقتراح آفاق الدراسة.

1. نتائج الدراسة:

من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- أن البيانات المتمثلة في شكل تقارير مالية تمثل الماجة الأولية لنظم المعلومات المحاسبية ذلك بغرض المعالجة وتجهيزها لتكون مخرجات في شكل معلومات محاسبية ملائمة لعملية اتخاذ القرارات؛
- تكمن مكانة وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية التي تلخص وتشمل مختلف أنشطة المؤسسة بشكل دوري والتي تعكس الوضع المالي لها وكذا في دعمها لمختلف وظائف الإدارة؛
- مهمة نظام المعلومات المحاسبي ليست فقط إنتاج القوائم المالية وإنما إعداد كل التقارير الخاصة بمختلف أنشطة المؤسسة؛
- مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تأخذ عدة أشكال فالتقارير الإدارية منها تخدم على وجه الخصوص الإدارة أما القوائم المالية فهي موجهة بوجه خاص إلى الأطراف الخارجية؛
- إن تصميم نظام المعلومات المحاسبي على أساس ومبادئ سليمة يسمح له من توليد معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية والملائمة لاتخاذ القرارات في الوقت والمكان المناسبين؛

- تتحدد جودة وفعالية المعلومات المحاسبية بمدى قدرتها على التأثير على سلوك مستخدميها؛
- إن استخدام التكنولوجيا يؤدي إلى الرفع من أداء نظام المعلومات المحاسبي؛
- إن جودة المعلومات المحاسبية تعتمد بشكل أساسي على كفاءة التصميم لنظم المعلومات المحاسبية، حتى في الأخير تعتبر جودة المخرجات على جودة المدخلات ونجاح النظام المحاسبي الذي يعبر عن المحرك الأساسي للدورة المحاسبية (إدخال-معالجة-إخراج)؛
- ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد وعرض المعلومات المحاسبية في التقارير المالية لأنها توضح للقارئ مصدر وأساس كل رقم في التقارير المالية مما يمكنه من التحقق منه؛

2.التوصيات:

- في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، يقدم الباحثان توصياتهما التي تشمل الآتي:
- على المؤسسة الحرص من تلاعبات المستخدمين في جودة التقارير المالية سواء كانت هذه التلاعبات مقصودة أو من تجاهل مستخدمين المصالح المحاسبية في تجميع وتيوب المعلومات المدخلة للنظام بغرض معالجتها.
 - ضبط سياسات وإجراءات تقنية ومحاسبية تعتمدها المؤسسة ويتم التدقيق عليها من جهة خارجية مؤهلة محاسبيا وتكنولوجيا حتى لا يكون هناك انحياز.
 - اقتراح تكوين مصلحة محاسبية تكنولوجية متخصصة بترقية نظام المعلومات المحاسبي بشكل يتماشى والتطورات التكنولوجية بشكل عام.
 - ضرورة تعميم تكنولوجيا في المؤسسات باعتبارها وسيلة هامة في تحسين جودة المعلومة المحاسبية.
 - استخدام البرامج المتطورة لتوفير معلومات مناسبة وملائمة والتي تساعد في ترشيد القرارات.
 - التأهيل العلمي للعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات للاستغلال الأمثل.
 - توعية مستخدمي المعلومة المحاسبية بأهمية تكنولوجيا المعلومات.
 - ضرورة جعل أدوات تكنولوجيا المعلومات من السهولة والسرعة في الحصول على المعلومات ومعالجتها وخفضها وبأقل التكاليف والجهد وهذا بدوره يؤدي إلى التطور الهائل في العمل المعرفي.
 - الإكثار من الدراسات والبحوث والندوات التي تشخص وتقوم واقع أدوات تكنولوجيا المعلومات ومدى ملائمة استخدامها في المجالات المحاسبية المختلفة ومنها البحث العلمي المحاسبي، أي ضرورة نشر ثقافة البحث العلمي بالاستفادة من هذه الأدوات واستحداث مواقع محاسبية متخصصة في شتى المجالات.

قائمة المصادر والمراجع



قائمة المصادر والمراجع:

I. باللغة العربية:

أولاً. الكتب:

1. إبراهيم محمد علي الجزاوي، لقمان محمد سعيد، أدوات تكنولوجيا المعلومات ودورها في كفاءة وفاعلية المعلومات المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009.
2. أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر.
3. أحمد رجب عبد العالي، المعاصرة في المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1992.
4. إسماعيل محمد السيد، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية، المكتب العربي الحديث، مصر.
5. أمينة محمود حسين محمود، نظام المعلومات التسويقية، مطبعة كلية الزراعة، القاهرة، سنة 1994-1995.
6. بشير عباس العلق، سعد غالب ياسين، الأعمال الإلكترونية، دار المناهج، عمان، 2006.
7. بوخشبة قوي، الاتصالات الإدارية داخل المنظمات المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
8. حضر مصباح إسماعيل طيطي، أساسيات إدارة المشاريع وتكنولوجيا المعلومات، دار حامد، ط1، الأردن، 2010.
9. حيدر معالي فهمي، نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
10. رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
11. سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج ط1، الأردن، 2007.
12. سعد غالب ياسين، المعلوماتية وإدارة المعرفة، المستقبل العربي، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت.
13. سليمان مصطفى الدلاهمة، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
14. سونيا محمد البكري وإبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية، دار النشر الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.

15. سيد عطا الله سيد، النظريات المحاسبية، دار للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009.
16. شبايكي سعدان، تقنيات المحاسبة العامة حسب المخطط الوطني المحاسبي، الجزائر، 2002.
17. شعيب شنوف، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والنظام المحاسبي المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
18. صالح الحناوي وآخرون، مقدمة في: الأعمال في عصر التكنولوجيا، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
19. عادل محمد حسون وخالد ياسين القيسي، النظم المحاسبية، الجزء الأول، دار الكتب والوثائق، بغداد، 1997.
20. عامر إبراهيم قندلجي، إيمان فاضل السامرائي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، جامعة الوراق، ط1، الأردن، 2009.
21. عبد الحليم المغربي، نظم المعلومات الإدارية، المكتبة العصرية، المنصورة، 2002.
22. عبد الهادي مسلم، مذكرة في نظم المعلومات الإدارية-المبادئ والتطبيقات، مركز التنمية الدراسية، مصر، 1994.
23. عبد مجيد ميلاد، المعلومات وشبكة الاتصال الحديثة، الأردن، 2003.
24. عزيزة عبد الرحمان العتبي، أثر استخدام تكنولوجيا على أداء المعلومات على أداء الوارد البشرية، دار حامد، الأردن، 2010.
25. عمر ومحمد زكي عبد الوهاب سلامة، دور الحاسب الآلي في تطوير الممارسة المحاسبية، قسم المحاسبة، جامعة الزيتونة الأردنية، 2014.
26. غسان قاسم اللامي، إدارة تكنولوجيا المعلومات مفاهيم ومدخيل تقنيات علمية، دار المناهج، ط1، عمان، 2006.
27. قاسم محمد كريم، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحداثة للطباعة والنشر، العراق، 2003.
28. كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل، ط1، عمان، الأردن، 2004.
29. محمد مطر وموسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2008.
30. محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل، الأردن، 2001.
31. محمود عائد الدين، تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجمهوري، دار العربي، مصر.

32. مسعود صديقي وآخرون، المحاسبة المالية طبقا لنظام المحاسبي المالي الجزائري (IAS/IFRS)، دار الهدى، الجزائر، 2014.

33. منال الكردي وجمال إبراهيم العيد، نظم المعلومات الإدارية، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، ص 192.

34. هاني شحادة الخوري، تكنولوجيا المعلومات، دمشق، 1997.

35. هوام جمعة، تقنيات المحاسبة المعقدة وفقا للدليل المحاسبي الوطني، الجزء الأول، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2007.

36. يحي مصطفى حلمي، أساسيات نظم المعلومات، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1998.

ثانيا. المراسيم والقوانين:

37. القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، الجزائر.

ثالثا. الأطروحات والمذكرات:

1. جورج تومان بيداويد، الإفصاح المحاسبي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية في استراليا، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، 2012.

2. حربة شعبان محمد الشريف، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة وتمويل الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

3. حسين مصطفى هاللي، تصميم وتقييم نظم المعلومات المحاسبية، ندوة الدعم المؤسسي والمعلوماتي لعمل المراكز الإستراتيجية في الحكومة، شرم الشيخ، مصر، 6-10 فبراير 2004.

4. رجم خالد، تقييم اثر نظام معلومات الموارد البشرية على فعالية استراتيجيات الموارد البشرية، أطروحة دكتوراه، تخصص أنظمة المعلومات، جامعة ورقلة، 2017.

5. رشيد قريرة، تقييم الممارسات المحاسبية في قطاع التامين في ظل نظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

6. زمرة أسماء، دور المراجعة الداخلية في تحسين نظام المعلومات المحاسبي، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة محمد خيصر، بسكرة، 2013/2012.

7. سعد بن البار، دور نظم المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية الداخلية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2010/2009.

8. سعد بن البار، دور نظم المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية الرقابية الداخلية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2010/2009.

9. عوادي نعمان، القياس المحاسبي وأثره على التمثيل الصادق لأصول المنشأة H وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي والنظام المحاسبي المالي الدولي SCF، مذكرة ماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012.

10. لواتي خاتمة، تسيير التغيير في ظل برنامج تخطيط موارد المؤسسة، مذكرة ماجستير، تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة ورقلة، 2013.

ثالثاً. الدوريات والمجلات:

1. بالرقى التيجاني، القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثيره بالتضخم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8، جامعة فرحات عباس سطيف، سنة 2008.

2. طالب احمد نورالدين، ISO 27001 كإحدى متطلبات في الحوسبة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني للذكاء الاقتصادي، بجامعة عنابة، يومي 05-06/05/2015.

3. لطفي زيود وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم 29، العدد 01، سوريا، 2007.

II. باللغة الأجنبية:

1. Firre CarrierLémyhudou, Suzane Jean, **Bases Données Dans Le Développement de Systèmes**, Caétam, morin,ouedee, .1991

2. G.david,Molson,**systeme d'informationpour lemanagement,tome1**– éditioneconomico,Paris1985.

3. Hamini, A, **le contrôle internet et l'élaboration du bilan**, Paris, 1993.

4. Robert Reix, **Traitement de l'information**, édition Vuibert, Paris, 2001.

الملاحق



